في نحت المصطلح

وتحرير المعنى

د. عادل سماره

2022

في نحت المصطلح وتحرير المعنى

د. عادل سمارة

2022

الطبعة الأولى

مركز المشرق العامل للدراسات الثقافية والتنموية/رام الله/فلسطين المحتلة

هاتف خليوي: 0599113386

هاتف أرضي: 2486676

بريد إلكتروني: adelsamara8@gmail.com

لفتة شكر:

تصميم الغلاف والصف الضوئي والإخراج بيد الفنانة سلوى عمر/ الخليل/فلسطين المحتلة
Walas_sh@yahoo.com

التدقيق اللغوي والإخراج الداخلي للكتاب: سوسن مروّه/ رام الله

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من المؤلف ودار النشر وينسحب هذا على كافة كتب المؤلف التي تم التطاول عليها. الاقتطاف مباح بشرط الإشارة إلى المصدر. يُمنع أي تداول تجاري للكتاب طباعة ورقية أو توزيعًا أو إلكترونيًا دون موافقة خطية من المؤلف ودار النشر. وبشكل خاص يُمنع على دور النشر الورقية و/أو الإلكترونية التي وزعت كتبًا للمؤلف أن توزع هذا الكتب دون إذن خطي من المؤلف.

المحتويات

مـدخل..... 4
التنمية بالحماية الشعبية والانسحاب إلى الداخل..... 6
استعادة/استرداد الشارع العربي..... 40
المثقف المشتبك..... 46
المثقف المتخارج/المتأجنب المتغربن..... 54
مثقف ما-بعد البحار..... 56
طابور سادس ثقافي..... 58
إعادة التثقيف أم الثورة الثقافية..... 59
تذويت وإعادة الهندسة..... 61
قوى الدين السياسي..... 64
التجويف والتجريف..... 67
تفكيك مفاصل سلطة الدولة القطرية..... 70
الاندماج المهيمن للكيان الصهيوني..... 74
استدخال الهزيمة بدل التطبيع..... 77
موجة القومية الثالثة..... 81
"الوطن كمكان!"..... 84
لا، الوطن ليس مجرد مكان..... 84
القومية الحاكمة والقومية الكامنة..... 88
الأنجزة (منظمات غير حكومية) وحكومات غير حكومية..... 91
أسلحة الإبادة/ الإهلاك البشري..... 95
الهيمنة الثالثة..... 97
الأموال الكسولة تتفعَّل بالمضاربة..... 101
القدس الشريف بدون "المحتل" هو تطبيع..... 102
النسذكورية..... 104
قطاع عام رأسمالي معولم..... 106

سلام رأس المال..... 111
أوسلو ستان..... 113
احتلال المصطلح..... 114
تطوير اللاتكافؤ..... 115
مراكمة الثروة أم المعرفة للثورة..... 117
القَلَش المالي للحكم الذاتي..... 119
أولاد هيلاري..... 122
خط الفقر المعرفي..... 124
رأسمالية كمبرادورية ريعية كمب/ريعية..... 125
الكيان الصهيوني الإشكنازي- معنى ومصداقية المصطلح..... 128
الاستشراق الإرهابي..... 131
إمبريالية ذاتية - تذويت الإمبريالية..... 133
ملحق..... 134

مـدخل

ننظر في محاوراتنا وحواراتنا ونقاشنا وخلافاتنا واختلافاتنا إلى المصطلح كأنما هو كلمة عابرة أو عادية دون أن ننتبه إلى أن استخدام أو اللجوء إلى المصطلح يُكثِّف الرد ويغنيه ويقود إلى حسمٍ ما، سواء حسم بالإقناع أو حسم بوضع نهاية للجدل.

فمن أين تأتي هذه الحمولة الثقيلة والمكثفة لمفردة المصطلح؟ هل من تجريد ذهني خالص أم من واقع مادي، حياتيًا اجتماعيًا وطبقيًا كذلك؟

فتوصّل شخص ما إلى نحت مصطلح ما لا بد أن يكون ذلك عبر سيرورة تفكير وتناقض قادت إلى نحت أو توليد المصطلح. وعليه، فإن المصطلح هو نتاج جهد إنساني يجدر بنا أن نحفظ للكاتب حقه فيه بقدر ما يسعفنا استخدام المصطلح أو الاستفادة منه في حياتنا الفكرية والمادية اليومية. والحق هنا معنوي استعمالي، وليس تبادليًا يهدف إلى قيمة ما، فالاستعمال أكثر دفئًا وحميمية وإنسانية.

لا يمكنك نحت مصطلح من فراغ بل من خلال اشتباك ما، بغض النظر مع من وكيف ومتى. ومن هنا فالمصطلح مفردة شديدة الحيوية والحياة.

المصطلح إذن عصارة فكر وتجربة، هو مسألة جدل فكري نظري ثقافي بين المرء ونفسه وبين المرء وغيره؛ أي هو سيرورة، عملية فكرية تتناول الواقع وتشخصه، تتناول الحدث وتتعامل معه وتعمل على تطويعه والوصول إلى خلق حدث ما. وبالتالي، ليس نحت المصطلح مجرد نزوة أو إلقاء كلمة في الهواء بشعور شكلاني، إنه كأية قضية فكرية، بل هو قضية فكرية يمكن وصفها بالخلق أو الولادة.

ولأنه كذلك، فمن الحقيقي بمكان أن يُؤخذ على نحو جدّي كأي نَصٍّ أو عمل مكتوب وأن يُناقَش ويُنقَد أو يُنفى بحرية.

يناقش هذا الكتاب سلسلة مفاهيم ومصطلحات، وضعتُها واستخدمتُها على فترات متفاوتة، وهذا طبيعي. وفي حين عثرت على تاريخ نحت بعضها لم أعثر على تاريخ نحت البعض الآخر، وبالطبع يمكن للمهتم إيجادها في قائمة مراجع مؤلفاتي كما في نهاية هذا الكتاب.

كلّ واحد من هذه المصطلحات هو ابن زمانه ومكانه وتقديري الفكري. لذا لا أزعم أنها ثوابتُ، لا لديَّ شخصيًا ولا لدى الزمن؛ ولكنها محاولات لإعطاء معنى لأحداث وموضوعات وحتى لمفردات

تتطلب ذلك في شرط زماني ومكاني أي خاصة في شرط اجتماعي. إنه إعطاء معنى فوري بقدر قليل من الكلام بل بكلمات، لكن المصطلح لا يمكن شرحه بكلمة أو كلمات، إنه تذويب مادة شديدة التعقيد في وعاء لغوي واسع لأنه، أي المصطلح، تعبير عن حدث مادي ودور اجتماعي معًا.

ليس هدف نحت المصطلح نحت لغة أخرى مثلًا، كما زعمت النسويات الراديكاليات بخلق لغة ضد- ذكورية فاصطدمن بحائط أدى إلى الصلع الفكري، ولا كما يزعم من يتهربون من الفكر الشيوعي بتهمة أنه "أوروبي" فيرفضون أدواته في التحليل ويحاولون خلق أدوات أو لغة أخرى، نحن في انتظار إنتاجهم!

المصطلح تكثيف فكري يتم التعبير عنه باللغة، واللغة نتاج البشرية، والعبرة في تحميل المعنى وتحرير الأدوات. هذه محاولة لتحرير المعنى من أجل تحرر الإنسان، هي إعلان انفلات اللغة وتحررها من قيود فُرضت عليها، سواء من مفكرين/ات أو مؤسسات، أي خروج على التعليب والقولبة. وعليه، فهذه المعاني مفتوحة سواء على تطورها/ تطويرها من الكاتب أو أي قارئ.

وهكذا، يمكن للقارئ التعرّف بإيجاز من مطالعة هذا الكتاب على تلخيص لمعظم أعمالي، علمًا بأن الدليل هو مجرد دليل وليس للاكتفاء، أي لا يغني عن كل كتاب على حِدة.

كل إنتاج فكري هو قيمة استعمالية سواء لمنتجه أو للمتلقين ولا يبغي الكاتب /المؤلف سوى القيمة المعنوية بأن يُنسب القول له ممن يستخدم إنتاجه لا أكثر. ومن لا ينسب القول لصاحبه ليس حِواريا ولا تلميذا، بل جاحد وربما مأخوذ بكبرياء جوفاء أو حتى لصّ.

يسوء الكاتب أن يقرأ لامرئ استخدم أحد مصطلحات الكاتب دون ذكره بينما يذكر أي كاتب غير عربي حين يستخدم أحد مصطلحاته! هذه دونية كامنة. إن هذا ضعف في العرفان وضعف في استيعاب المعرفة.

التنمية بالحماية الشعبية والانسحاب إلى الداخل

ملاحظة: بناء على بنية موديل/برداىم التنمية بالحماية الشعبية، يجد القارئ أن الانسحاب إلى الداخل يأتي في منتصف النص ليتم إكمال بنية الموديل بعد ذلك.

طرحت موديل التنمية بالحماية الشعبية منذ أكثر من أربعين سنة في أطروحتي للدكتوراه قبل أن أعود إلى الأرض المحتلة بأشهر سبقت اشتعال الانتفاضة الكبرى 1987، وهو موديل ضد الرأسمالية والارتباط باقتصاد الكيان وأعمق من الاعتماد على الذات لأنه يرتكز بدايةً على تحول في الشعب في الطبقات الشعبية وحتى على مبادرتها. لكن لم يتم الأخذ به سوى شعبيا وعفويا حيث اكتشفت تقاطع ما وصلت إليه مع مضمون الانتفاضة وطبعًا دون إطلاع المنتفضين على ما كتبت. لكن تبنّي الانتفاضة، بل خلقها وممارستها لهذا الموديل بشكل عفوي وانخراط الطبقات الشعبية فيه داسه اتفاق إعلان المبادئ/أوسلو، ولم يتم حتى تدريسه في الجامعات.

واليوم، ولمواجهة وباء كوفيد 19 من جهة، واشتعال حرب الدفاع الروسية في أوكرانيا وتوحش الرأسمالية الغربية/الإمبريالية حيث تفرض التجويع على بلدان المحيط خاصة، وحتى على الطبقات الشعبية في بلدانها نفسها، يصبح الإنتاج الفوري للأساسيات الغذائية (بدءًا بالموسمية) مسألة حياة أو موت وحتى لو كان فائضًا عن الحاجة حيث يتم تبريده وتجميده وتصنيعه...الخ.

وفي حالة المناطق المحتلة ومجمل الوطن العربي، فإن الوقت يكاد يمضي لزراعة هذه المحاصيل. وهذا أهم بكثير من الحديث عن تبرعات وسلة غذاء وموائد رمضان...الخ، لأنها تتبع الإنتاج.

من أجل الفائدة والتحفيز، أرفق ملخصا لنظرية/موديل التنمية بالحماية الشعبية للاستفادة منه تطبيقيا على صعيد عربي و/أو عالمثالثي، وهو كموديل مقدمة حتمية لفك الارتباط كي لا يكون قرار فك الارتباط دولانيا لا قاعديا كما حصل من قبل عديد أنظمة الاشتراكية المحققة.

ما أن بسطت العولمة ملاءتها السوداء على البسيطة حتى خبا وهج التنمية فلم تعد تستأثر التنمية بأحلام القيادات الشابة في محيط النظام العالمي، وانسحبت كثرة من المفكرين الجذريين في خجل وخفر لتعيد إنتاج جوهر التنمية في أفكار مدجَّنةٍ تلائم هيمنة رأس المال أكثر مما تخدم حاجات الأمم المضطَهَدة الغائرة باتجاه تبعية قد لا يكون هناك رادٌّ لها. أما الأكاديميا فتسامحت أكثر من الجميع لتمسح حتى مفردة الإمبريالية من مساقاتها ولتقدم لنا العالم كما لو كانت رأسماليته هي TINA[1] (تينا)، أو نهاية التاريخ وختام الجغرافيا[2]. فما من شبر إلا وترسمل أو خضع لرسملة تقول

---

[1] – المقصود هو اختصار العبارة الرأسمالية الدارجة لإشاعة اليأس من تجاوز وحشية رأس المال بأن لا فرصة لأي بديل .There is no alternative

[2] – قاد تفكك الإتحاد السوفييتي إلى هزيمة نفسية لكثير من الشيوعيين في العالم إلى الحد الذي أصبحوا معه أدوات لرأس المال، يتأوهون في فراغ روحي هائل حيث ارتدّوا على ما صرخوا لأجله عقودًاطويلة، وبالتالي كانت ردتهم خطيرة

للتنمية "سلام عليك يا سوريا، سلام لا لقاء بعده- والكلمة لهرقل إمبراطور الروم بعد هزيمة الرومان"! أمام التحرير العربي الإسلامي[3] لبلاد الشام.

بحكم وجود الوطن العربي تحت مجهر العولمة، فهو بقعة تنفيذ كافة فظاعات رأس المال العالمي، خشبة المسرح، وحيوان التشريح النموذجي حيث يُذبح ويُشرَّح ثم يحيا ليُذْبح ويُشرّح ثانية... ويبدو أنه سيظل هكذا إلى أن يسترق من الزمن لحظة فيحمل سكيناً.

سيكون من قبيل تبسيط الأمور وتسطيحها الافتراض بأن الوطن العربي سيواجه العولمة بالقطرية والإقليمية وبآخر طبعاتهما "الدولة الوطنية"، بل إن طَبْعات التبعية والتجزئة هذه، "مغنَّيات الجنِّ" وحاملات "الطيب" للتبعية والتخلف. فالأمر أبعد من هذا كثيرًا ولا بد من وصفه بالجنون والمروق، وقد يُرجم، ذلك الذي يتحدث اليوم عن وحدة اقتصادية عربية كما كان الأمر في الخمسينيات، فما بالك بالحديث عن الوحدة السياسية بعد أن أقلعت القطريات العربية في مشروع من التبعية يكاد يبتلع حتى اللغة العربية لولا اضطرار الفضائيات لإسداء هذه الخدمة ربما غير المقصودة ولا المرغوبة. كما لم يعد هناك أي حديث عن التعاون أو التكامل أو الاندماج الاقتصادي العربي.

وفي المقابل، ما أكثر البكائيات الاجتماعية والاقتصادية على الصبايا والشباب في هذا الوطن، الموصوفين بالضياع، والأُمية الثقافية والانتمائية وحتى العلمية، وكأن الواصفين براء من التسبب في ما يصفون من عاهات!

تؤكد هذه الصورة إلحاح الواجب الملقى على أهل هذه المرحلة، وضخامته في نفس الوقت، إلحاح لا يحتمل التأجيل. بل يجعل من التأجيل خطيئة الجيل الحالي بحق أجيال المستقبل.

ما التنمية؟

ما التنمية إلا السهل الممتنع، سهل لأنها بحاجة لمساهمة كل فرد، وممتنع لأنها فعل جماعي في عصر الفردية المعولمة حيث يفقد الفرد مواطنيته ولا يسيطر على عالميته. التنمية فعل إنتاجي/استهلاكي بوعي سياسي طبقي يدخل فيه كل مواطن، لكن قراره الأول والأخير سياسي، تكمن

كما كرة القدم المرتدة. وكل هذا متى؟ في الوقت الذي تغول وتوحش فيه رأس المال كقطب واحد. ترى، ماذا يقول هؤلاء اليوم لأنفسهم، ومقاومة رأس المال تأخذ بعدًاشعبيًاشاملًافي أميركا اللاتينية وغيرها؟

[3] – من المهم التمييز بين عربي كأمة وقومية وبين مشروع حضارة سابق على الدين كجزء من الثقافة. فالدين أو أية إيديولوجيا إن لم يكن لها حاملها الاجتماعي الطبقي النضالي، تبقى مادة فكرية جميلة لا أكثر، ومن هنا أهمية الإنسان سواء الشعب المشتبك أو المثقف المشتبك. لذا، ننتقد من يقولون بأولوية الإسلامي على العربي لأن فيه إلغاء للتاريخ وتجاوز على العروبة تأثرًابتبعيتهم الفكرية، سواء للغرب الرأسمالي الإمبريالي أو لليسار الغربي وفي أغلبه متصهين، أو للتحريفية السوفييتية التي اعتبرت الأمة العربية أمة في طور التكوين، أو التروتسكية التي تستهدف كل القوميات لتبرير عدائها الشديد للقومية العربية حمايةً للكيان الصهيوني الإشكنازي، أو الانبهار بالتجربة الإيرانية مع أن إيران جوهريا دولة قومية واستخدام كلمة إسلامية في تسمية الجمهورية هو خدمة للدولة القومية على شكل جيو/سياسي أيديولوجي وبزعم أن هناك أمة إسلامية. هناك دين وثقافة إسلامية نعم.

محدوديته في القرار السياسي ويكمن تنفيذه أو صَدُّهُ بيد المرء مهما ضؤل شأنه. يا لَسحر التشابه، فالتنمية كما التطبيع، في وسع كل مواطن المساهمة فيها، ولا تنجح إلا بمساهمة الفرد البسيط، فما أقوى البسطاء إذا توفر لهم مناخ الانتفاضة وفرصة فعل المقاومة.

ولكن، ما العلاقة بين المقاومة والتنمية؟

في حقبة العولمة، تصبح المقاومة مشروع حفاظ على الوجود، والتقاط للمرحلة وتحكّمٍ بها، وقد تكون المشروع الوحيد. فالعولمة بما هي وريثة الاستعمار والإمبريالية هي حالة هجوم مدروس وشامل على الطبقات الشعبية في محيط النظام العالمي (قد نحصر الذكر بعد اللحظة في الوطن العربي لتسهيل الحديث). وبما أن العولمة وريثة الحقبتين السابقتين، فهي تحمل من سماتها الكثير، وليس أقلُّه العودة للاحتلال العسكري المباشر، بدءًا من غرينادا وليس انتهاء بالعراق. في ظروف كهذه، تكون التنمية مقاطعة مع رأس المال كنمط إنتاج استغلالي يُعصرن نفسه دومًا داخل البلد الأم، أو في الخارج بإهابه القديم الاستعمار أو بَعدَهُ الإمبريالية، أو الحالي العولمة. فطالما التنمية مشروع جماعي للإنتاج، والجماعي هنا يشتمل كذلك على الاجتماعي، إلا أن الجماعي مقصود به إشراك واشتراك كل البشر في العملية الإنتاجية بوعي وليس بالصدفة والاضطرار ولا بالضرورة، بل بالضرورة الواعية. إنه اختيار حر من الطبقات الشعبية لإنتاج حاجاتها، وتحرير قرارها الاستهلاكي. ولذا، هي مشروع مقاطعة منتجات المركز الرأسمالي التي قضت على مواقع الإنتاج المحلية منذ قرون، وتجتث أولًا بأول القطاعات الإنتاجية المحلية كلما عاودت التجدد.

تعني التنمية، كفعل شعبي واعٍ وكنشاط جماعي، مقاطعة منتجات كل ما ينافس هذا التوجه وما يغمر السوق المحلية وما يحولُ دون تفاعل الأسواق المحلية والإقليمية. فبمجرد القيام بأي فعل إنتاجي أو استهلاك واعٍ، يكون كل مواطن قد دخل في اشتباك مقاومة العدو الرأسمالي المتمثل في المركز. يصبح كل مواطن مقاتلًا على الجبهة الاقتصادية، لكنه مقاتل مشتبك مختلف هذه المرة. فبعد أن كان هدفًا مجانيًا لعدوه، أصبح هادفًا مقاومًا، أي انتقل من السلب إلى الإيجاب.

وللتوضيح، فإن البضائع المكدسة في الأسواق العربية، والتي لا يجد المشتري المحلي مناصًا من شرائها، هي في معظمها مستوردة من الخارج، وأغلبها من بلدان تتسم بسمتين في منتهى الخطورة:

- فهي بلدان لها إرث استعماري في الوطن، أي لعبت دورًا مركزيًا في اجتثاث بؤر الإنتاج المحلي منذ قرون، أي خلقت التخلف واحتجزت التطور.
- وهي بلدان لا تزال معادية للوطن وأهله بدل أن يتم تغريمها كلفة احتجاز تطورنا[4].

[4] – بدأت مؤخرًا حركات واعدة تطالب المركز بالتعويض عن دوره المقصود في تخلف المحيط، وهذا أمر غاية في الأهمية لأن جزءًا كبيرًا من تطور المركز كان مما امتصه ونهبه وسلخه من المحيط. هذا ما حصل في ديربان في جنوب أفريقيا منذ بضع سنوات، وتمكنت الرأسمالية المعولمة من إعاقته، ولكن إلى حين، ومطالبة الجزائر لفرنسا بالإعتذار عن الماضي الوحشي في الجزائر، ومطالبة جنوب شرق آسيا اليابان بالاعتذار، ناهيك عن الحركات المناهضة للعولمة والحرب. هناك حراك عالمي بطيء، لكنه كما كتب الشاعر عبد اللطيف عقل: "أنا البطء الذي في بطئه...يَصِلُ".

إذن، فإن مقاطعة منتجات هذه البلدان هي مقاومة، لكنها مقاومة مشروط نجاحها بأن تبدأ كفعل تنمية لإنتاج ما تتم مقاطعته ولاستبدال ما لا يمكن إنتاجه بعد، لاستيراده من بلدان صديقة، وخاصة التي تتعهد بشراء ما لدينا.

والتنمية بما هي مشروع مقاطعة منتجات معينة، وتغيير في مصدرها، هي مقاومة مؤكدة تنتظم في مواجهة أطروحات وسياسات ومقررات ومنظمات النظام الرأسمالي العالمي. إن فيض الحديث والأدلجة عن خطاب القرية العالمية، وتحرير التجارة الدولية، والخصخصة وإعادة التصحيح الهيكلي، وتوسيع القاعدة السياسية لأنظمة المحيط، والرعاية المبالغ فيها للقطاع الخاص، بل الانحياز له وتقديسه...الخ، هي آليات مضادة للتنمية تم فرزها وتشغيلها لصالح المركز الرأسمالي على حساب بلدان المحيط. أما إدخالها في بُنى اقتصاد المحيط فيتم إما عبر قوى محلية ذات مصلحة متخارجة غير محلية، أو عبر احتلال مباشر.

تجدر الإشارة إلى أن النظام الرأسمالي العالمي لا يعدم لاحتجاز تطور محيطه أي أسلوب ممكن أو يمكن توفره. فهو يعتمد في هجومه على ثلاثة جيوش على الأقل:

- القوة الإعلامية والثقافية والفكرية والإيديولوجية، وهي المشروع طويل الأمد لتخريب ثقافات الأمم الأخرى وتقزيم تراثها، وإيلاج ثقافة استهلاك المنتَج الرأسمالي الغربي وخاصة الأميركي سواء الفكري أو البضائعي. والقوة الإعلامية هي التي تقضي على روح المقاومة الشعبية وحتى الاعتراض مما قد لا يُحوِج المركز لاستخدام العدوان المسلح لاقتحام هذا البلد أو ذاك.
- والقوة العسكرية، وهي التي يلجأ إليها المركز في حالة فشل قوة العدوان الأولى، وهو ما حصل في بلدان عديدة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وخاصة ضد العراق.
- وتوظيف القوتين الأوليَيْن في خدمة القوة الثالثة والأساسية وهي الاحتلال الاقتصادي لبلدان المحيط، بمعنى فتح أسواقها لصالح منتجات المركز بما يتضمن ذلك من تقويض لقطاعاتها الإنتاجية.

وإذا كان استخدام الغزو العسكري لخدمة الاقتصاد حسب الظروف والمتطلبات، فإن استخدام الإعلام والثقافة والأيديولوجيا والفكر هو استخدام دائم.

يتكون هذا المشروع، أي برداىم التنمية بالحماية الشعبية، من مكوِّنين هما: وصف تصرف المواطن الفلسطيني تحت الاحتلال خلال الانتفاضة الكبرى 1987، أي دفاعه الذاتي واستراتيجيات البقاء التي اتبعها، والسياق النظري الذي استولدناه من هذه التجربة وأسميناه "التنمية بالحماية الشعبية".

وفي حين أن هذا المشروع قد طُوِّر وطبُّق إلى درجة ما من قبل على يد الطبقات الشعبية خلال الانتفاضة، فإنه إلى درجة معينة يمكن تطبيقه في عدة أقطار عربية وعالمثالثية بما هي ذات تشكيلات اجتماعية اقتصادية متشابهة الخواص مع المناطق المحتلة، بما في ذلك كون هذه

البلدان خاضعة لمستوى من الاحتلال لا يختلف إلا في الاستيلاء الاستعماري الاستيطاني على الأرض.

التنمية بالحماية الشعبية مشروع "موديل-نموذج" عالمثالثي يمكنه مواجهة ومجابهة مشروع القطاع العام الرأسمالي المعولم الذي فرضته دول المركز وتابعيها من رأسماليات كمبرادور المحيط. إن رأس المال في هذا السياق هو علاقة اجتماعية معولمة، ما فوق قومية، هو سياسة الطبقات الحاكمة/المتحالفة في المركز والمحيط.

هذا الموديل مبادرة شعبية، بشكل خاص من الطبقات الشعبية ضد رأس المال، وإن بدأ هذا المشروع ضد الاحتلال. ولعل ما يؤكد ما نقول أن الغدر بهذا المشروع -الموديل تم بعقد اتفاق أوسلو الذي هو: "سلام رأس المال". إنه نموذج جديد من حرب الشعب، إنما بأوسع من المحتوى الذي قصده ماو تسي تونج. وعلى ضوء السياسات الفاشية التي يتبعها رأس المال على صعيد عالمي، فإن السياسة الأكثر نجاعة في المواجهة الاقتصادية الاجتماعية السياسية، هي التنمية بالحماية الشعبية.

ولكن، لماذا يقوم رأس المال، وخاصة ذلك الذي في الولايات المتحدة، بشن حربين وربما أكثر في نفس الوقت[5]، واحدة داخل الولايات المتحدة نفسها والأخرى حرب على صعيد عالمي ليست العراق وأفغانستان آخر ضحاياها.

هل هناك أسباب أخرى غير مصالح رأس المال؟ بالطبع لا. فطالما أن الطبقات الحاكمة على الصعيد العالمي لا تقف في مواجهة الحروب الخارجية التي تشنها الولايات المتحدة، فإن هذه الطبقات إما مستفيدة من هذه الحرب، أو غير مقتنعة بهيمنة الولايات المتحدة، وليس لأنها ضد تلك الهيمنة. وعليه، فإن المقاومة الوحيدة الممكنة ستكون تلك التي تمارسها شعوب المركز والمحيط. وأحد مستويات هذه المقاومة هي التنمية بالحماية الشعبية. من المؤكد أن مقاومة الطبقات الشعبية في المركز مختلفة. فقد تأخذ شكل حرب، صراع طبقي ضد الطبقات الرأسمالية الحاكمة. ويبدو أن الموجة الأحدث لهذه المقاومة قد بدأت منذ سياتل، والتظاهرات ضد الحرب والعولمة والتي يمكن تطويرها لتصبح مقاومة طبقية اجتماعية وذلك طبقًا لمنحاها العام. وربما إذا طال أمد الحرب في أوكرانيا وجرى حجز تدفق الطاقة من روسيا إلى أوروبا سيكون هناك حراكٌ شعبيّ ضد الأنظمة التي تستخدمها الولايات المتحدة هناك.

---

[5] – تشنّ الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة حربين في نفس الوقت. ففي الأولى تعمق الاستغلال الداخلي للطبقات الشعبية فيها، ولتغطية ذلك زعمت إدارتها الجمهورية السابقة أنها تقلل الضرائب، وهي السياسة التي تخدم الرأسمالية الكبيرة التي تكسب المليارات من الاسترداد الضريبي في حين يحصل أصحاب المداخيل الضئيلة على بنسات معدودة. والحرب الثانية هي الحرب الخارجية التي تأخذ إليها أبناء نفس الطبقات الشعبية ليُقتلوا في العراق وأفغانستان وغيرهما.

وبكلمة، يتجه العالم، أكثر من أي وقت مضى، للانقسام على أسسٍ طبقية، أي الطبقات الشعبية والطبقات الرأسمالية. ففي حين أن المقاومة الشعبية في المستوى الاجتماعي - الاقتصادي هي التنمية بالحماية الشعبية ضد استغلال المحيط على يد القطاع العام الرأسمالي المعولم، تناضل الطبقات الشعبية في المحيط ضد نفس الطبقات الرأسمالية، ولكن بما تأتى لها من وسائل وبما صاغت من استراتيجيات.

وإذا كانت مقاطعة منتجات الاحتلال في المناطق المحتلة عام 1967 ممكنة، فلِمَ لا تكون هذه المقاطعة ممكنة في البلدان العربية المستقلة سياسيًا على الأقل؟ وفي الحقيقة، فإن ذلك في وسع الطبقات الشعبية في كل مكان. إن هذه الإمكانية من جهة وتطبيقها من جهة ثانية هي خطوة باتجاه حرب الشعب، حيث في وسعها شن هذه الحرب وتطويرها إلى مستوى أعلى. وفي هذا المستوى، فإن عامل الوعي متمفصل مع الجاهزية للنضال في نطاق الطبقات الشعبية، إضافة إلى دور مجالس العمال والاتحادات العمالية في التثقيف والتحشيد والتعليم والتجنيد. فمن الضروري في حرب الشعب هذه توفر الجاهزية والشجاعة والوعي لإنجاز هذه التضحيات. إن الوعي بمن هو عدو الشعب والشجاعة في التضحية لصالح الشعب أساسية في هذه الحرب. وفيما يخص موضوع هذا النموذج، لا سيما وعي كيف يتم الاستهلاك والجرأة والإصرار على تغيير نمط الاستهلاك البائس الدارج هو جزء هام من الهدف.

فعلى الصعيد العربي، يمكن تبني هذا النموذج من قبل الطبقات الشعبية العربية. ويمكن في هذا المستوى البدء بتبني فكرة مناهضة التطبيع ومقاطعة منتجات المركز الرأسمالي العالمي وخاصة الولايات المتحدة بما هي نظام يمارس العدوان على الوطن العربي علانية. وبصورة أوضح، فإن على الطبقات الشعبية العربية كي تنجز التنمية والوحدة، أن تقوم بمقاطعة المنتجات المستوردة من المركز الرأسمالي المعولم وذلك سواء بإنتاج ما يمكن إنتاجه محليًا أو استبدالها بمنتجات من دول صديقة. لا بد من آليات وعي تكشف وتؤكد للطبقات الشعبية جوهر العلاقة الحميمة والصميمة بين مركز النظام الرأسمالي العالمي وبين الكيان الصهيوني الأشكنازي، وأن رأسمالية هذا الكيان هي شريك، وإن كان صغيرًا، في الشراكة الرأسمالية الهائلة على صعيد عالمي، وهذا ما يمكن أن يقود إلى تصليب المقاطعة ومناهضة التطبيع مع المركز ومع الكيان الصهيوني.

لكن مخطط نموذج التنمية بالحماية الشعبية، وإن كانت ركائزه المبدئية واحدة، ليس محصورًا في ما تبلور في الأرض المحتلة، بل يمكن لكل بلد عربي أن يطوره طبقًا لظروفه الخاصة.

إن مناهضة التطبيع والتمسك بالمقاطعة هي في حد ذاتها محفزة لمشروع تنموي. فهي تخلق مقدمات للتنمية بالحماية الشعبية، ومن هذه المقدمات الضغط على أنظمة الحكم لتوفير بدائل لما تتم مقاطعته. وهي إن رفضت، أي هذه الأنظمة، تكون قد وضعت نفسها في مواجهة المواطنين عامة وكافة، وهذا بحد ذاته مدخل أفضل لحرب الشعب. فبوسع هذه الأنظمة الاستيراد، ولكن ليس بوسعها فرض الاستهلاك على المواطن، وحين تحاول إرغامه على استهلاك ما لا يريد تكون قد تدخلت في صلب حياته اليومية والشخصية واختياره المفترض أن يكون حرًا حتى في ظل أعتى أنظمة الاستبداد. وحين تمارس الأكثرية الشعبية كلًا من المقاطعة ومناهضة التطبيع، فهي إنما

تمارس وضع أسس استراتيجية تنموية عربية محمية من الطبقات الشعبية. وهذا يؤكد أهمية وصول المواطن إلى وعي بماذا وكيف يستهلك وتمسكه بإنتاج ما يريد ومعرفة مصدر ما لا ينتجه.

وفي حين تقوم الأنظمة العربية الحاكمة بحرب أهلية دائمة ضد الطبقات الشعبية سواء بالقمع أو الاستغلال أو التفريط أو الفساد، واحتجاز التكامل الاقتصادي، والسوق العربية المشتركة، والوحدة العربية، وتؤسس لعداء دائم بين العرب والأقليات الشريكة وتعمق الطائفية؛ لا يمكن لهذه الأنظمة الاستمرار في ذلك إلى الأبد، ويجب ألا تتمكن من ذلك فهي بهذا تقوم بما قامت وترغب به الإمبريالية.

فلا يمكن لشرطة هذه الأنظمة أن تدخل كل مطبخ وكل منزل لإرغام ربات البيوت على استهلاك السلع المستوردة. لا شك أن طبقة الكمبرادور سوف تستأنف الاستيراد، ولكن المستهلكين بوعي سوف يلقنونها درسًا مختلفًا هذه المرّة، درسًا مرًّا حينما تتعفن مستورداتهم على رفوف البرادات. بهذه الطريقة فقط سيضطر هؤلاء للاستثمار بما يلائم الطلب الجديد. ولن يكون في وسع جيش وشرطة النظام أن يغلقوا مزرعة أو مصنعًا تنتج بدائل للواردات. إن مقاطعة منتجات العدو والتوقف عن استيراد منتجات الدول الصديقة أو العادية أمر ممكن، وهي في حد ذاتها آلية لتشجيع الاستثمار المحلي.

وينطبق الأمر نفسه على أنشطة مناهضة التطبيع، ولا سيما التطبيع الاقتصادي لأن الاستهلاك هو كذلك قرار محلي داخلي والأهم من ذلك ذاتي. يعني الاستهلاك الواعي إزاحة الوسيط التجاري كطفيلي على الصعيد المحلي والكمبرادور على الصعيد الخارجي. ليس مستغربًا أن مقاطعة منتجات المركز الرأسمالي ممكنة على صعيد بلدان العالم الثالث (المحيط). وليس شرطًا أن يتم تطبيقها بنفس المعايير وبطريقة متيبسة. وهذا يرتقي بالحوار حول التنمية بالحماية الشعبية لتكون مساهمة أساسية في التنمية المحلية عامة، والاعتماد المناطقي على الذات والثورة العالمية من جهة ثانية. ومرة ثانية، فإن هذا النموذج هو تحدٍ للدور المتغوِّل للقطاع العام الرأسمالي المعولم.

ولنسأل أنفسنا السؤال التالي: ما هو جوهر العولمة من وجهة نظر الطبقات الحاكمة؟ ونقصد هنا المكونين لهذه الطبقات الحاكمة، أي الرأسماليين من جهة وأولئك الذين في السلطة من جهة ثانية. فهل جوهرها شيء غير سلخ الحد الأقصى للربح، وتحرير التجارة الدولية؟ هل هي غير "شرعنة" غزو أسواق المحيط بل حتى استدعاء هذه الأسواق للغزو الخارجي وسلخ الفوائض منها وتسخير قوة العمل هناك؟

يصر المركز على ضمان تدفق الفائض إليه من المحيط بمختلف الطرق، كالتبادل اللامتكافئ، أو التبادل اللامتكافئ المحمي بقوة السلاح كذلك كما في الأرض المحتلة. أما مثال العراق فهو الاحتلال المباشر حيث تصر الإمبراطورية في طور التكوين على امتلاك نفط العراق، بل ومختلف موجوداته. وعليه، فإن أية محاولة لوقف نزيف فوائض المحيط إلى المركز هو بمثابة تكثيف للتوتر الاجتماعي داخل بلدان المركز عبر تقليص معدل تدفق الأرباح إلى هناك. إنه محاولة شعبية من المحيط لتقريب حصول الثورة في المركز. إن تقليص تدفق الفائض إلى المركز يقود الطبقات الحاكمة هناك إلى تقليص الخدمات الاجتماعية والضمانات للمواطنين، ولا سيما الطبقات الشعبية، وبزيادة الضرائب وتقليص ميزانيات التعليم...الخ وهذه كلها بمثابة الحرب الداخلية التي تشنها الطبقة

الحاكمة في الولايات المتحدة. وهذه بدورها لا بد أن تزيد الاحتجاج الاجتماعي، وعدد المنخرطين في الحملات الشعبية ضد الحرب وضد العولمة، وهي في التحليل الأخير ضد الرأسمالية. وهذا يزيد من تحويل حالة المركز إلى وضعها الطبيعي، أي صراع رأس المال والعمل، وعليه يميل رأس المال لانتهاج الفاشية مما يدفع العمل ليكون ثوريًا وأمميًا.

وطالما تواصل تراجع تدفّق فوائض المحيط إلى المركز فلا بد لرأس المال من الكشف عن وجهه الفاشي، كما لا بد للطبقات الشعبية أن تقاوم. وهو ما يدفع الطبقات الرأسمالية الحاكمة إلى التحرك على جبهتين: الجبهة الداخلية ضد احتجاج الطبقات الشعبية، والجبهة الخارجية لضمان السيطرة على أسواق المحيط، وثرواتها وفوائضها. وحيث تصل هذه النقطة، يصبح هدف التنمية بالحماية الشعبية في كفاحها ضد العولمة موجهًا من أجل:

أ- إلحاق الهزيمة بالطبقات الحاكمة في المحيط كخطوة على طريق الثورة العالمية.

ب- تجذير مواقف الطبقات الشعبية في المركز.

ت- والتأسيس لنضال أممي واشتراكي بديل.

التنمية بالحماية الشعبية كحالة دراسة

عانى نموذج التنمية بالحماية الشعبية الذي أبدعته الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام 1987 من تقصير كل من رأس المال المحلي وقيادة م.ت.ف على حد سواء، حيث لم تقوما بمتابعة نهج مقاطعة منتجات الاحتلال وبالتالي الاستثمار على نطاق يغطي الممكن ومن ثم المتطلبات الاجتماعية الناجمة عن قيام الطبقات الشعبية بمقاطعة منتجات الاحتلال. فالخطوة الواسعة الأولى في المقاطعة التي بدأتها الطبقات الشعبية منذ الأيام الأولى للانتفاضة الأولى أثبتت أن القيادة السياسية والقمة المالية ليستا في وارد المقاطعة وبالتالي التنمية. لا بل إنهما، كما سنبين لاحقًا ولعدة مرات، لعبتا دورًا مركزيًا في إنهاء المقاطعة عبر محادثات مدريد-أوسلو ولاحقًا بعد مجيء السلطة إلى الأراضي المحتلة سنة 1993. وهذا أكد التناقض الاجتماعي بين مصالح الطبقات الشعبية ورأس المال وخاصة الكمبرادوري، مما يطرح على مشروع التنمية بالحماية الشعبية تحدي الاعتماد على الذات ومواجهة خصم داخلي في نفس الوقت له اقتصاده الخاص. وهذا يؤكد أن مشروع التنمية بالحماية الشعبية لا بد أن يعمل منفصلًا عن اقتصاد الكمبرادور/وسلطة رأس المال من جهة، وأن يعمل على إخضاعه لاحقًا من جهة ثانية. وهذا يتطلب شرحًا موجزًا للفوارق بين الاقتصادين.

اشترط خضوع المناطق المحتلة 1967 لاحتلال استعماري استيطاني على مشروع التنمية بالحماية الشعبية أن يمر عبر حقبتين في علاقته باقتصاد الاحتلال:

تمثلت الحقبة الأولى في مبادرة الطبقات الشعبية بمقاطعة أماكن العمل في قطاعات الاقتصاد الصهيوني داخل الخط الأخضر، ومقاطعة منتجات ذلك الاقتصاد، والمبادرة باستثمارات إنتاجية صغيرة خاصة بهم كاللجوء لتربية بعض الماشية والعودة لاستغلال حديقة المنزل وزراعة محاصيل للمتطلبات الأسرية، وإقامة تعاونيات إنتاج المتطلبات المنزلية وتصنيع بعض المنتجات الزراعية

والحيوانية ...الخ. كانت هذه المقاطعة بقرار شعبي عفوي، سواء من عملوا داخل الخط الأخضر أو من المواطنين عامة.

في الحقبة الأولى من انتفاضة 1987 تضمنت التنمية بالحماية الشعبية التشغيل الذاتي وإدارة ذاتية للمشاريع الصغيرة ومقاطعة المنتج الأجنبي والاستهلاك الواعي. وهذا بالمناسبة مختلف عن انتفاضة عام 2000 حيث المقاطعة غير مطروحة! هذا ما حصل عملياً.

لكن ما حصل عمليًا في الحالة الفلسطينية لم يُستكمل. فالتطور الطبيعي لمشروع التنمية بالحماية الشعبية هو أن يستمر الهجوم الطبقي لمشروع التنمية بالحماية الشعبية إلى أن تضطر السلطة لتأميم المصانع، وأن تحل الإدارة البيروقراطية لتحل محلها الإدارة العمالية، وهذا لم يكن ممكناً في الحالة الفلسطينية تحت الاحتلال لكنه ممكن في بلدان ليست تحت استعمار استيطاني اقتلاعي.

لا يمكن لمشروع التنمية بالحماية الشعبية أن يظل محصورًا في المشاريع الشخصية والأسرية، بل لا بد أن يتوسع على حساب القطاع الخاص ولا سيما المرتبط بالأجنبي والممثل له. كما لا بد أن يغير من طبيعة القطاع العام الخاضع للحكومة بحيث يصبح قطاعًا عامًا حقيقياً. لا بد للحماية الشعبية من التخطيط لإلحاق هذه القطاعات بها، وهذه مسألة في نطاق الصراع الطبقي حيث لن تتم ببساطة، ولكنها تتم من خلال دمج الأكثرية الشعبية في نموذج الحماية مما يرغم الخاص على تكييف نفسه معها وتلبية متطلباتها ثم الخضوع لشروطها سواء من حيث إنتاج الأساسيات أو الفكاك مع الأجنبي، أو التحول أكثر للقطاع الإنتاجي. وفي هذا المستوى يمكن لقطاع الحماية الشعبية اعتماد التوعية والتثقيف بمخاطر الأجنبي وبمقاطعة المحلي المتخارج.

قطاع التنمية بالحماية الشعبية هو بمبادرة وقيادة وتمويل وتشغيل العمال والفلاحين أنفسهم، يُدار بشكل جماعي وذاتي في كل مكان عمل وبمجالس عمالية على المستويين القطاعي والوطني. وتكون الإدارة كالعمل المباشر نفسه بمشاركة كل عامل والتي تصبح سهلة وممكنة نظرًا لانتشار التعليم وتوفر أجهزة الكمبيوتر، أي لم يعد العلم حكرًا على زمرة من المثقفين.

ورغم وجود الاحتلال، كان المفترض أن تُتْبَع المرحلة أو الخطوة الأولى لمشروع التنمية بالحماية الشعبية خلال الفترة الأولى من الانتفاضة الأولى بخطوة مكملة من قبل رأس المال المحلي وقيادة منظمة التحرير التي كانت في تونس آنذاك؛ أي قيام رأس المال المحلي بمبادرة لإنشاء مشاريع على نطاق أوسع من الاستثمارات الصغيرة كبداية لاستقلال اقتصادي وطني وفك الارتباط مع اقتصاد الاحتلال. فقيادة م.ت.ف والرأسمالية المحلية كانتا بمثابة الدولة التي عليها الاضطلاع بنقل المشروع إلى المرحلة الثانية، لا سيما حينما تهيأت فرصة مناسبة حيث هجر المواطن طوعًا نزوعه لاستهلاك منتجات الاحتلال، بعد أن كان قد أدمن ذلك. وهجر عادة الاستهلاك أمر يحتاج لجهد طويل لو كان بقرار حكومي أو تنظيمي. وعليه، كانت هذه الخطوة من المواطنين بمثابة تقديم السوق المحلية إلى رأس المال المحلي على طبق من ذهب. كما كان على قيادة م.ت.ف أن تقوم بتقديم قروض ميسرة للفلاحين والقطاع التصنيعي للمباشرة بإقامة مشاريع زراعية وصناعية لإنتاج الأساسيات. ولو حصل هذا، لما كان أصلا خارجًا عن نطاق الملكية الخاصة لهؤلاء، لكنه كان سيعمق الفكاك مع اقتصاد الاحتلال ليس أكثر. وبتقصير رأس المال الخاص داخليًا والقيادة

السياسية في الخارج، كان هدم الانتفاضة قد بدأ مع ولادتها. فلم يكن ممكنًا تكامل اقتصادَيْ الحماية الشعبية ورأس المال التابع!

الفارق بين اقتصادي التنمية بالحماية الشعبية والاقتصاد الرأسمالي المستعمَر

برز اقتصاد التنمية بالحماية الشعبية مع الانتفاضة الأولى، حيث مارس وخلق حالة من مقاطعة منتجات وأماكن عمل الاحتلال، وحتى بعض من منتجات الأنظمة الرأسمالية الغربية الداعمة للاحتلال. هذا في حين كان الاقتصاد الرأسمالي المحلي التابع، وظلّ، يمارس التطبيع مع اقتصادات الاحتلال واقتصادات الدول الداعمة له باعتبار هذا الاقتصاد جزءًا مندمجًا في النظام العالمي ومنسجمًا مع سياسة الباب المفتوح، وإقامة شركات التعاقد من الباطن وأخذ والتنافس على امتياز توزيع منتجات الاحتلال والدول الأخرى. وهي السياسة التي استمرت بالطبع بعد التسوية "أوسلو" وخلال انتفاضة عام 2000 وحتى حينه.

وعليه، كان الاختلاف واضحًا بين توجه كل طبقة اقتصاديًا، مما يعزز اعتقادنا بأن الاقتصاد الوطني هو حالة مفترضة، تتحقق بشكل نسبي وفي حالات محدودة تاريخيًا، هي حالات المقاومة الشاملة والمقاطعة الشاملة. أما تحققها الفعلي فليس إلا في حالة الاشتراكية. وبغير هذا، فالقائم فعلًا في المجتمعات هو الاقتصاد القائم على الطبقات، اقتصاد الطبقة[6]. فالعلاقة بين الكمبرادور الذي يستورد المنتجات الأجنبية وبين الطبقات الشعبية لا تعني اقتصادًا موحدا بالمعنى الإنتاجي الموحد وبمعنى أخذ كل مواطن قدر ما فعل وأنتج، بل تعني علاقة سوق بين الطرفين قائمة على الاستغلال المعمق والموسع. نتحدث إذن عن علاقة اقتصادية بين الطبقات وليس عن اقتصاد مشترك، أو عمل اجتماعي مشترك. صحيح أنه في الاقتصاد الإنتاجي تكون الطبقات الاجتماعية أقرب مما هي في اقتصاد التبعية وهيمنة الكمبرادور، ولكن حتى في الاقتصاد الإنتاجي والمتطور والقادر على المنافسة على صعيد عالمي، يبقى هذا الاقتصاد اقتصادا لطبقات. وعليه، فإن اقتصاد التنمية بالحماية الشعبية، يعمل بالتوازي مع اقتصاد رأس المال، ويتعامل معه بحذر ويقترب منه كلما اقترب الاقتصاد الرأسمالي من نموذج الحماية الشعبية، وليس العكس. وهذا يعني أن يمارس اقتصاد الحماية الشعبية ضغطًا أكثر على السلطة الحاكمة بحيث تقترب من نموذج الحماية، لا أن تبتعد عنه باتجاه الاستيراد من الأجنبي والانفتاح الاقتصادي، والخصخصة...الخ. لكن نموذج الحماية الشعبية الجنيني في انتفاضة 1987، وبعد أن قاطع منتجات وأماكن عمل العدو لم يكن من القوة بحيث يرغم اقتصاد رأس المال المحلي على الالتحاق به، ومن هنا توقف النموذج العملي، والذي نحاول استكماله نظرياً[7].

---

[6] – انظر مقالة عادل سمارة، الاقتصاد الآخر للانتفاضة: إقتصاد الطبقة، في كتاب الانتفاضة مبادرة شعبية، دون دار نشر، 1990.

[7] – ما أبدعته التجربة الشعبية للانتفاضة يمكن تطبيقه على المنطقة العربية، مع أخذ فارق الاستقلال الشكلي عن الاحتلال الاستيطاني الأجنبي. ومما يقرّب الحالتين أخذ طبيعة أنظمة الحكم في الوطن العربي في الاعتبار، بما هي

مكونات وخطوات التنمية بالحماية الشعبية:

الانسحاب إلى الداخل

اشتعلت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى يوم 9 كانون الثاني عام 1987، حينما داست قصدًا سيارة عسكرية "إسرائيلية" ستة مواطنين فلسطينيين من مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة، وهذا أدى إلى اندلاع التظاهرات مباشرة في المخيم وسرعان ما انتشرت إلى مختلف أطراف المناطق المحتلة ودفع المواطنون بغضبهم ليشمل مقاطعة منتجات الاحتلال ومواقع العمل الصهيونية. وبهذا تكون الانتفاضة قد دفعت الطبقات الشعبية الفلسطينية لتذهب في اتجاه فك الارتباط بالاقتصاد الصهيوني وذلك في أعقاب فترة طويلة من الإلحاق القسري باقتصاد الاحتلال.

متى تبلورت فكرة الانسحاب إلى الداخل

يرتد تبلور هذا المصطلح لديّ إلى ظروف الحياة والعمل عمومًا والعمل السرِّي كذلك تحت الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين حيث يكون الرد على سياسات هذا المستعمِر ببلورة استراتيجية أخرى هي الحياة مقاومة. وليس المقصود بـ "الحياة مقاومة" مجرد رد فعل على الاحتلال بل حضور الوجود الشعبي بمحتوياته الثقافية وقدرته المادية من أجل التصدي للمستعمِر. فالوجود الموضوعي الحي للشعب قائم قبل وجود الاحتلال. والتصدي إذن هو حلقة من تطورات هذا الوجود واستنهاض قواه الكامنة مما يعني أن فعل التصدي أو المقاومة ليس نتاجًا لوجود الاحتلال بل هو قوة دفع الكمون الداخلي الذي لا بد أن يقاوم هذا الطارئ. ما زلت أعتقد أن بلورة هذا المصطلح هو نتاج آليات التفكير والعمل السرِّي في ظروف المقاومة.

استخدمته للمرة الأولى في ورقة بعنوان "مسرح المناطق المحتلة وآفاق التحول من مسرح مقاوم إلى مسرح قومي"، قدمتها ونشرت في كتاب المهرجان الوطني الأول للأدب الفلسطيني في الأرض المحتلة، القدس 15-18 آب 1982، نشر جمعية الملتقى الفكري العربي-القدس، دائرة الكتاب) حيث ورد فيها:

"*تحت الاحتلال كما هو مألوف يزداد البحث عن الهوية وتثبيتها، ويتم الرجوع إلى التراث وإحياؤه ويتم تناسي الخلافات وتجميد الصراعات. كل هذا يمكن تسميته بعملية الانسحاب داخل الذات إعدادًا لانطلاقة سليمة خارجها. وهنا يجب التوضيح أنَّ العودة لكل هذه الأمور، وإن محاولة الوثوب ثانية تشترطان موضوعيًا لنجاحهما بناء الأشياء على أرضية من الواقع المادي صحيحة وسليمة*"(ص 81).

حالات من الاحتلال الداخلي الذي يقبض على السلطة بالقوة والقمع، ويستمد وجوده من التجزئة السياسية وتفكيك السوق العربية ومنع الاندماج والتكامل الاقتصادي. وإذا لم تكن هذه صفات احتلال فما هو الاحتلال!

وعليه، فإن تبني الطبقات الشعبية في الوطن العربي لفك الارتباط الشعبي مع اقتصادات الأجنبي، ولا سيما المعادي هو مشروع تنمية بالحماية الشعبية، ولا يغير من طبيعة هذا التوجه اختلاف درجة الاحتلال التي تصل في فلسطين 1967 إلى الاستيطان والاقتلاع.

لاحقًا، كنت أُعدُّ أطروحة الدكتوراه في جامعة إكزتر في بريطانيا 1987، تَركز في ذهني برداىم التنمية بالحماية الشعبية، وحين عُدت إلى الأراضي المحتلة 4 أكتوبر 1987 شاهدت المناخ الشعبي المتأزِّم مما كرَّس لدي أهمية هذا البردايم. بعدها بشهرين كانت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987 وهي التي وفَّرت التأكيد الشعبي للحماية الشعبية، وكانت بدايتها الأولى قيام العمال بمقاطعة العمل داخل الكيان الصهيوني الإشكنازي وهذا تضمن مقاطعة منتجاته وتلت ذلك مقاطعة شعبية لمنتجات الاحتلال، أي الوعي بالاستهلاك أو الاستهلاك الواعي. وهذا ما أعاد اهتمامي بالانسحاب إلى الداخل لأنه، أي الانسحاب العمالي إلى الداخل، مقدمة الفعل الانتفاضي الذي تحول إلى:

- اشتباك شعبي (رجالا ونساء على قدم المساواة مع المبادرة أيضًا) ومتواصل مع قوات الاحتلال.
- وهذا خلق مناخًا "ديمقراطياً" بالمفهوم النسبي بمعنى مشاغلة الاحتلال عبر رجمه بالحجارة في كل مكان مما أشغل قيادته عن التنبه لتفكيك مبادرات التنمية بالحماية الشعبية على مستوى الأحياء والتعاونيات والعودة للأرض...الخ، حيث انخرطت عساكره في عمليات قمع في كل قرية ومخيم ومدينة وحارة.

وكتبت: "*والانسحاب إلى الداخل على شكل إيقاف الاستهلاك من منتجات مستوردة من الاحتلال أو الخارج، ومقاطعة المنتجات. كلا هذين المستويين من الانسحاب من مكونات الحماية الشعبية وليسا استراتيجية قائمة بذاتها أو بديلة. هي موقف ديمقراطي تقدمي من الجماهير وهذا مختلف عن قرار فك الارتباط بما هو موقف رسمي يخلو من الديمقراطية كما حصل في الاتحاد السوفييتي ويتمتع بإشراك غير شامل كما هو في الصين الشعبية*" (التنمية بالحماية الشعبية، منشورات مركز الزهراء 1990 142-43)

أوصلتني قراءة الواقع إلى أن الانسحاب إلى الداخل كجزء من برداىم التنمية بالحماية الشعبية هو مشروع كفاحي طبقي (فالطبقة العاملة هي التي بدأت ذلك) من أجل قضية وطنية قومية وصولًا في النهاية إلى هيمنة الطبقات الشعبية؛ بمعنى أن هذا النضال الطبقي ليس مكرسًا لخدمة الرأسمالية، بل يبدأ بتقويض واقتلاع الاحتلال ومن ثم تجاوز رأس المال التابع وصولًا في حالات الاستقلال الحقيقي إلى الهدف بعيد المدى أي الهدف الاشتراكي.

وأود هنا تركيز حقيقتين:

الأولى: إن المناخ والفعل المقاوِم ضد المستعمِر، في حالة الأرض المحتلة 1967، هي التي مكَّنت العمال من الانسحاب إلى الداخل، أي رفض العمل في قطاعات اقتصاد العدو وهو رفض كلّف العدو كثيرا وأيضاَ كلف العمال تضحيات كبيرة معيشياً. لكنّ الغدر بالانتفاضة والتورط في اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس وما تلاهما هو الذي قتل هذه الروح وذلك التوثب إلى درجة أنه ما من حركة عمالية الآن في هذه الأرض المحتلة. لقد كان التطور الطبيعي إثر إضراب العمال عن العمل في الكيان، كما أشرنا في غير موضع، أن تقوم م.ت.ف، وهي ثرية، و/أو رأس المال المحلي بالاستثمار في قطاعات إنتاجية لتشغيل العمال في إنتاج الحاجات الأساسية للمجتمع، وخاصة تلك التي لديهم خبرة عملية وفنية في إنتاجها. ولكن للأسف لم يحصل شيءٌ من هذا. وهذا يبين انكسارًا في التضامن الوطني لأسباب طبقية وبيروقراطية. هذا يثير السؤال: كيف كان العمال؟ وكيف صاروا...ولماذا.

والثانية: أذكر في شهر آذار 1969، جُلبتُ للتحقيق من سجن بيت ليد (كفار يونا بالعبرية) إلى سجن المسكوبية في القدس إثر اعتقال مجموعة من الجبهة الشعبية التي كنت معتقلًا ضمن معتقليها ومن ثم إلى سجن رام الله. كان ذلك بعد 17 شهرًا في السجن فوقعت في يدي في الإكسات (إكس هي زنزانة معتمة وضيقة جدا ومجهول من في داخلها) مجلة نيوزويك وفيها تقرير طويل عن ثورة الطلاب 1968 في أوروبا الغربية خاصة. احتفظت بالمجلة لحين نقلنا إلى الزنازين التي كانت أبوابها من القضبان، وبالتالي كنت أقف قرب الباب حيث بعض الفضاء لأقرأ. وكما أذكر كان مذكورًا فيها كذلك عن تشيكوسلوفاكيا، ومنها فهمت بإنجليزيتي "المطبّشة" حتى الآن أن هناك ثورة طلابية في العالم. ودُهشت بذلك الحدث الذي لم نسمع به في السجن قط. وهذا أثار في ذهني أطروحات هربرت ماركوزة الذي عمل ما بين 1942-1950 كباحث لدى الحكومة الأميركية، وهو ربما الأب الروحي لمدرسة فرانكفورت، وكان قد عمل ما بين 1942-1950 كباحث لدى الحكومة الأميركية. في كتابه *الإنسان ذو البعد الواحد* (1964) وجه نقدا شديدًا للماركسية. وفيه بدل أنْ ينظر إلى العمال كطليعة ثورية، وضع ثقته في التحالف بين المثقفين الراديكاليين والمنبوذين والغرباء والمضيعين المستغَلين والمضطَهَدين من أعراق وألوان أخرى، والعاطلين وغير القابلين للتشغيل، مؤكدًا أن الطبقة العاملة تمت عملية استيعابها ضمن أيديولوجيا الاستهلاك.

لكن دور العمال الفلسطينيين في انتفاضة 1987 كان نفيًا لتخيلات ماركوزة المبنية على أرضية نفسية/فرويدية لا مادية/ماركسية. ويتعزز موقفي هذا بناء على تجربة الصعود العمالي والشعبي في الانتفاضة، والهبوط في كل من الحركة العمالية والطلابية في المحتل 1967 بعد اتفاق أوسلو والاعتراف بالكيان الصهيوني. هكذا يؤثر الواقع المادي، وهكذا تبقى الثورة وعيًا مستنبطًا من الواقع والاندحار وعيًا زائفًا بالتخلي عن المقاومة. ربما كان فرانز فانون ردًّا مبكرًا على ماركوزة، وها هي تجنيدات البروليتاريا الرثة في سوريا من قبل الدين السياسي وخاصة الوهابي والإمبريالية والحلم العثماني بدور إمبراطوري وتغلغل الموساد والكمبرادور العربي شواهد على دور البروليتاريا الرثة في الثورة المضادة.

فالانسحاب إلى الداخل حالة أو تكتيك ضروري لا بد منه لإعادة الاصطفاف لكل مضطهَد، كشعب أو طبقة أو امرأة. هو دفاع وإعداد محدد لاندفاع مقاوم. وإذا كان هذا الانسحاب ضروريا وعمليًا ضد الكيان، فهو طبقيًا ضروري وعملي ضد الطبقة الرأسمالية المحلية التي خلقت وتتمسك بـ "سلام رأس المال" مع الكيان، وهو ضروري لنضال المرأة الفلسطينية وطنيًا وطبقيًا ولها كامرأة بالتحديد. وهذا يكتنف النضال ضد الخطاب المركزاني الغربي بألوانه اللبرالية واليسارية والنسوية المواربة من جهة، والخطاب العربي، والفلسطيني بالطبع، المتصهين والمتغربن والمتخارج من جهة ثانية.

مجددًا، نقصد بالانسحاب إلى الداخل قيام طبقة أو طبقات من مجتمع معين بتقليص واعٍ لسلوكها الإنتاجي أو لحاجاتها الاستهلاكية التي تقدمها أو تشتريها من الخارج، وتتجه بالتالي للعمل أو الشراء من السوق المحلي وذلك كخطوة أساسية في مشروع تنموي قومي يهدف إلى فكّ الارتباط بالأجنبي وفك التبعية. لقد قامت الطبقات الشعبية في الأراضي المحتلة في انتفاضة 1987 الشعبية الكبرى بتبني هذه الخطوات التي أعطت نتائج تنموية باهرة حيث قاطعت سوق العمل والمنتجات الصهيونية.

تكمن أهمية هذا الانسحاب إلى الداخل في كونه حصل شعبيا عفويًا، لكنه افتقر إلى القوة الثورية القيادية كي تقود ذلك نحو مواجهة أصلب ضد الاحتلال، وعلى الأقل بنقل الانتفاضة من حالة سياسية احتجاجية إلى حالة تنموية ثقافية. لكن هذا لم يكن ضمن أجندة قيادة م.ت.ف التي كان هدفها منذ بداية الانتفاضة الوصول إلى حل سياسي بإقامة دولة في المحتل عام 1967. وهذا يعني نقل المقاومة من التحرير إلى الاستدوال. وبالطبع لم يحصل ذلك، وكنت كتبت أن الانتفاضة لن تجلب دولة وذلك في كتابي في الأشهر الأولى لانتفاضة 1987 "*التنمية بالحماية الشعبية*". وقد دعوت حينها إلى انتفاضة تنموية وثقافية.

الانسحاب إلى الداخل استهلاكيًا

مع بدء الانتفاضة باشرت الطبقات الشعبية تقليص استهلاكها من منتجات الاحتلال مما مهد الطريق لفك اندماجها وتبعيتها لاقتصاد الكيان الصهيوني الإشكنازي. إن هذا، وإن كان قرارًا اقتصاديًا، إنما هو نضال سياسي من الطراز الأول. كما أنه قرار تنموي دون موارية لأنه يقاطع منتجات الآخرين، وهذه المقاطعة هي بحد ذاتها قرار استثماري لأن المقاطعة تتطلب تعبئة فراغ السوق من منتجات ما، أي وجوب خلق بديل. هذا هو قانون استدعاء أمر لآخر. وهذا القرار الشعبي، طالما هو شعبي، ليس شرطًا أن يكون بوسع البرجوازية استغلاله لشراء منتج آخر بديل له لتلبية ما سُمي حرية المستهلك في الاختيار. فما تسمى حرية المستهلك في الاختيار هي في الحقيقة حرية عمياء محفزة بشره عالٍ للاستهلاك (انظر لاحقاً). أما هذا الانسحاب فتم كما يلي:

حصل ذلك على شكل انسحاب إلى الداخل في مستوى الاستهلاك كبداية لتوسع ذلك إلى مختلف الأنشطة والمجالات. وبالطبع لم يكن هذا على أساس مخطط سلفًا من قبل الجماهير. لقد كان رد فعل شعبيًا عفويًا وإيجابيًا على تشديد القمع من قبل الاحتلال بل وعلى وجود الاحتلال الاستيطاني أصلا. وانتشر إجماع شعبي على مقاومة الاحتلال حتى دون تحديد خطة معينة للمنحى الذي سيأخذه هذا الحراك الجماعي.

أُتبعت هذه الخطوة بقرار العمال داخل الخط الأخضر بانسحاب جماعي إلى الداخل من مواقع العمل في الكيان الصهيوني، وكذلك لم يكن هؤلاء مقودين بقرار قيادي من أحد. وهكذا قادت الطبقات الشعبية، وخاصة العمال، نفسها بنفسها. ولا شك أن هذه الانسحابات إلى الداخل هي أشكال جديدة من المقاومة ومن حرب الشعب. كانت مقاطعة منتجات الاحتلال بداية عملية هي أسهل للبدء بها مقارنة مع البداية بإعادة تشكيل قطاعات إنتاج الاقتصاد المحلي.

كانت الطبقات الشعبية هي التي وجهت الاستهلاك صوب المنتجات المحلية، وهذا كان بدوره حافزًا للمستحدث المحلي كي يستثمر في بدائل للمنتجات التي قوطعت، أو وقف تدفقها إلى أسواق المناطق المحتلة. فكل مقاطعة لسلعة ما هو بمثابة حافز استثماري لبديل لها، حافز تنموي. والاستثمار بدوره بداية لإعادة تشكيل البنية الإنتاجية لقطاعات الإنتاج المحلي.

وكان الانسحاب إلى الداخل استهلاكيا بمثابة بداية التغيير في نمط الاستهلاك. وهنا لعبت النساء، بما أنهن مديرات خزينة الأسرة، دورًا بارزًا في تعويد الأولاد على نمط استهلاك جديد موجه للإنتاج

المحلي على حساب الإنتاج الصهيوني. لقد طوعت وكرست النساء البنية البطريركية بشكل تقدمي وذلك باستغلالهن لدورهن في المنزل ليوجهن ويُعدن توجيه قرار الاستهلاك.

والسؤال المترتب هنا: هل حقًا مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وأماكن العمل هناك هي خطوة أو درجة في حرب الشعب كما أشرنا أعلاه؟

هذا تطور ومساهمة جديدان. فحرب الشعب بما هي جزء من النظرية الشيوعية بشكل عام، مفتوحة لمختلف المساهمات الفكرية والتطبيقية. فقرار الطبقات الشعبية بالمقاطعة هو مساهمة شعبية في نظرية واستراتيجية حرب الشعب.

<u>على الصعيد المحلي</u>

بدأت الطبقات الشعبية بتقليص استهلاكها بشكل عام مدفوعة بعدم معرفة المرء بما ستؤول إليه الأحوال في الأيام والأسابيع الأولى للانتفاضة. وبالتوازي مع تخفيض درجة الاستهلاك، أخذت الطبقات الشعبية في تشكيل تعاونها الذاتي بمساعدة بعضها البعض اقتصاديًا مما شكل أرضية لتعاونياتها. وفي تلك الفترة تحديدًا، بدأت تظهر على الكثير من المنتجات المحلية عبارة "منتجاتنا الوطنية"...الخ وقد توسع هذا الانسحاب وتطور ليصبح نشاطًا سياسياً/وطنيًا تمظهر في مقاطعة المنتجات الصهيونية، أي اتخذ حالة موسعة هي انسحاب المستهلك إلى الداخل.

<u>على الأساس الطبقي</u>

بدأ العمال الفلسطينيون في أماكن العمل في الاقتصاد الصهيوني انسحابهم إلى الداخل فور بدء الانتفاضة حيث توقفوا عن العمل في تلك المواقع. في السنة الأولى للانتفاضة توقف 70 بالمئة من 155,000 عامل عن العمل في مواقع اقتصاد الاحتلال. كان هذا بمثابة قرار قاعدي بفك الارتباط، وهو قرار يناقض "نصائح" كثيرين من الاقتصاديين الفلسطينيين الذين طالما وعظوا بأن فك الارتباط سوف يُضر إضرارًا كبيرًا بالاقتصاد المحلي، مؤكدين على لذة الإستنامة في حضن التبعية. ليثبت هؤلاء المثقفون أنهم دومًا ضد المبادرات الشعبية ولا سيما تلك التي تبادر بها الطبقات الشعبية، بما هي نقيضتهم. ولا شك أنه لو قامت الطبقات الشعبية بحساب لقرارها المقاطعة على المدى القصير، وبالحسابات الرأسمالية للكلفة والفائدة لكانت قد اختارت الاستمرار في الخضوع. وفي حقيقة الأمر، كان على هؤلاء المثقفين أن يعملوا على تشجيع إقامة مشاريع لتشغيل العمال الذين غادروا العمل في مواقع اقتصاد الاحتلال، بدل الوعظ باستمرار التبعية.

أدت مقاطعة العمال هذه إلى وضع الكيان الصهيوني في إشكالية البحث عن عمالة بديلة. وهو الأمر الذي طالما تحدثت أدبيات الكيان عن ضرورة توفيره لمنع تدفق العمالة الفلسطينية إلى مواقعه الاقتصادية[8]. لكن دُعاة التبعية كانوا، ولا زالوا، يفضلون الانتظار إلى أن يطرد الاحتلال عمالنا، وهو

---

[8] – وفي ما يخص السياسة الإسرائيلية للتخلص من العمال الفلسطينيين، انظر عادل سمارة، *من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية*، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق 1990. علينا التذكر بأن "إسرائيل" هي كيان استعماري استيطاني بنت طبقتها العاملة على أرضية عنصرية "العمل العبري"، وحينما اضطرت إستثناءً لتشغيل عمالة عربية، كان ذلك لحاجتها إلى عمالة من جهة وقابلة بأجور ضئيلة من جهة ثانية.

ما حصل حقًا، في وقت لاحق، أي بعد مجيء السلطة الفلسطينية بموجب أوسلو وقيام الاحتلال ببناء جدار التوسع الاستيطاني. وعليه، تزايد عدد العمالة الفلبينية والرومانية والتايلندية وغيرها ليصل إلى قرابة ربع مليون شخص. وهو عدد مساوٍ لعدد العاطلين عن العمل من "الإسرائيليين" أنفسهم. فطالما أشغل الاحتلال نفسه في حرب استنزاف ضد الفلسطينيين اقتصادًا وشعباً. فقد أثبتت الانتفاضة الثانية أن الاحتلال طالما طبق سياسة المركز تجاه المحيط، وذلك بمنع حركة العمال إلى المركز بينما هو يقذف بمنتجاته وخدماته لتباع في المحيط. وأبعد من ذلك، لم يبق الاحتلال مجالات عمل لفلسطينيين في اقتصاده سوى تلك التي يرفضها العمال اليهود، أو لا يتقنها ولا يمكن أن يشغلها العمال الأجانب الذين لا يملكون ورشًا خاصة بهم، ومن بينها ورش الألمنيوم، والأثاث والحدادة والنجارة والزراعة والبناء كالتي يملكها نظراؤهم الفلسطينيون داخل المحتل 1967. إن أسعار هذه السلع التقليدية مرتفعة في السوق الدولية ويمكن إنتاجها في المناطق المحتلة بكلفة وأجرة ضئيلتين.

إن الانسحاب إلى الداخل وطنيًا وطبقيًا، هي من المكونات الأساسية لمشروع التنمية بالحماية الشعبية وهو المكون الذي يقود إلى الدرجة الأعلى منه وهو إعادة تشكيل أو تركيب الاقتصاد المحلي، أي البدء بالاستثمار الإنتاجي. في هذا المناخ، كان واضحًا أن الطبقات الشعبية ممعنة في اتجاه حالة من الديمقراطية الاقتصادية الشعبية حيث تقرر بنفسها مجالات أنماط الاستهلاك، ومجالات الاستثمار، والإنتاج والتسويق. إنها حالة المقاومة الاجتماعية/الاقتصادية إلى جانب أشكال المقاومة الأخرى.

تهمنا الإشارة إلى أن المبادرة لهذا النموذج حصلت في غياب سلطة طبقية محلية، دون دولة، ودون أي جهاز سلطوي وقبيل أن تمتطي الأمر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي طالما ادعت أنها هي التي فجرت الانتفاضة! وبالطبع، كان غياب السلطة غيابًا نسبيًا، بمعنى أن سلطة العدو كانت موجودة، ولكن الانتفاضة، بما هي شعبية، شاغلت الاحتلال إلى درجة معقولة عن التنبه للمشروع التنموي، وهو الأمر أو الوضع الذي بوسعنا تسميته "المناخ الديمقراطي النسبي" الذي ترتب على انشغال العدو وليس على تسامحه. فتدفق الجماهير إلى الشوارع أشغل الاحتلال عن المعركة التنموية حيث لم يكن في وسع الاحتلال متابعة الأنشطة التنموية والتظاهرات السياسية اليومية في عموم أراضي الاحتلال الثاني 1967.

لم تتمكن المؤسسات البلدية في الأرض المحتلة أن تلعب دور سلطة أو قيادة للانتفاضة، ونظرًا لكون فصائل م.ت.ف قد فوجئت بالانتفاضة، فقد ملأت الجماهير الفراغ القيادي هذه المرة بتشكيل اللجان الشعبية في مختلف المناطق السكنية، حيث مارست هذه اللجان احتضان وتطوير المبادرات الشعبية على مستويات المقاطعة وتطوير الاقتصاد المحلي. وفي هذا المناخ شعرت الطبقات الشعبية أنها حرة في الاستثمار في استراتيجياتها للبقاء بعيدًا عن التدخل المباشر من الاحتلال وبعيدًا عن آلية سلطة بيروقراطية محلية مساومة للعدو. وهو السلوك الذي قامت به لاحقًا قيادة م.ت.ف (1993)، وبه أنهت المقاطعة والانتفاضة معاً. كان النشاط التنموي هذا بمثابة إجماع شعبي دون هيمنة سلطة. وهذا هو المعنى الحقيقي لمجتمع مدني فعلي، المجتمع المدني للطبقات الشعبية التي تقود نفسها بنفسها في الإنتاج والموقف السياسي. إنها الديمقراطية الحقة،

حيث الدولة البيروقراطية غير موجودة، وحيث السلطة بيد الذين يقاومون. هذه هي التنمية بالحماية الشعبية التي نبتت في غياب قبضتين معاً: قبضة العدو المحتل، وقبضة السلطة الطبقية الرأسمالية البيروقراطية والكمبرادورية المحلية. وحيث كانت الطبقات الشعبية قبل الانتفاضة محرومة من كسب استقلالها السياسي، قررت إقامة مجتمعها الشعبي المدني بطريقتها، وبقيادتها للمستوى الاقتصادي التنموي والمستوى السياسي الاجتماعي النضالي اليومي، بعيدًا عن القيادة البرجوازية البيروقراطية.

هو نموذج مجتمع مدني خُلق أثناء النضال الطبقي/الوطني ولم يُمنح أو يُصمم على يد المجتمع السياسي، وخُلق عبر دور الطبقات الشعبية في ممارسة قرارها السياسي والاقتصادي. لكنها، بالطبع، لم تكن تعلم أن القيادة السياسية في تونس، كانت منذ الأيام الأولى للانتفاضة تخطط لتحصيل مكاسب سياسية بحتة ومحصورة من وراء كل هذا النضال. كما أن الطبقة الرأسمالية المحلية، في معظمها، وخاصة شريحة الكمبرادور وشريحة التعاقد من الباطن، امتنعت عن الاضطلاع بدور البرجوازية المحلية "الوطنية" ذات التوجه الإنتاجي (كما بيّنّا سابقًا وكما سنرى لاحقاً).

كان نضال الانتفاضة نضالًا وطنيًا وقوميًا في آن. وهو بعكس التعريف الدارج للمجتمع المدني حيث يشكل مواطنون جمعيات طوعية ومجموعات وحركات بشكل حر، لا لغرض الربح ولكن للفائدة العامة وتتوسط بين المواطنين من جهة والدولة (المجتمع السياسي) من جهة ثانية لتحافظ على مصالح الشعب التي لا يتم صونها عبر ديناميات الصراع الطبقي. في حالة كهذه، تكون هناك حاجة للدولة كمظلة لتغطي بمسألة المجتمع المدني مشروعها في الهيمنة كبديل لمشروعها في السيطرة الاجتماعية التي هي جوهريًا سيطرة طبقية على المجتمع المدني نفسه الذي يعتقد بأنه لم يُدنّس بالهيمنة.

في الحالة الفلسطينية هذه، وفرت انتفاضة الطبقات الشعبية البيئة المناسبة لهذه الطبقات لخلق المجتمع المدني الشعبي بعيدًا عن أجهزة الدولة وهيمنتها. وهو الأمر الذي لم يسمح به الاحتلال ولا البرجوازية البيروقراطية لـ م.ت.ف. وقد يكون هذا ما دفع كلًا من الاحتلال من جهة، وقيادة م.ت.ف. من جهة ثانية، وإن كان كل على حدة، للإسراع بعقد محادثات مدريد ولاحقًا اتفاق أوسلو لتطويق هذا الحراك الشعبي الجذري. كما كانت الأنظمة العربية الحاكمة قلقة بدورها من ظاهرة الانتفاضة وانتشارها إلى الشعب العربي.

إعادة تركيب القطاعات الإنتاجية شعبيًا

كان يجب أن يتبع إعادة الانسحاب إلى الداخل قيام رأس المال المحلي وقيادة م.ت.ف بالمبادرة بمشروع استهلاكي (تشجيع الاستهلاك من الإنتاج المحلي) وتشغيلي (إقامة مشاريع تشغيل للعمالة الكثيفة) كبديل للسوق ومواقع العمل الإسرائيلية. في هذه اللحظة، تضمن الطبقات الشعبية بنفسها لرأس المال المحلي فرصة الإنتاج لسوق مضمونة تطوعًا لشراء هذه المنتجات بعيدًا عن قدرة الاحتلال على الحيلولة دون ذلك، وبقطع الطريق على الكمبرادور. إنها عملية إعادة بناء وتركيب الحاجات الأساسية للناس ضمن حالة من حرية الاختيار النسبي في اتخاذ القرار.

لقد بدأت الطبقات الشعبية بالاستثمار في التعاونيات الأولية (الإنتاج البسيط وإنتاج الخدمات) ومنها استغلال الأرض، أو العودة إلى الأرض، واستغلال حديقة المنزل، والتعاونيات المنزلية للنساء،

وذلك باتجاه مقاطعة أكثر ما يمكن من منتجات الاحتلال. كما قام عمال ممن اكتسبوا خبرات تقنية بالبدء بمشاريع تصنيع زراعي مستفيدين من خبرتهم في العمل في شركات الاحتلال. وصمم البعض ماكينات بسيطة ووسيطة لاستخدامها في إنتاج الأساسيات، كما أشرنا سابقاً.

كانت العقبة الأساسية التي واجهت المستوى الأول من التنمية بالحماية الشعبية هي السيولة المالية، رغم أن كلفة خلق الوظيفة في هذه القطاعات ليست عالية مقارنة بخلق وظائف في القطاع الصناعي. هنا كان لا بد لقيادة م.ت.ف ولرأس المال المحلي أن يبادرا بتنفيذ هذا الخطوة من التنمية بالحماية الشعبية، وذلك بأن توفر القيادة قروضا سهلة للقطاعين الزراعي والصناعي أو أن يقوم رأس المال المحلي بالاستثمار في بيئة مهيأة لاستهلاك منتجاته البديلة لمنتجات الاحتلال. ولكن، كما أوضحنا أعلاه، فإن هذه القيادة وتلك البرجوازية كانتا مشغولتين في تهيئة النفس لحصاد مكاسب سياسية من وراء الانتفاضة عبر المساومة مع الاحتلال وتحديدا الحلم بدولة في الضفة والقطاع.

لا شك أن الطلب من رأس المال والقيادة كرأسمالية بيروقراطية أن تقدم قروضا استثمارية هو مرونة من جانب الحماية الشعبية ومع ذلك لم تتم تلبيته!

هنا، في هذه الحلقة/المرحلة من العمل أُعيقت التنمية بالحماية الشعبية. ففي حين قاطعت الطبقات الشعبية منتجات الاحتلال، وأماكن عمله، وفي حين كان يجب على الاستثمار المحلي أن يلي ذلك، إلا أن ذلك لم يحصل. وفي الحقيقة أن هذا الفشل كان متوقعًا بناء على المصالح الطبقية والأيديولوجية لقيادة المنظمة وللبرجوازية الفلسطينية. لذا، لم يكن تقصير رأس المال والقيادة السياسية خللًا في نموذج التنمية بالحماية الشعبية، بل هي تحدٍّ كشف عن طبيعة هذه الطبقة وتلك القيادة. ولعل ما حمى قيادة المنظمة من دفع ثمن هذا التقصير هو كونها خارج الأرض المحتلة حتى ذلك الحين. ولكن، حينما دخلت هذه القيادة إلى الأراضي المحتلة بموجب اتفاق أوسلو 1993، أتت لتقضي على منجزات الانتفاضة حيث بدأت بوقف المقاطعة بحجة أن ما جاء بها إلى الأرض المحتلة كان "سلام الشجعان". هذا مع العلم أنه لو كان سلامًا تبقى التنمية بالحماية الشعبية حقًا لا يناقض علاقات السلام. أضف إلى أن وصف سلام في هذا السياق هو خطاب لغوي لا أكثر حيث أن جوهر ما حصل هو "سلام رأس المال".

كانت مختلف قرارات الاقتصاد قبل الانتفاضة بيد الاحتلال، ونظامه العسكري تحديدًا، وهو الأمر الذي تماهت معه الرأسمالية المحلية وتصرفت بموجب تعليماته. لكن مشروع التنمية بالحماية الشعبية قلب المعادلة، حيث وضع المبادرة بيد الطبقات الشعبية التي جعلت من إعادة تركيب البنية الإنتاجية حاجة ملحة وذلك لسببين:

الأول: لتلبية ما أمكن من الحاجات الأساسية للناس ولتمتين مقاطعة منتجات الاحتلال. والثاني: لتوفير أكبر عدد ممكن من شواغر العمل على الأقل لأولئك الذين غادروا العمل في منشآت الاحتلال الاقتصادية.

هذا لا يعني أنه كانت لدى الطبقات الشعبية خطة مجهزة سلفًا لإنجاز هذه الأهداف. ولكن المبادرة الذاتية والحرة للطبقات الشعبية كان لا بد أن تتطور لإنجاز هذه الأهداف بما أن ذلك هو التطور الطبيعي لها. من المهم الإشارة هنا إلى أن التشغيل في نطاق الحماية الشعبية لم يقم على الأساس

الرأسمالي، بل التعاوني. فجزء منه قام على التشغيل الذاتي، وبالطبع ظل الكثيرون ضمن التشغيل الرأسمالي. والمقصود هنا أن أكثر من نمط إنتاج قد تعايشا/تمفصلا معا.

مرة أخرى، فإن الاستثمارات المالية للطبقات الشعبية هي محدودة، وبالتالي ليس في وسعها خلق فرص عمل على النطاق الوطني وفي فترة زمنية محدودة ومتحركة جدًا، بحيث ترد هذه الاستثمارات على الحاجات الملحة لتشغيل العاطلين عن العمل أصلا والذين طرأوا على سوق العمل إثر الاحتجاب عن العمل في مواقع التشغيل الصهيونية. فقد انحصرت استثمارات الطبقات الشعبية في خلق فرص عمل محدودة في الزراعة والإنتاج المنزلي وإنتاج بعض ما كان ينتجه العمال الفلسطينيون داخل مواقع الاحتلال ولا سيما منتجات التصنيع الزراعي.

ولعل ما قيَّد إلى درجة كبيرة قدرة الطبقات الشعبية على الاستثمار هو ما قامت به سلطات الاحتلال كخطوة أولى لضرب المستوى التنموي للانتفاضة وذلك:

أ- تخفيض سعر صرف الدينار الأردني عام 1988 مقابل الشيكل "الإسرائيلي". فبعد أن كان سعر صرفه دينار مقابل 6 شيكل، هبط إلى دينار مقابل 3,5 شيكل، وهذا امتص مدخرات وموجودات الطبقات الشعبية التي ظلت تدخر بالدينار الأردني استمرارًا لفترة ما قبل 1967، وثقة بالدينار خلال حقبة الطفرتين النفطيتين 1973 و1982.

ب- كما شرعت سلطات الاحتلال بفرض ضرائب عالية على التعاونيات واعتقال عمالها.

وفي أعقاب السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة، أي 1991، شرعت سلطات الاحتلال بتشديد قبضتها على الانتفاضة الشعبية وخاصة على المستوى الاقتصادي وقد تواكب ذلك مع تدمير العراق وبدء مفاوضات مدريد ودخول مرحلة التراخي الوطني والتنموي. بعبارة أخرى، شرع الاحتلال بحرب اقتصادية ضد الانتفاضة. أي بدأت عملية تصفية نافذتي الديمقراطية النسبية للمشروع التنموي للانتفاضة وذلك عبر تشديد القمع الاحتلالي، وبدء دخول قيادة المنظمة كحكومة مقبلة للأراضي المحتلة.

مرة أخرى، كان من الملحّ وجود مناخ استثماري لاستيعاب قرابة 200 ألف عاطل عن العمل. ولكن قيادة المنظمة كانت مشغولة بأمر آخر، هو الوصول إلى سلطة سياسية ما في الأرض المحتلة أي استبدال التحرير بالاستدوال. والأهم، أنها كانت مجبولة بالإيمان بالمشروع الخاص والسوق الحرة والانفتاح الاقتصادي، أي لم يوفر اقتصاديوها المبتذلون نظرية تنموية بل توزيع الوهم بـ "سنغافورة أو تايوان هنا"!

ما أتت به قيادة المنظمة إلى الضفة الغربية وغزة هو خلق قطاع حكومي، لا قطاع دولة، قطاع للقمة القائدة في حركة فتح التي تسلمت سلطة الحكم الذاتي من الاحتلال. قطاع احتكر الدخل المتأتي من الشركات الكبيرة للبترول والسجائر والإسمنت...الخ، وهو دخل لم يُحول إلى موازنة السلطة بل تمّت مراكمته في ميزانية خاصة بالرئاسة. كما أن مقاديره ليست معروفة ويجري الصرف منه على تجنيد الولاء السياسي للحزب الحاكم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أنظمة الحكم في المركز الرأسمالي الغربي ظلت تزعم بأن سلطة الحكم الذاتي شرعية فقط لأنها منتخبة، وبكل الخبث الممكن لم تناقش مع هذه السلطة ذلك الفساد! كما لم تعترض قطاعات كثيرة من المثقفين على هذا وبقيت تتغنى

بشرعية السلطة. وهذا عزز اقتناعنا بأن أضعف خاصرتين في البنية الكفاحية الفلسطينية هما، القشرة السياسية والقشرة المثقفة.

وبدورها، لطالما زعمت منظمات الأنجزة أنها تقوم بمهمة تنموية في الأراضي المحتلة، ولكن ما ثبت من شغلها هو تجنيد قطاعات من كوادر اليسار وتحويلهم عن عملهم السياسي إلى خدمة هذه المنظمات بغض النظر عن أجندتها. فهذه المنظمات لم تموّل تعاونيات لإصلاح الأراضي على سبيل المثال علمًا أن الصراع مع الكيان الصهيوني هو أساسا على الأرض والتمكين فيها، أي اتبعت هذه المنظمات تعليمات الكيان الصهيوني في ما يخص الأرض. وبقي ما نشطت فيه في القطاع الزراعي ضمن التشبيك بين الملكيات الخاصة وخاصة في التسويق. أما عملها الرئيسي فظل في نطاق "حقوق الإنسان، والديمقراطية والمجتمع المدني، والمرأة –برؤية نسوية رأسمالية غربية ولبرالية بالطبع...". وفيما كانت م.ت.ف قد زعمت قبل أوسلو أنها ستقيم دولة فلسطينية على غرار تايوان أو سنغافورة. إن هذا المشروع رجعي في جوهره ومظهره، باعتبار أن هذين النموذجين "فترينات" عرض لمفاتن رأس المال في مواجهة الشيوعية في الصين، وفيهما كغيرهما من دول "النمور " الأربع استغلال هائل للعمال وغياب للديمقراطية وغياب للقطاع العام الإنتاجي. والأهم أنه حتى هذا النموذج تضن به دول المركز على الفلسطينيين لأنها تعتبر الكيان الصهيوني وحده المطلوب للمنطقة، أي "لا تايوان هنا غير إسرائيل".

وبدل أن تستثمر البرجوازية المحلية في تصنيع يخلف منتجات الاحتلال، لجأت إلى الطريق السهل فرديًا والأخطر وطنيًا حيث واصلت استيراد منتجات الاحتلال، ولم تقم إلا بوضع دمغة على صناديق البضائع تحمل أسماء معامل محلية تحولت إلى مخازن لهذه المنتجات المستوردة. وفي أرقى الأحوال أقام هؤلاء شركات تعاقد من الباطن جديدة. هذا عوضًا عن الاستثمار الإنتاجي البديل أو إعادة تشكيل ما أمكن من البنية الإنتاجية.

كان هذا النهج من الكمبرادور وقيادة م.ت.ف هو إرغام المواطن على استهلاك منتجات الاحتلال لعدم وجود غيرها، وما ساعد على ذلك أن نهج المقاطعة الشعبي لم يكن قد تحول آنذاك إلى نهج سياسي جماعي قادر على بلورة حركة سياسية شعبية لتقوده للضغط على البرجوازية. إن قوى المقاومة كانت ما تزال تتلمس طريقها لاستثمار الانتفاضة في مكسب سياسي ولم يكن همها الوصول بالانتفاضة إلى انتفاضة اقتصادية تنموية اجتماعية ثقافية. وهذا ما يعزز اعتقادنا بأن ما هو على الأرض هو اقتصاد الطبقة وليس الشعب.

كان التطور الطبيعي للفائض المتحصل من مقاطعة منتجات الاحتلال كونه عُزل عن موديل التنمية بالحماية الشعبية، هو أن يجد هذا الفائض طريقه إلى الخارج بدل أن يتم استثماره محلياً. وحتى في حقبة السلطة الفلسطينية بعد أوسلو، ورغم افتتاح العديد من البنوك المحلية والعربية والأجنبية، إلا أن الفوائض المودعة فيها كانت تُحول إلى الخارج، ولا تقدم المستوى المطلوب من التسهيلات للاستثمار المحلي، أما موقف السلطة من ذلك فبقي محكومًا بالتعبُّد في محراب "سياسة الباب المفتوح" التي نصح بها البنك والصندوق الدوليان.

نصل هنا للتأكيد مجددًا على حدوث انقطاع أو انكسار لعملية التحول التي بدأتها الطبقات الشعبية بنموذج التنمية بالحماية الشعبية حيث لم تتمكن من إرغام رأس المال على التقاطع مع نموذجها،

وهو الأمر الذي كما أشرنا كان يتطلب قوة سياسية اجتماعية شعبية منظمة، وهذا ما كان غائباً. أي لم تصل العملية إلى بلورة الحزب المطلوب ولا اقتصاد الحزب أيضا. وبقي اقتصاد الطبقات الشعبية في المستوى الأولي الذي شكل خامة مناسبة لدور برجوازي وطني، وهو الذي ظل غائباً.

فالحركة السياسية هي الأقدر على التقاط روح الانتفاضة الشعبية والتوجه بها إلى أطوار أعلى منها. على سبيل المثال توجيه الاستهلاك الشعبي لمقاطعة المنتجات الصهيونية المغلفة بدمغات محلية والمنتجات المحلية رديئة النوعية.

تتضمن إعادة تركيب البنية الإنتاجية للاقتصاد المحددات الأساسية لخطى التنمية الموجهة إلى الداخل. والهدف هنا هو تشكيل آلية قادرة على إنجاز تنمية متوازنة نسبيًا وقائمة على تلبية حاجات الأكثرية الشعبية. مثلاً:

أ- إعطاء الأولوية للصناعات التي تستخدم موادّ خامًا محلية وتنتج الحاجات الأساسية. مثلًا، تعليب زيت الزيتون، وتحويل مخلفات الزيتون للتدفئة، وتصنيع الحليب ومشتقاته وفوائض الفواكه والخضار...الخ.

ب- تصنيع الحاجات الأساسية حتى لو لم تتوفر مواد خام محلية.

ج- استيعاب العدد الأكبر من الناس في العملية التنموية وذلك عبر البدء بتعاونيات إنتاجية. وهذا يتضمن إصلاح الأراضي باعتبار الأرض هي محور النضال الوطني والتنمية معاً. هذا مع العلم أن الاستعداد للمقاومة حين يكون المرء معتمدا على الأرض هو أعلى من ملكيتها دون استخدامها، ناهيك عن أن استغلال الأرض يخلق منتجًا مستقلاً.

والمقصود بهذه التعاونيات أن تكون ناشئة من القاعدة لا مفروضة من الأعلى عبر منظمات الأنجزة والتمويل الأجنبي التي انتهت بالعديد من السرقات. ويكون العاملون في هذه التعاونيات مساهمين كذلك في تمويلها، سواء بالمال أو بأيام عمل تطوعية، ويكونون مستهلكين منها طالما هي تنتج بعض حاجاتهم. كما يكون الرجال والنساء متساوين فيها، أي مؤسسين، عاملين، مدراء، ومستهلكين. أي لا تكون لها تشكيلة إدارية بيروقراطية تكلف الكثير ولا تنتج، بل يكون المستوى الإداري، وكل المستويات دورية.

ولمواصلة هذا النموذج بعد أوسلو، أي في ظل سلطة الحكم الذاتي، كان لا بد لهذه السلطة أن تدعم التعاونيات الإنتاجية، وإقامة صناعات محلية مشتركة ومساهمة وصولا إلى تشكيل قطاع عام شعبي وحلقة وسطى بين الملكية الخاصة والعامة.

وبخصوص المشاريع التعاونية الصغيرة الخاصة بالمنتجين المستقلين يجب تجنيبها منافسة المشاريع الرأسمالية المحلية والأجنبية. لكن هذه الحماية ليست ممكنة في ظل سلطة رأسمالية انفتاحية الهوى. فعلى هذه التعاونيات البحث عن أماكن تتحرك فيها بعيدًا عن الشركات الكبيرة، ولعل الحماية الفعلية لهذه التعاونيات في بنائها على أسس تعاونية بمعنى المساهمة والعمل والاستهلاك من أعضائها. كل هذا لم يحصل لأن السلطة ليست بهذا التوجه من جهة، ولأن الحماية الشعبية لم تكن بالقوة التي تسحب الاقتصاد الرسمي الرأسمالي باتجاهها.

في الحقيقة، فإن الانتفاضة أكدت الإمكانية الأوسع للتنمية بالحماية الشعبية في الزراعة والتصنيع البسيط أكثر من الصناعة، لأن الصناعة تتطلب رأسمالًا وتتقاطع مع المستوردين، أي مع شريحتين قويتين من الرأسمالية. ومع ذلك فالقطاع الزراعي عالي الأهمية حيث يستوعب قرابة 40 بالمئة ممن هم في عمر العمل كما أن فرص تدخل سياسات العدو الاقتصادية أقل نسبيًا، طبعًا نقصد الأرض غير المصادرة بعد.

تجدر الإشارة إلى أن انتفاضة 1987 حققت توسعًا في العمل الزراعي تعاونيًا وكمنتجين مستقلين، وبالتالي تمت استعادة القرية كوحدة الإنتاج الأساسية، ولكن هذه المرة بمستوى من الوعي السياسي والمبادرة الشعبية. ولم يكن لهذه أن تنكسر إلا لغياب سلطة تنموية الاتجاه وبعيدًا عن نمط العلاقات ما قبل الرأسمالية. لكنّ هذا لا يقلل من أن الفلاحين قد مارسوا النضال الفعلي ضد الاحتلال عبر التمسك بالأرض، التمسك باستغلال الأرض وليس بالملكية الخاصة فحسب.

كانت التعاونيات الزراعية الأكثر حظًا في النجاح لتوفر عنصر الأرض دون كلفة ولوجود الخبرات الطبيعية الموروثة لدى الفلاحين، وهذا عنصر مركزي في التنمية أن يعمل في المجال من يؤمن ويتخصص به. كما لا تحتاج إلى ترخيص من سلطات الاحتلال شأن الشركات الصناعية.

هذا بعكس التعاونيات التي أنشأتها حركات سياسية وعينت لها مدراء لا يؤمنون بالتعاونيات وإنما كانوا يبحثون عن وظيفة، وبمجرد توفر فرص العمل في مكاتب الأنجزة، غادروا التعاونيات التي كانوا قد أفشلوها. لقد فشلت تعاونيات القوى اليسارية لأن من عينوا فيها كمدراء لم يكونوا أنفسهم اشتراكيين، بل كانوا رأسماليي التوجه ويجادلون علانية ضد الاشتراكية حتى داخل المدرسة التعاونية[9].

من المهم الإشارة هنا إلى أن مصادر تمويل منظمات الأنجزة لم تقم قط باعتماد معايير متابعة وقياس للتأكد من أن المشاريع الخاصة الصغيرة والتعاونيات قد أقيمت اعتمادًا على دراسات جدوى أولية أُجريت لها. ويكشف الافتقار إلى المتابعة أن المصادر المالية لم تتطور قط بل هدفت لتخدم أجندة سياسية مخفية[10] .

قادت هذه التشويهات البنيوية والأيديولوجية للتعاونيات، إضافة إلى فقر التثقيف الاشتراكي للقائمين عليها، قادت إلى الفشل المؤكد في التعاطي مع، والاستفادة من، توفر الجاهزية والقابلية لدى المنتجين الصغار الذين هم مزارعون حقيقيون جاهزون للتعاون مع التنمية بالحماية الشعبية. فقد فشلت في البدء في تضمين هؤلاء المزارعين الصغار والذين هم من الطبقات الأكثر فقرًا والمنتمين عميقًا للأرض، والذين ينتجون بشكل مستقل وجاهزون للتعاون، على الأقل لأن التعاون ضروري في نمط عملهم.

---

[9]– المدرسة التعاونية هي تجربة أقامتها الجبهة الشعبية في السنة الأولى لانتفاضة 1987 لأربعين شابًاوفتاة من الضفة والقطاع المحتلين للتثقيف التعاوني فكريًاوفنيًاوكنت أحد المتحدثين فيها.

[10]– See Adel *Samara Epidemic of Globalization*, 2001, Chapter six.

إن هذا النمط من التعاونيات الزراعية (منفصلة عن النمط المشوه لقياداتها اللبرالية) هو نموذج يمكن أن يطبق بسهولة في بلدان متعددة من المحيط بما فيها البلدان العربية. إن تأسيس تعاونيات على قطع صغيرة من الأراضي وعبر مساهمات ومبادرات الطبقات الشعبية تنتج الحاجات الأساسية هو في الحقيقة خطوة ثورية تهدف إلى:

- تجنب الاستغلال الرأسمالي
- مقاطعة المنتجات "الإسرائيلية"
- إنجاز الاكتفاء الذاتي
- إنتاج الغذاء الطبيعي والحاجات الأساسية
- تجنب الاستغلال الطفيلي من التجار
- الانفصال عن اقتصاد الطبقة الرأسمالية في البلد نفسه.
- والعمل على ضمان الأمن الغذائي الوطني.

نمط استهلاك واعٍ

الاستهلاك ظاهرة عالمية، تم التركيز عليها وتشجيعها في عصر رأس المال ولا سيما بالترافق مع الإنتاج الموسع، لدرجة أصبحت ثقافة بحد ذاتها، ثقافة مجتمع رأس المال الاستهلاكية. وعليه، فإن نمط الاستهلاك الواعي أو مقاطعة منتجات المركز والكيان الصهيوني هي سيرورة تحدٍ لثقافة الاستهلاك الرأسمالية من خلال مقاومة واعية لنمط الاستهلاك.

لذا، فالاستهلاكية ليست ظاهرة جديدة جُلبت إلى المناطق المحتلة خلال الاحتلال الصهيوني. كان نفس هذا الميل موجودا خلال الحكم الأردني للضفة الغربية والمصري لقطاع غزة 1948-67. لكن فترة الاحتلال كثّفت هذا الميل حيث جرى تطعيم نمط الاستهلاك المحلي المحدود بنمط الاستهلاك "الإسرائيلي" المترسمل والمتغربن جدًا، والذي يقلد النمط الغربي وخاصة الأميركي بتفاخر.

وعلى مدار سنوات الاحتلال المباشر، قام الكيان الصهيوني بإغراق أسواق المناطق المحتلة بأنواع متعددة من المنتجات. ولكن، باستثناء السنوات الثلاث أو الأربع الأولى للانتفاضة، فإن مقاطعة المنتجات المستوردة من الكيان كانت لا تُذكر. وهذا مؤشر على نقص في الثورة الثقافية التي لم تلتزم بها م.ت.ف لتثقيف المواطنين، وهو مرتبط بنمط تفكير القيادة اليمينية فيها والفشل في الاعتماد على التربية والوعي لأنها معتمدة على البعد العسكري وحده. هذا ما جعل من أعضاء المنظمات الفلسطينية غير منتمين، بما هم مجرد عساكر، للأنشطة السياسية والفكرية. ولا يخفى أن هذا الانحدار محبَّب لدى قيادة السلطة الفلسطينية لأنه يسمح لها بالاحتفاظ بمواقعها الطبقية. في هذا السياق، يبرز دور المثقفين العضويين إلى الواجهة. وهذا يوضح مرة تلو أخرى، كم هو خطير اعتماد المثقفين الفلسطينيين على القيادة السياسية. لقد بدأت شريحة الرأسمالية الكمبرادورية مبكرًا (في أعقاب بدء الاحتلال 1967) باستيراد وتسويق المنتجات الصهيونية والرأسمالية الغربية. في وضع

كهذا، فإن الأيديولوجيا السائدة ترتكز على تربية مفادها ربط الاستهلاكية بالتبعية.

وهكذا، فإن العادات الاستهلاكية هي نفسها بشكل عام سواء في شكلها أو نتائجها. إن الاستهلاكية هي آلية نهب للفائض المحلي وعليه، فهي تنتهي إلى احتجاز التطور. ولكن هناك اختلافات في الظروف المحيطة بكل مجتمع. وأحدها الفوارق الواسعة في المداخيل الفردية بين بلد وآخر. ففي الكيان الصهيوني يصل متوسط دخل الفرد حتى 20,000 دولار سنويًا أو أكثر. وهذا يقارب عشرين ضعف متوسط دخل لدى الفرد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وثانيها يخص مصدر الدخل، فالكيان الصهيوني كبلد مدعوم من الإمبريالية، فإن قسطا كبيرًا من الإنتاج القومي الإجمالي فيه هو مساعدات وهبات من المركز الإمبريالي.

وهذا يشجع سكان ذلك الكيان على استهلاك أكثر. أضف على ذلك حقيقة أن النظام الصهيوني قد طوَّر قاعدة صناعية وزراعية متطورة تزودها بسلع قابلة للتصدير، وهو الأمر الذي يغطي جزءًا من وارداتها. من جهتها، فإن النخبة/القشرة الفلسطينية المتأمركة قد سألت الإمبريالية الأميركية بأن تهب الفلسطينيين نفس الهبات التي تقدمها "لإسرائيل" وهو الأمر الذي لا أساس له. إضافة إلى حقيقة أن هذه المطالبة بـ "المساواة" من الغريب طرحها على الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة التي لم تخف أبدا دعمها المفتوح والمكشوف للدور الوظيفي العدواني "الإسرائيلي" ضد الشعب الفلسطيني.

وما حصل على الأرض أن الفلسطينيين لم تتم أبدا مساواتهم "بإسرائيل" في السياسة الأميركية، بل العكس تماماً. فالمؤسسة الأميركية الحاكمة هي العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني وعدم أخذ هذا الأمر في الاعتبار هو بمثابة موقف ذي أثر تدميري على التنمية والنضال السياسي والوعي والتربية الشعبية. ولعل ما هو مدهش أن ما يحصل هو العكس. فالوجه القبيح للحكم في الولايات المتحدة قد تحسن لدى بعض الفلسطينيين، وقد يعود جزء منه إلى تأثير الإعلام الفلسطيني ودور منظمات الأنجزة وبعض الأكاديميين والمثقفين الذين اعتادوا على ذلك، أو واصلوا تسويقهم التطوعي للإمبريالية الأميركية. تقوم هذه المجموعات بامتداح الولايات المتحدة مصورين إياها كما لو كانت وسيطًا "محايدا" في ما تسمى عملية السلام وهذا مخالف لحقيقة أن الولايات المتحدة هي العدو القائد. وهذا في حقيقته مثال على عملية إعادة تثقيف الشعب الفلسطيني كي يغادر كافة أشكال النضال والعمل الجذري.

قادت هيمنة الاستهلاكية إلى تدمير أكثر للمشاريع الإنتاجية المحلية، وفي النهاية إلى انكماش السوق المحلي، وهذا انسجم مع زيادة في الطلب على السلع المستوردة. ولعل أحد العوامل المحفزة وراء هذا التوجه هو استمرار الاعتقاد التقليدي بأنه كلما كثر استهلاك المنتجات الأجنبية كلما كان المستوى الاجتماعي للمستهلك أعلى! كما أن عامل التقليد هو محفز آخر في تشجيع الاستهلاكية لا سيما حين يغيب التثقيف والتوعية ضد الاستهلاكية.

لقد تنامى هذا الميل مع سواد توجه قيادة م.ت.ف في تنفيذ تكتيكها بصدد استغلال انتفاضة 1987 بشكل وظيفي لتخدم مصالحها السياسية ومكاسبها الاقتصادية التي انتهت باتفاق أوسلو.

وخلال حقبة الاحتلال المباشر، أي قبل اتفاق أوسلو، كانت الناقلة الاجتماعية للاستهلاكية هي

شريحة الكمبرادور والطبقة التجارية والنخبة المثقفة المتغربنة.

كانت هذه هي الآليات الأساسية للاستهلاكية. وعليه، كسبت الكثير من الامتيازات بسبب دورها. لقد أصبحوا عملاء للشركات "الإسرائيلية" التي مُنحت قروضًا تجارية ورخصًا للاستيراد من الخارج. وقادت هذه الأنشطة إلى منافسة قوية ضد المنتجات المحلية. كما تم رصد ما ربحته هذه الفئات في البنوك الأجنبية وفي أفضل الأحوال جرى استثمارها في إنشاء شركات التعاقد من الباطن التي قوّت بدورها تبعية اقتصاد المناطق المحتلة لاقتصاد الكيان الصهيوني.

وبموجب تطورات انتفاضة 1987، ظهر نمط استهلاكي جديد هو القرار الشعبي بالاستهلاك الذي تمحور حول مقاطعة المنتجات "الإسرائيلية"، وإلى حد ما مختلف السلع المستوردة من الخارج، وهذا بمثابة انسحاب استهلاكي إلى الداخل كما أشرنا أعلاه.

من الواضح أن هذا قرار سياسي وطني. ونظرًا للدعم والقبول الشعبي الواسع له فهذا يؤكد بأن تسييس التنمية أمرٌ ممكن. وفي الحقيقة، فإن الجماهير نفسها هي التي أبدعت وتبنت هذا التسييس بما هو نمط تنمية أبدعه الشعب. وهذا هو الجوهر الديمقراطي الشعبي للتنمية بالحماية الشعبية، وهو الفعل والتفاعل المباشر من الجماهير. وما كان له ليحصل لو لم تقتنع به الجماهير نفسها. فالشعب هو الطرف الذي بادر بالنموذج واتخذ قرار التفعيل. إن نتائج الانتفاضة هذه هي في جوهرها نفي للتقزيم البرجوازي لسلوك الإنسان بحصره في المستوى الاقتصادي. وهنا لا بد من التفريق بين المصالح المادية بمستوياتها الاقتصادية، والسياسية والثقافية والقومية، وبين العامل الاقتصادي البحت. وفي حين أن هذا الموقف الشعبي المسيَّس موجَّه ضد الاستهلاكية وقد بدأ بشكل عفوي، هذا لا ينفي ضرورة أن يتصدى أحد لتطوير هذا الموقف والقرار الاجتماعيين عبر تحليل وتربية عميقين.

ولسوء الحظ، فإن القيادة السياسية كانت غير قادرة، وتنقصها المهارة، على دفع هذه المبادرة الشعبية إلى تعاون واعٍ وإلى مستوىً اشتراكي كي تستمر. إن تجربة مقاطعة المنتجات "الإسرائيلية" عبر إنتاج الحاجات الأساسية، هو نمط لتوجيه وقيادة الاستهلاك من قبل الجمهور نفسه. لقد تفعَّلت مقاطعة المنتجات "الإسرائيلية" سريعًا بين شرائح الطبقات الشعبية. وعلى العكس من ذلك، كان الأغنياء الفلسطينيون هم الذين عجزوا عن وقف استهلاكهم من منتجات الكيان الصهيوني. فشلوا، وربما لم يعملوا على وقف سلوكهم بل ولعهم الاستهلاكي الغربي. وفي الحقيقة، لم يكن التغيير على أجندتهم. ومن الجدير ذكره هنا أن العدو كان في الانتظار ليهاجم كافة المظاهر الثورية للانتفاضة. ففي السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة، ونظرًا لانشغال جيش الاحتلال وغيابه النسبي عن الأحياء الشعبية، كان هناك، كما أسلفنا، مناخٌ ديمقراطي ما مناسب للتنمية. بل إن انشغال الاحتلال بعمليات قمع شاملة طالت الرجال بشكل موسع، أدى إلى تراخي دور الرجال في القمع الأسري ما أعطى المرأة فرصة الإشراف أكثر على نفقات الأسرة، وهيِّئت للنسوة فرصة التعاونيات المنزلية إلى جانب مشاركتهن في الانتفاضة.

ولكن في أعقاب السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة بدأ طوفان منظمات الأنجزة التي خلقت منظمات خاصة للنساء أخذت منحىً غير شعبي وبعيد عن النضال السياسي/القومي. وعليه، فإن توسع تيار الدين السياسي لم يكن العامل الوحيد الذي قلَّص دور المرأة، بل كذلك منظمات الأنجزة

ذات التوجه الرأسمالي المتغربن.

وفي ما يخص النوع، فقد كانت النساء طرفًا أساسيا في مقاطعة المنتجات "الإسرائيلية"، بالانسحاب إلى الداخل استهلاكياً. فالمرأة هي مديرة ميزانية الأسرة واستهلاك المنزل. لذا، كان بوسع النساء التخطيط والتقرير في ما يخص نمط الاستهلاك الجديد وتربية الأولاد على استهلاك المنتجات المحلية. كما بدأت النساء تعاونياتهن المنزلية التي كانت النواة الأساسية للتعاونيات على نطاق أوسع. ومن خلال التعاونيات المنزلية هذه، توسع استهلاك المنتجات المحلية التي أعيدت إلى الطاولة. ونظرًا لمحتواها السياسي والتربوي، كانت هذه ثورة ثقافية من الأدنى. ومن ناحية عملية، لم يكن النضال ضد العادات الاستهلاكية ممكن الحصول دون مساهمة النساء. وهذا أحد أهم مساهمات المرأة في الانتفاضة، وبالتأكيد في التنمية بالحماية الشعبية أيضاَ. وهذه النقطة تؤكد أن التنمية بالحماية الشعبية لم تكن لتصبح ملموسة دون مساواة النوع الاجتماعي، سواء في التخطيط أو المشاركة أو الإدارة الذاتية التي كان لا بد أن تبدأ من الأسرة. وعليه، إذا كان لا بد للتنمية بالحماية الشعبية من رفض بيروقراطية قيادة الحزب من الأعلى، فلا بد لها بالطبع أن ترفض الهيمنة الذكورية كذلك. لقد أثبتت التجربة أنه إذا ما حصلت النسوة على حقهن في المساواة أو كن قد حصلن عليها بنضالهن، فبوسعهن الإثبات أنهن أكثر تقدمية من الرجال. وقد تجد هذه المسألة تفسيرها في حقيقة أن الرجال لطالما مارسوا ومثلوا السلطة والملكية والأيديولوجيا المهيمنة.

وهكذا، فإن النقاش يدفعنا ثانية إلى دور الطبقة وموقعها في دائرة الاستهلاك لكي تقودنا ثانية إلى دائرة الإنتاج ولكي تؤكد لنا مرة تلو أخرى، أن الطبقة التي تفتقر إلى التوجه والثقافة الإنتاجية لا بد أن تنتهي إلى حالة استهلاكية مزمنة. وستنتهي بدورها، إن لم نقل بثقافتها، إلى موقف لا تنموي. وإذا ما دفعنا النقاش إلى الأمام أكثر، سيكون واضحًا لأعيننا أن التقسيم الاجتماعي للإنتاج والاستهلاك هو طبقي. فالتقسيم الاجتماعي في هذا المستوى يحفز الصراع الطبقي حتى خلال الصراع القومي.

لعل ما كان ضروريًا في ذلك الوقت هو الشروع في إقامة تعاونيات توزيع تستثني بدورها احتكار التجار للسوق لكي تصل شبكة التوزيع إلى مختلف المواقع الاجتماعية ولتفرض سعرًا شعبيًا وليس احتكاريًا للسلع. وبالفعل، فقد تواجدت شبكات من هذا النمط لكن الاحتلال أعاقها بسبب الحواجز وطلب التصاريح للتنقل والنقل من منطقة إلى أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كان من حينها قد قسمهما إلى منعزلات لتصبح كل مدينة أو قرية أو مخيم بمثابة وحدة اقتصادية اجتماعية منفردة. ومعروف أن الحصول على التصاريح يحتاج إلى وقت يستغرق أياما للتنقل من منطقة إلى أخرى، وهي تصاريح من الحكم العسكري "الإسرائيلي"، وكثيرا ما لا تُعطى التصاريح كما يكون كل تصريح لزيارة واحدة. وتكون نتيجة ذلك، إما عدم توزيع، ما يفرض على المنتجين تقليص إنتاجهم، وهذه خسارة كبيرة، كما أن التحكم بها ليس سهلا أو سريعًا، أو أن يتوقفوا عن الإنتاج، وفي الحالتين يترتب على ذلك فصل عمال. كما واجه المزارعون مشاكل أكثر. فكثيرون منهم كانوا يفقدون موسمهم بأكمله. وهذا جعل من المستحيل بالنسبة لهم تشكيل شبكات وطنية للتوزيع في السوق المحلية. ولكن، في انتفاضة عام 2000 فرض الاحتلال الإسرائيلي سياسات مدمرة قطعت أوصال المناطق المحتلة وصفَّت وسائل ومواقع الإنتاج الفلسطينية.

طالما أن الاستثمار والإنتاج والاستهلاك جرى تصميمها على يد مبادرة مسيسة ومحفزة على وعي

قومي وطبقي أخذته الطبقات الشعبية في المناطق المحتلة، إنها شكل من النضال الطبقي جرت ممارسته كرد على الطبقة الرأسمالية "الإسرائيلية" والمركز الإمبريالي. إنه كذلك ضد التجار المحليين وطبقة الكمبرادور التي تصرفت بصفتها معتمدة على نظام حكم الاحتلال. إنه نضال طبقي ضد الطبقات الرأسمالية في المركز لأنها تقلل استهلاك منتجاتها. قد يعترض البعض قائلين إن الطاقة الاستهلاكية للضفة والقطاع ليست ذات قيمة كي تجتذب رجال الأعمال الأميركيين. ولكن المسألة هنا ليست في كمية الاستهلاك، فلم يقم الرأسماليون، وليس من عادتهم، بتقليل أرباحهم. لذا، فإن القنصل الأميركي في القدس كان قد نشر تقريرًا مفصلًا يخبر فيه الرأسماليين الأميركيين عن المجالات المربحة في الضفة الغربية وقطاع غزة[11]. وهذا يبين معنى معادلة الكلفة-الفائدة إضافة الحساب الدقيق لأية كلفة صغيرة لصالح الإبقاء على المعدل الأعلى للربح. هناك مبادئ أساسية في حسابات الرأسماليين، التي نسبها ماكس فيبر بشكل فاشل إلى ما أسماه "الأخلاقيات البروتستانتية". وعليه، فإن نَسب الانتقال إلى الرأسمالية والتطور الرأسمالي إلى الدين ليس سوى تكريس الدين لصالح رأس المال.

تشتمل مقاومة الاستهلاكية على التحريض وتربية الشعب ضد الإعلام الإمبريالي الذي قام ويقوم بالكثير من الدعاية التسويقية للمنتجات الملوثة وغير الصحية. وهذا مظهر ثقافي آخر لثورية الانتفاضة. وهو شكل آخر لمناهضة التطبيع الاقتصادي مع الإمبريالية في حقبة الهزيمة الثورية.

من الغرابة أن المنظمات الأجنبية، الأنجزة، والدول المانحة والبنك الدولي يبالغون في مشكلة التلوث في المناطق المحتلة. وفي حين أن التلوث ليس غائبًا تمامًا، لكنه ليس المشكلة المستحكمة أو الأساسية. فالقليل من الناس يحتجون على استخدام المواد الكيماوية السامة القادمة من "إسرائيل" في الزراعة في المناطق المحتلة، وهي مواد محظورة دولياً.

نظرًا لموقف الطبقات الشعبية في مقاطعة المنتجات "الإسرائيلية"، أي بسبب ذلك النموذج السياسي الجديد، قرر الإمبرياليون إعادة تثقيف الشعب الفلسطيني، ولكن بفكر الثورة المضادة. وذلك بضخ كميات هائلة نسبيًا من الأموال عبر منظمات الأنجزة التي دورها حث أيديولوجيا السوق وتقديم قروض فردية، وليس قروضًا لتعاونيات، وما يسمى تشجيع الديمقراطية والتربية عليها.

التنمية بالحماية الشعبية بما هي مشروع مناسب لدى الطبقات الشعبية في الوطن العربي، فإن هذه الطبقات تفترض سلفًا مقاطعة المنتجات الصهيونية والرأسمالية الغربية. وما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذه الطبقات قد بدأت انسحابها إلى الداخل بمقاطعة المنتجات الصهيونية. وعليه، يمكن للمقاطعة أن تنتشر في فترة قصيرة نسبيًا، في حين أن العملية الإنتاجية تحتاج دائمًا إلى وقت أطول. هذا إضافة إلى حقيقة أن المقاطعة مثل الاستهلاك هي مجال وقرار فرديان. وهذا يمكن أن يكون طريقًا مناسبًا وفعالًا لمواجهة الجهود المتواصلة لطبقة الكمبرادور لإعاقة كل من المقاطعة والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية والإضرار بهما مباشرة أو بشكل غير مباشر. فالمقاطعة مسيرة طويلة. وهذا ما يكشف الأهمية العالية لكونها بدأت كمسيرة شعبية، لكنها تظل بحاجة إلى حركة

---

[11] – نشر هذا التقرير في كنعان العدد، رقم 85 لسنة 1987.

سياسية شعبية لحملها بشكل متواصل في مستويي التثقيف والاقتصاد. ولا حاجة للمنظمة السياسية أن تفترض بأن يقوم كل مواطن بمراقبة نفسه استهلاكيًا وبشكل متواصل ويومي. فالكمبرادور سيظل يقذف بكميات متنوعة من المنتجات الأجنبية إلى السوق والتي تشكل حربًا اقتصادية ونفسية معًا، طالما أن البلد تحت الاحتلال أو تحت سلطة الحكم الذاتي، وحتى في البلدان العربية المستقلة شكلياً. وهذا يبرز أهمية المنظمات القاعدية الشعبية والمنظمات السياسية للمتابعة اليومية لهذه المسيرة ولمقاومة الطريق المضاد. ما يطلبه الواقع هنا منظمات مجتمع مدني شعبية ثورية. فإذا ما تم استيعاب وتمثل وتطبيق هذه الثقافة في البلدان العربية عبر حركة مناهضة للتطبيع، فإنها ستكون خطوة لتوحيد الطبقات الشعبية على صعيد عربي. وبعبارة أخرى، إنها صراع طبقي ضد الطبقات الرأسمالية الكمبرادورية العربية. إنها بداية الاعتماد على الذات في المستوى الطبقي وهي شكل من إعادة أو استعادة الفائض من أيدي البرجوازية المحلية والأجنبية.

بناء قطاع صناعي كاستراتيجية عربية

أثبتت تجربة الانتفاضة أن التعاطي مع قطاع الصناعة يؤكد ضرورة تكامل اقتصاد المناطق المحتلة مع الاقتصاد العربي. فسياسة صناعية مناسبة تفترض وجود سوق واسعة كالسوق العربية، وليس فقط سوق المناطق المحتلة. فالحماية الشعبية كمختلف الاستراتيجيات التنموية تتطلب أوسع سوق ممكنة، وهو الأمر الذي يُحضر في الذهن المقولة الاقتصادية المتفق عليها بأن الدولة الصغيرة سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية لا بد أن تكون تابعة. وعليه، فإن إصرار الفلسطينيين على كسب دويلة "قطرية-إقليمية" صغيرة هو في جوهره مضاد للتنمية والوحدة العربية وقاتل لمشروع التحرير. ولعل ما حضر في الذهن بُعيد احتلال الولايات المتحدة للعراق أن الدويلة الصغيرة وحتى الدولة متوسطة الحجم غير قادرة على صون سيادتها.

إن تطبيق التنمية بالحماية الشعبية هو في الحقيقة مرتبط بخيار الشعب ونابع منه. إنه تحدٍ وتجربة لشعب يختار التركيز على قطاع الزراعة باعتباره الخيار الأكثر إمكانية وأفضل خيار ممكن. وهذا لا ينفي ضرورة إقامة صناعات. ولكن، في الحالات العادية لا بد لكل مجتمع أن ينتج حاجاته الأساسية، لا سيما إذا كان موهوبًا ثرواتيًا، ولا يعاني من نقص في رأس المال الضروري، والمعرفة العلمية، والمهارة العمالية، وحينما تصبح التكنولوجيا أكثر تعقيدًا. إن جزءًا من التكنولوجيا المعقدة قد أصبح ضروريًا، طالما أن التكنولوجيا الوسيطة والمحلية غير قادرة على الحلول محلها أو تعويضها.

وكما أشرنا مرة تلو أخرى، وخلال السنوات الأولى لانتفاضة 1987 بأن الفلسطينيين في المناطق المحتلة قاطعوا المنتجات "الإسرائيلية"، لكنهم في ذلك الوقت كانوا، وما زالوا، غير قادرين على إنتاج كل ما يحتاجونه من السلع المصنعة. وفي الحقيقة، ليست هذه العقبة الوحيدة، فالعقبة الرئيسة كانت تخلف أو عزوف كل من قيادة م.ت. ف. ولاحقا سلطة الحكم الذاتي والرأسمالية المحلية بمعظمها عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية لتعويض ما أمكن تعويضه من السلع الصهيونية المطرودة بسبب المقاطعة. إن بلدانًا عربية تنتج هذه الحاجات، والكثير منها، قادر على إنتاج السلع عالية التكنولوجيا.

وعلى ضوء تطورات التسوية الكمبرادورية، أو سلام رأس المال على الصعيد العربي، والتي تعني في ما

تعنيه دخول، وليس مجرد تسرب، المنتجات الصهيونية إلى السوق العربية. فلماذا لا يقوم القوميون والاشتراكيون العرب بالمطالبة بدخول المنتجات العربية إلى الأسواق العربية بنفس المستوى، على الأقل! وإذا ما حصل هذا بشكل فعلي، فستكون المرة الأولى منذ قرن على الأقل التي يتم فيها التبادل المباشر عربياً. وستكون المفارقة، أن هذا حصل ليس بقناعة أنظمة الكمبرادور بل لستر عار دخول المنتجات الصهيونية. وإذا ما حصل هذا، فإن التسوية السياسية الإمبريالية تخلق نقيضها. وهذا التبادل المحتمل عربيًا هو نفي لمشروع التجزئة المتواصل منذ قرن من الزمان. وإذا ما واصلت أنظمة الكمبرادور منع المنتجات العربية والسماح للصهيونية والرأسمالية الغربية، فيجب أن تكون هذه المسألة مرتكزًا نضاليًا ضد الكمبرادور، ليس للطبقات الشعبية وحدها هذه المرة، بل حتى للشرائح المنتجة من البرجوازيات المحلية مما يوفر للأمر قاعدة شعبية أوسع.

هذا يعني أن إكمال التركيب الإنتاجي للتنمية بالحماية الشعبية في الضفة والقطاع مشروط بمستوى التبادل في الأسواق العربية وتصدير المنتجات الزراعية واستيراد السلع المصنعة. هذا الأمر كان ممنوعًا على فلسطينيي الضفة والقطاع منذ بداية الاحتلال عام 1967، حيث كان يسمح بتصدير المنتجات الزراعية إلى الأردن، دون أن يسمح بسهولة دخول منتجات أردنية إلى أسواق المناطق المحتلة. ولكن، في أعقاب أوسلو، حصلت تسهيلات لإدخال منتجات أردنية، ومصرية بما هما في علاقات اعتراف بالكيان الصهيوني.

أحد أهداف إعادة تواصل التجارة البينية العربية هو مقاطعة منتجات الكيان الصهيوني والمركز الرأسمالي الغربي، وهذه خطوة ذات جوهر قومي أكثر مما هو طبقي. وذلك لأن توسيع التنمية بالحماية الشعبية إلى الوطن العربي أو انتماءه لها يهدف إلى تكامل البنية الصناعية العربية مع هذا المشروع.

تجدر الإشارة إلى أن الخيار الحقيقي هو رفض تسوية مدريد-أوسلو، أي سلام رأس المال. ولكن بما أن ميزان القوى ما زال لصالح الكمبرادور، لا بد للطبقات الشعبية أن تستغل مختلف الإمكانات واستغلال كافة السقوف الممكنة دون أن تدعم مدريد-أوسلو، أي أن تواصل مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وأن تطالب بحق الوصول إلى المنتجات العربية.

وكجزء من الوطن العربي، لا بد للاقتصاد الفلسطيني أن يتكامل مع اقتصادات الوطن العربي. إن الاعتماد على الذات عربيًا والتقسيم الطبيعي للعمل هام هنا. وهذا يؤكد أن التصنيع طبقًا لمشروع التنمية بالحماية الشعبية هو اعتماد إقليمي على الذات، وليس تصنيعًا منفصلًا لكل قطر بمفرده حتى لو كان كبير الحجم كمصر.

شكل جديد لشبكة تسويق

لأن مشكلة التسويق في الضفة الغربية وغزة لا يمكن تجاوزها بمسألة تقنية تدريبية، مثلًا ورش عمل يديرها محاضرون في كليات أكاديمية لا يملكون علاقة مباشرة ومعلومات حقيقية عن السوق ومزاج المستهلك. فهم يقررون بناءً على مسوحات بمعايير رأسمالية، ربما تعلموها في موديلات الاقتصاد في الجامعات الغربية، ولذا لا يأخذون في الاعتبار الحاجات الأساسية للناس وإشكالية العقبات التي

يفرضها الاحتلال.

ففي بيئة تنموية حقيقية، يكون للسوق معنى مختلف ويعمل بشكل مختلف عن السوق التقليدية المألوفة. وعليه، فإن شبكة تسويق محلية هي أداة عملية وفعلية لنقل المنتجات الضرورية (حين توجد) إلى المستهلك المحلي. وفعالية هذه الشبكة كانت في تجنب التاجر الطفيلي كوسيط غير ضروري. لقد بادر البعض خلال الانتفاضة الأولى إلى إقامة شبكة من هذا الطراز داخل المناطق المحتلة ولتسويق ما أمكن منها حتى داخل مناطق الاحتلال الأول1948 حيث كانت هناك فورة عاطفية لدى فلسطينيي الاحتلال الأول لدعم اقتصاد الانتفاضة، لكن المنظمات السياسية فشلت في القيام بنفس العمل وتشجيع هذا التوجه، هذا إلى جانب العقبات التي فرضها الاحتلال.

كان الافتقار إلى شبكات التسويق هو أحد مقاتل التعاونيات التي تكونت خلال الانتفاضة الأولى والتي حظيت بتشجيع شعبي واسع. لكن بعض هذه التعاونيات الشعبية أُقيم في مناطق وأحياء البرجوازية الصغيرة التي لم تتخلص من نمط الاستهلاك الرأسمالي، بل تفضل استهلاك المنتجات الصهيونية والأجنبية. لذلك، أفلست هذه التعاونيات سريعًا لأنها لم تكن في سوقها أو بين جمهورها الطبيعي. وعليه، فإن شبكة تسويق وشبكة تعاونيات هما أمر ممكن إذا تم اختيار المكان والسوق الطبيعيين لها.

لقد تطور بُعد جديد خلال انتفاضة 1987 حيث قام بعض المبادرين من فلسطينيي الاحتلال الأول بإقامة شبكات تسويق بين مناطق الاحتلالين، إلا أن قيام السلطة الفلسطينية لاحقًا بتصفية مشروع المقاطعة قوَّض هذه الجهود. أما خلال انتفاضة عام 2000، فإن سلسلة الأسوار[12] التي أقامها الاحتلال قد قوضت بدورها أية فرصة لشبكة من منطقتي فلسطين المحتلتين طبعاً. وكما أشرنا في غير موضع، فإن جيش الاحتلال الذي أغلق كافة مواقع السكن الفلسطيني، قد فتح طرقًا لتسريب المنتجات الصهيونية إلى كل من هذه الأمكنة لإبقاء السوق الفلسطينية أسيرة لصالح منتجاته.

إعادة توزيع الفائض المالي والأرضي

من الخطى الضرورية للتنمية بالحماية الشعبية القيام بإعادة توزيع الفائض ولا سيما خلال الانتفاضة كمبادرة شعبية. فقد أثبتت تجربة الانتفاضة أن رأس المال هو ضد أي شكل من العدالة، وحتى خلال الصراع القومي، وخلال تقديم الطبقات الشعبية تضحيات الدم وتقديمها ما لديها من وفر بسيط في إقامة تعاونيات شعبية.

وعلى العموم، فإن دفع أجرة مقبولة هو في حد ذاته خطوة أولية في إعادة توزيع الفائض بما هو (أي الفائض) منتج من قبل قوة العمل أساسا.

وطالما أن قوة العمل هي سلعة، فإن أجرتها (سعرها) يتم تقريرها طبقا لمعادلة السوق في العرض والطلب، ولا يختلف الأمر إن كان البلد تحت استعمار استيطاني أم لا. لذا، لا بد من وجود الحركة

---

[12] – إن عزل كل موقع سكاني عن غيره هو سور، ومنع دخول منتجات المناطق المحتلة إلى الكيان هو سور، ومنع الوصول إلى الأقصى هو سور أيضًا. فليست الأسوار من الإسمنت فقط.

العمالية والنقابات على الأقل لتحصيل أجور أفضل. وحتى حينما تضطر ديكتاتورية رأس المال لدفع أجور أفضل، فذلك ليس إلا بسبب النضال العمالي من جهة، ولتجنب عدم الاستقرار الاجتماعي من جهة ثانية، ولإبقاء خط الإنتاج دون تقطعات بسبب الإضراب. فرأس المال لا يزيد الأجور بدافع القبول بإعادة توزيع نسبي للثروة، أو كما يسميه اقتصاديو البرجوازية، التشارك في الكعكة. والحقيقة أن الكعكة لهم وحدهم.

لقد استفادت الرأسمالية المحلية طوال فترة الاحتلال من حقيقة أن الاحتلال نفسه كان يدعم، وإن بشكل غير مباشر، عدم رفع الأجور أو تحسين أحوال العمال. فقد فرض الاحتلال على المناطق المحتلة 1967 أكثر من ألفي أمر عسكري ركزت بيده كافة مجالات الحياة وكان من بينها ألف أمر تخص الاقتصاد، ولم يكن من بينها أي أمر بخصوص أجور العمال. وقد يكون السبب وراء ذلك:

أ- إما لأن الاحتلال يدفع باتجاه توتر اجتماعي متواصل بين الفلسطينيين، وخاصة الرأسماليين والطبقة العاملة، وهو الأمر الذي يقود في النهاية إلى مزيد من إضعاف النضال الوطني،

ب- أو لأن سلطات الاحتلال تفضل دعم الطبقة الرأسمالية، ولا سيما الشريحة الكمبرادورية الفلسطينية (إذا ما اضطر الاحتلال للاختيار)، على حساب الطبقة العاملة، لا سيما وأن الكثير من أفراد هذه الطبقة يشتركون معه في تعاقدات من الباطن وفي تسويق منتجاته، في حين أن الطبقة العاملة هي رأس الحربة في النضال ضد الاحتلال، والفلاحون هم الأكثر تضررًا منه ما يضعهم أيضاً في الصف الأول للمقاومة. وباختصار، لا بد أن يكون الاحتلال ضد إعادة توزيع الفائض لأسباب قومية وطبقية معاً.

وعلى أية حال، فإن ضعف الحركة العمالية كامن في أحادية ثقافتها، أي المستوى السياسي/القومي، بدل أن تكون مقترنة كذلك بالمستوى الطبقي، وهو الأمر غير الموجود لدى الطبقة الرأسمالية. فلطالما حصرت الطبقة العاملة أولوياتها في النضال الوطني في حين ظل تركيز رأس المال في مصالحه الطبقية الخاصة. هذا إضافة إلى أن تدهور الوعي الطبقي العمالي في أوساط الحلقات اليسارية، وفشله في الدمج ما بين النضالين القومي والطبقي في صيغة تواجه هيمنة الرأسمالية التي تستغل الطبقات الشعبية حتى في ظروف الاحتلال، كل هذا يقود إلى بقاء الأجور متدنية.

لم تحاول الرأسمالية طوال فترة الانتفاضة تحسين أجور العمال رغم أن الانسحاب الاستهلاكي إلى الداخل زاد حصتها من الفائض. كما لم تحاول قيادة م.ت.ف في الخارج التدخل في هذا الأمر، ولم تحاول توسيع نطاق التشغيل عبر توفير قروض لإصلاح الأراضي أو الضغط على رأس المال لاستثمار أوسع لاستيعاب مزيد من العمال، والأمر نفسه بالنسبة لسلطة الحكم الذاتي. وهذا يؤكد أن على الطبقة العاملة أن تتناول الأمر والعلاقة من مدخل آخر، من مدخل جذري أي إعادة توزيع جذري للفائض، ولا نقصد هنا الانحصار في زيادة الأجور لأن زيادة الأجور أمر يجب أن يكون دومًا على الأجندة لا سيما وأنه لم يلحق بالأسعار. فعلى سبيل المثال، حينما يحصل العمال على زيادة بقدر عشرة بالمئة في الأجور، لا بد أن يبدأوا بعدها بالمطالبة بزيادة عشرين بالمئة...وهكذا. فالطبقات الشعبية ترمي بالتنمية بالحماية الشعبية الانسحاب في النهاية من المشروع الرأسمالي نفسه، وذلك في البداية بإقامة والعمل والاستهلاك من التعاونيات، وهذا مدخل لخلق قانون قيمة محلي جديد.

ليس هذا مجرد إعادة توزيع للفائض، إنه تأميم للفائض، إنه تحرير قوة العمل عبر توفيرها الفرصة لنفسها بحيث تقود نفسها وتتحكم[13] بقوة عملها. ولهذا، فهي ثورة ثقافية ليس في مجال الثقافة وحسب ولكن في نطاق الشغل كذلك.

إلا أن خطوة أوسع لا بد من اتخاذها للضغط على السلطات الحاكمة لإعادة توزيع الأراضي غير المزروعة أو القابلة للاستصلاح في حالة سلطة الحكم الذاتي، بتوزيع هذه الأراضي على الشباب العاطل عن العمل والمؤهل لعمل زراعي. لا شك أن سلطة الحكم الذاتي لن تقبل بهذه الاقتراحات، ولذا، من الضروري الضغط عليها في هذا الصدد كمدخل لتربية المواطن ضد النظام التابع. وهذا يوضح موقف التنمية بالحماية الشعبية من اقتصاد السلطة البرجوازية. ما يتم نقاشه هنا اقتصادَيْ، أو نمطَيْ إنتاج، واحد للتنمية بالحماية الشعبية، والآخر هو النظام الرأسمالي، وكلا النظامين أو نمطي الإنتاج يتعايشان جنبًا إلى جنب، إنما في علاقة تناقضية.

فك الارتباط بالاقتصادات الصهيونية والإمبريالية

مررنا على هذه المسألة سابقاً. لكن من الضروري الإشارة هنا إلى أن التنمية بالحماية الشعبية بدأت كانسحاب إلى الداخل ويجب أن تنتهي إلى فك ارتباط فعلي. هذا النمط من فك الارتباط هو قرار من الطبقات الشعبية. إن استراتيجية فك الارتباط لم تُؤخذ على محمل الجد لدى م.ت.ف. بل إن من أبدعها ومارسها هي الطبقات الشعبية عبر مقاطعتها لمنتجات الكيان الصهيوني الإشكنازي. أما تشكيل سلطة الحكم الذاتي، فكان العامل الذي احتجز تطور هذه الظاهرة حيث أوقفت هذه السلطة عملية المقاطعة، وهو الأمر الذي حول الانتفاضة إلى ثورة شعبية مغدورة.

لعل حجر الأساس في هذا النموذج هو تحفيز العرب، وليس الفلسطينيين فقط، أي الطبقات

---

[13] – كمثال على هذا التحكم نورد سلسلة المشاريع المكونة من مجموعة مشاريع تعمل مع بعضها البعض تكامليًا، وليس بعزل أحدها عن الآخر. مثلًا، إذا ما قامت مجموعة من الناس بإنشاء مطحنة حبوب كتعاونية مساهمة، بحصص مالية بسيطة، كي تستقطب عددًا كبيرًا من محدودي الدخل من الطبقات الشعبية، يكون هؤلاء عاملين ومستهلكين منها في نفس الوقت. في هذه الحالة، فإن قسمًا منهم، أو جميعهم كمنتجين مستقلين، يمكن أن يشتركوا مع مزارعين لزراعة الحبوب لتشغيل المطحنة، وهنا سوف يكسب المساهمون دخلا كمساهمين، حيث يقدمون للمطحنة المادة الخام ويساعدونها كمستهلكين لمخرجاتها بسعر مقبول. وإذا ما ربى نفس المزارعين قطعان ماشية، فإنهم سيكونون مستهلكين من إنتاج المطحنة بأسعار مقبولة، وسيكون للقطعان دور في تسميد الأرض التي يزرعونها بالحبوب ما يعطيها فرصة لخصب أفضل ويوفر للمزارع نفسه سمادًا طبيعيًا بكلفة بسيطة، كما يوفر أعلافًا للقطيع بسعر مقبول. إن هذه السلسلة بمثابة مستوى أعلى من الكفاية الذاتية. فمطحنة الحبوب تساهم في تزويد السوق المحلية بالحاجات الأساسية، وهذا يحفظ الفائض المحلي من النزف إلى الخارج لشراء هذه المنتجات، كما أنه في الحقيقة بيد الحركة التعاونية. هذه حالة من إعادة توزيع الفائض وتطوير قانون قوة محلي. وهذه السلسلة موجودة في الواقع العملي، ولكن على شكل أفراد معزولين يتحكم بهم التاجر كوسيط أو الرأسمالي المحلي، في حين أنهم هم القاعدة الإنتاجية والاستهلاكية العملية. وما نريده هنا فقط هو أن يتنبه المنتجون إلى جوهر وسحر التعاون.

الشعبية العربية عامة، على مقاطعة المنتجات الإمبريالية والصهيونية، ومقاطعة سياساتهم وثقافتهم الرأسمالية. تجب الإشارة هنا إلى أن هذا النموذج يحتاج إلى تعميم باتجاه الوطن العربي. وفي الحقيقة، فإن مسألة المقاطعة متواجدة في الوطن العربي، وإن بدرجات. من المستحيل على كافة هذه العوامل الأساسية أن تُتبنى إذا لم تُدعم من سياسة اقتصادية شعبية تشتمل على الاستهلاك والإنتاج وإعادة توزيع الفائض. وهذه جميعها مكونات لثورة ثقافية.

لا شك أن هذه المقاطعة تناقض المقاطعة الرسمية التي مارستها الأنظمة العربية على بعض الشركات العالمية التي تتعامل مع "إسرائيل"[14]. وعلى أية حال، طبقًا للسياسات الإمبريالية فإن هذه المقاطعة سيجري تقويضها. لذا، فإن مقاطعة شعبية عربية للمنتجات الصهيونية والإمبريالية مسألة هامّة كآلية ضد التبعية الجديدة المفروضة على البلدان العربية من خلال ما يسمى سوق الشرق الأوسط. لا بد من الإشارة إلى أن النضال ضد التطبيع هو مبادرة شعبية عربية بدأت قبل الانتفاضة وانتعشت خلال الانتفاضة لدعمها. وهذا عامل تشجيع للفلسطينيين للاستمرار كما أنه يشجع الطبقات الشعبية العربية على توسيع استراتيجيتها في المقاطعة ومناهضة التطبيع.

مشروع تنمية عربية بالحماية الشعبية

يمكن تبني هذا النموذج وتطويره وتطبيقه في الوطن العربي، بما هو جزء من محيط النظام الرأسمالي العالمي، بل وفي كثير من بلدان المحيط لأن بينها سمات عديدة من التشابه سواء من حيث مستوى التطور أو التشكيلات الاجتماعية أو الطبقات الحاكمة، وبصفة خاصة كون محفزات نضال الطبقات الشعبية متشابهة. فهي تتشارك في نفس الأهداف والمصير كذلك.

إن الحركة الجديدة في الوطن العربي والتي بدأت في أعقاب اتفاق أوسلو على شكل مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني، ورفض مشروع الشرق الأوسط ورفض اندماج الكيان الصهيوني بشكل مهيمن في الوطن العربي، هذه كلها أشكال جديدة من إعادة الاصطفاف الطبقي في الوطن العربي على صعيد الطبقات الشعبية العربية.

وقد تمثل هذا الرفض في مواقف مثقفين ومختصين والطبقات الشعبية العربية المناهضين للتطبيع. ولعل ما هو ضروري هنا هو نموذج تنموي يُعرض لهم ويطورونه كما يرون. لذا، فإن التنمية بالحماية الشعبية هامة بما هي عربية وتجربة حية خلال الانتفاضة.

---

[14] – بدأت المقاطعة الرسمية العربية للكيان وللشركات الأجنبية المتعاملة معه منذ احتلال فلسطين عام 1948. واختيرت دمشق مقرًا لمكتب المقاطعة. لكن فعالية المكتب لم تكن بالمستوى المطلوب، ومع ذلك، فإن اتفاقات التسوية وخاصة اتفاق كامب ديفيد 1979مع البرجوازية الكمبرادورية في مصر، ولاحقًا اتفاق أوسلو مع نظيرتها الفلسطينية 1993، واتفاق وادي عربة مع نظيرتهما الأردنية 1994، أدت إلى تراخي هذه المقاطعة، الأمر الذي سمح لكثير من الأنظمة العربية أن تقيم علاقات سفاح تجاري مع الكيان، أي حتى بدون اعتراف. ولذلك، فإن التبادل بين بعض القطريات العربية والكيان هو أعلى من التبادل بينها وبين قطريات عربية أخرى. لقد وصل التطبيع وما شمله من تحويل الكيان إلى مركز تصدير صناعي وزراعي وتقني إلى القطريات العربية، إلى حد "تصدير" النفايات النووية الصهيونية إلى موريتانيا!

إن مقاطعة الطبقات الشعبية العربية لمنتجات الكيان الصهيوني والمركز الرأسمالي هي حجر أساس في مستويات الاقتصاد والسياسة والثقافة.

هذا بديل للمقاطعة الرسمية الزائفة التي مارستها الأنظمة العربية والتي تقوضها هذه الأنظمة تدريجيًا منذ اتفاق كامب ديفيد وصولًا إلى أوسلو ووادي عربة. إن التنمية بالحماية الشعبية هي البديل الطبقي لما قامت به الأنظمة العربية التي تنتهي يومًا بعد يوم بدمج الكيان الصهيوني اندماجا مهيمنًا في الوطن العربي، وهو الموقف الذي مارسته الطبقات الكمبرادورية القطرية العربية.

وبشكل موجز، فإن تعميم ثقافة وممارسة المقاطعة ومناهضة التطبيع ضد الكيان الصهيوني ومركز النظام العالمي هو تطوير للتنمية بالحماية الشعبية من المستوى المحلي إلى القومي فالأممي.

لا شك أنه ليس في وسعنا تجنب السؤال: هل بالإمكان تعميم هذه التجربة على الوطن العربي والعالم الثالث؟

والجواب على ذلك، إن هذا النموذج مفتوح لمختلف المساهمات التي تقود إلى تطويرها طبقًا للوضع المحلي في كل بلد. في اعتقادنا، إن هذه التجربة (تجربة الانتفاضة الفلسطينية) والنموذج النظري الذي طورناه على أساسها لاستكمالها، تستحقان أن تؤخذا في الاعتبار كأساس للتنمية الإقليمية في الوطن العربي وفي المحيط. لذا، فإن المناقشة لا تنحصر في التفاصيل.

وبناء على التطورات التي تحصل في الوطن العربي، من الواضح أن الطبقات الشعبية تنأى بنفسها أكثر وأكثر عن سياسات الطبقات الكمبرادورية الحاكمة. هذه الطبقات تقوم بتعميق التبعية والتبادل اللامتكافئ ضد رغبات ومصالح الطبقات الشعبية في الحريات والوحدة والتنمية والكرامة. فالطبقات الحاكمة مع التجزئة ضد الوحدة وهي ديكتاتورية، ومجرد وجودها ونمط حكمها الاستباحي هو احتقار للإنسان العربي، وهي تنحصر في الفهم البرجوازي للقومية على حساب الموقف القومي للطبقات الشعبية، وتشارك في المشروع الأميركي الخطير للشرق الأوسط، وتبني شكلًا استسلاميًا كحل للصراع العربي الصهيوني بدل السلام الحقيقي، وتطلق يد البنك الدولي في إعادة صياغة اقتصادات الوطن العربي وتسهيل هيمنة الولايات المتحدة على الوطن العربي واستدخال الهزيمة، وتقبل اندماج الكيان اندماجًا مهيمنًا في الوطن العربي.

من وجهة نظر الطبقات الشعبية العربية، فإن هذا الانقسام العميق بين الشعبي والرسمي عربيًا هو فجوة لا يمكن ردمها، وهذا يتطلب لتعميقه ثورة ثقافية عربية، ليست التنمية بالحماية الشعبية سوى مقدمة أولية لها.

من جهتها، تقوّي الثورة المضادة معسكرها. لذا، تنصح هذه الأنظمة، أو تعظ، بتوسيع القاعدة الاجتماعية للنخب السياسية الحاكمة بهدف تقويتها ضد الجماهير. ويجري هذا التوسع عبر "الشراكة في السلطة" بين النخب السياسية الحاكمة والقطاع الخاص، ما يعني أن الفجوة بين الطبقات الشعبية ورأس المال التابع تتوسع. لذا، فإن التنمية بالحماية الشعبية هي الأجندة الاشتراكية المناسبة لمواجهة الثورة المضادة. تشتمل هذه الأجندة على تكامل اقتصادي عربي على قاعدة التنمية بالحماية الشعبية، ومقاطعة المنتجات الإمبريالية والصهيونية، ورفض التطبيع مع إسرائيل ومختلف الدول التي تدعمها.

استعادة/استرداد الشارع العربي

الشارع: بداية، قد تبدو مفردة الشارع عائمة وغير محددة المعالم كونها واسعة باتساع المجتمع، وهذا صحيح. ولكن، لأن ذلك دارجٌ يُجيز المرء لنفسه استخدامها مع واجب أو وجوب توضيح ذلك من أجل أمانة الوعي وتجذير الوعي النقدي.

الطبقات الشعبية: فالمقصود بالشارع هنا هو الطبقات الشعبية بما هي الأغلبية في المجتمع من جهة وبما أنها، أو محكوم عليها أن تكون، في إحدى حالتين:

- إما أن تكون مسرحًا أو خشبة مسرح لإجراء الأحداث، وبالتالي هي تُستخدم ولا تفعل، هي مفعول به وهذا حال هذه الطبقات حاليا في معظم الوطن العربي
- وإما أن تكون فاعلة ومنتفضة ورافضة لما هو قائم، وبالتالي متجهة لتخليص حقوقها وأهمها حقها في أن تستلم السلطة السياسية في المجتمع حيث تشكل أكثريته.

ولأن الطبقات الشعبية في الوطن العربي حاليًا هي في الحالة الأولى التي يسميها ماركس "الموجود في ذاته"، أي موجود حقًا ولكنه ليس حاضرا أو فاعلا ولا واعيًا لقوته بل هو قيد الاستخدام /الاستغلال من الآخر يخدم الآخر لا نفسه.

ولذا، يصبح على القوى الثورية الواعية الشغل على هذا الكم الضخم من الناس كي يتحولوا أو ينتقلوا إلى حالة الفعل والتصدي والتحدي والضدِّية، أي "الموجود لذاته" وهي حالة الوعي والنشاط الواعي.

هل كان الشارع معنا؟

بداية من نحن؟ لا نقصد هنا فئة أو حزبا أو إيديولوجيا محددة، ولكن نقصد حركة التحرر الوطني العربية بتنوعاتها الوطنية والقومية واليسارية والشيوعية، أو ما يمكن أن نطلق عليه "التحالف التاريخي" بالمفهوم الغرامشي. إنها القوى التي تؤمن بالتنمية والوحدة والتحرر والتحرير بما في ذلك تحرر المرأة، وهي التي ترفض ما بعد الحداثة وترفض اللهاث وراء نظرية "الاعتراف"، الاعتراف الغربي بها، وترفض التهام مصطلحات الخارج عسيرة الهضم وتنفتح على كل إبداع فكري اجتماعي إنساني.

هي علمانية وليست ضد الدين كإيمان بل ضد الدين السياسي، وهي مع رفض التبعية وهي مع الاقتصاد الوطني المستقل أي الحماية الشعبية وفك الارتباط.

في مرحلة معينة كان الشارع معنا، كانت هناك حماسة هائلة للوحدة والتنمية والتحرير.

لم تكن حينها فرصة للإقليمية والطائفية والمذهبية والانفصال والانعزال والتأجنب والتخارج. ولم يكن لجم هذه الأمراض بحاجة للشرطة والمخابرات بل على يد الموقف الشعبي المتدفق وهذا هو المنع الديمقراطي الشعبي وليس السلطوي.

هل خسرنا الشارع؟ متى ولماذا؟

إن الجرأة على النصر كما قال ماو تسي تونغ "تجرَّأ على النصر" تستوجب أولا كأرضية متينة لها أن تتوفر الجرأة على العمل والجرأة على إنجاز العمل فالكثيرون يبدؤون عملا ما من أي نوع ثم يترددون حين يقتربون من الإنجاز، يشعرون برهبة ما، والجرأة على العمل وإنجازه توفر الجرأة على النقد الذاتي. لعله من قبيل النقد الذاتي أن نراجع ما وصلنا إليه: أي كيف فقدنا الشارع؟

أعتقد أن أحد أسباب فقداننا للشارع أننا كقوى تقدمية وطبعا الأنظمة التقدمية لم تُبادل الشارع عشقه لها. كانت الطبقات الشعبية هي الحامل الحقيقي لمشروع عبد الناصر الوحدوي، لكن المشروع ضرب نفسه بنفسه في مقتلين:

- الأول: عدم السماح أو العمل على بلورة حزب ثوري اشتراكي حقيقي
- والثاني: أن هوى عبد الناصر كان تحويل كامل المجتمع إلى طبقة وسطى وهي الطبقة المائعة والتي لن تمحضه ولاءها أصلا.

فالقوى القومية كانت في جوهرها قطرية إقليمية مما جعلها تستسلم للانفصال، أو للقطرية عموماً، وعليه كانت هذه القوى وحتى الأنظمة قومية الشعارات والنوايا، ولكن قطرية الثقافة والتنفيذ. ولذا انفكت الوحدة المصرية السورية ولم تتحد سوريا والعراق البعثيتان.

لقد شهدت الجمهوريات العربية تناقضات وصراعات داخل كل واحدة منها مما قاد إلى تدني شعبيتها وتسهيل اتهامها بالقطرية والديكتاتورية، والدولة الأمنية والفردانية بمعنى الأنا الفردانية. فلم يكن خلاف بعث العراق وحلول صدام محل البكر مقبولا، ولا حلو ل الأسد محل الأتاسي، ولا بومدين محل بن بلة، ولا اغتيال إبراهيم الحمدي على يد علي عبد الله الصالح.

هذا قاد إلى خلخلة هذه الأنظمة مقابل تماسك أنظمة التبعية للغرب، وقاد إلى كفر معين بهذه الأنظمة رغم أنها أفضل بكثير من أنظمة الملكيات وكيانات الخليج التي كانت تجني ثمار هذه الإشكالات لتوظفها ضد المد القومي الذي أعاقته هذه الإشكالات التقويضية للانتماء القومي.

كان الشارع يمور بجاهزية التضحية للوحدة وكانت الأنظمة والقوى تضع السدود أمام ذلك المد مما قاد للإحباط.

أما قوى اليسار، وخاصة الشيوعية، فلم تكن في جانب الوحدة أصلاً. كانت متخارجة باتجاه الكتلة الشرقية مما قاد إلى ضمور جذورها الاجتماعية، وحتى الطبقية، رغم تضحياتها والقمع الذي واجهته.

كان المثقفون مع الوحدة والحرية والاشتراكية، ولكن كثيرين منهم كانوا ضمن حدود وتحديد الأنظمة وأيديولوجياتها. أما الجذريون منهم فتمت محاصرتهم ونبذهم سواء من القوى أو الأنظمة.

وبالطبع كانت هناك فئة من المثقفين المنشبكين في الأنظمة ومعها. وهذه كانت بمثابة ألغام ما أن توفرت لها الحرارة المناسبة حتى انفجرت تكفيرا بالأمة والوطن والكرامة.

وفي حين كان ولا يزال العالم في حقبة الدولة القومية أبقى الكثير من المفكرين على كفرهم وتكفيرهم بالعروبة وبوجود قومية عربية وأمة عربية مرتكزين على حرفيات التقنية النظرية ومسلحين بتنظيرات الغرب والكتلة الاشتراكية عن غياب قومية عربية مع أن هذين الطرفين يعترفان بالأسرلة التي هي تجميع شتات من مئة قومية؟

فإذا كانت سوريا مثلا مؤهلة لتكون أمّة ومصر كذلك، فهل البحرين والكويت وقطر أمم وهي مجرد قبائل من مئات آلاف البشر؟ وانتهت إلى نموذج عن الكيان من حيث تعدد أصول سكانها وكون غير العرب هم الأكثرية الساحقة والكثير منها مسحوقٌ.

لكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت هزيمة 1967 التي، وإن كانت حربًا مع الغرب وليس فقط الكيان الصهيوني، إلا أنها دفعت إلى الشارع العربي بتسونامي الخذلان. وجرى بالطبع الاستثمار في هذه الهزيمة ليس فقط لمواصلة مشروع التطبيع غير المرئي، بل للكفر بالقومية العربية وبالعروبة وهذا مصدر الخسارة الرئيسي.

لقد ترتب على هذا انتقال مركز القوة والقيادة من القوى والأنظمة قومية وتنموية الاتجاه إلى أنظمة التبعية والنفط التي استبدلت التعبئة القومية والتحررية بالتستر وراء الدين ضمن مشروع الدين السياسي للأنظمة والقوى السياسية التي اعتمدت أيديولوجيا الدين السياسي.

وقد ساعدها في ذلك كون معظمها من أنظمة الفائض بينما معظم الجمهوريات من أنظمة العجز.

وجرت التغطية على أنظمة التبعية والقطرية بأن أخذت تقدم بعض الإسعاف المالي لأنظمة قومية الاتجاه مما خلق هدنة هي لصالح أنظمة التبعية بالكامل.

وحيث انزوت الجمهوريات بمعنى خمود المد القومي فيها، فقد ترافق مع هذا تساقط وانحراف وردَّة و/ أو صمت معظم القوى القومية والاشتراكية ما خلق فراغا إيديولوجيا في الشارع العربي الذي أخذ يفقد شحنته القومية لصالح إيديولوجيا الدين السياسي.

ولعل ما زاد قتامة الصورة أن الكثير من المثقفين، حتى لو بصدق، انهالوا بالنقد الشديد ضد هزيمة الجمهوريات وبشكل متواصل دونما الإنصاف بالمقارنة مع الأنظمة التي لم تشارك في الصراع بل معظمها كان في خدمة العدو!

وبالطبع جرى تبلور وفرز فريق مثقفي الطابور السادس الثقافي الذي وقف ولا يزال ضد القومية والاشتراكية والعروبة والتنمية والوحدة ونظَّر للتبعية والتطبيع.

أين وصل بنا فقدان الشارع:

لا يسعنا إنكار أن الشارع العربي أُفقد شحنته الثورية، مما خدم الأنظمة القطرية كي تبدو كما لو أنها نهاية التاريخ، وبالتالي جرى التطبيع مع الكيان الصهيوني ووقف الشارع موقفًا سلبيا من ذلك بمعنى لا قبول ولا رفض. وحين تورطت الأنظمة الأخرى في إعادة العلاقات مع النظام المصري الذي بدأ الخيانة بالتطبيع فهي، أي تلك الأنظمة، قد كرست التطبيع حتى لو لم تقم بذلك مباشرة وهذا أثر أكثر على الشارع أو الجمهور بالمعنى السلبي. ومع غياب قوة ثورية حقيقية للتصدي، ولو تثقيفيا، لهذا الأمر صار التطبيع في مرحلة الهجوم.

وبدورها، فإن السلطة الفلسطينية قد غدت فراخة وحاضنة التطبيع الرسمي العربي باعتبار ادعائها بأنها "أهل البيت".

أدى توفر سيولة هائلة لدى أنظمة الخليج وتعميق دورها الاستهلاكي وتقديمها مساعدات/رِشى لأنظمة العجز إلى تلقيح الوعي الشعبي بأن الرأسمالية والملكية الخاصة هي نهاية التاريخ. وبالتالي تراجعت ثقافة التحرر والاشتراكية ما سهَّل سيطرة أنظمة الكمبرادور التابعة، وهذا بالطبع شلَّ احتمالات بلورة مقاومة التبعية والاستهلاكية كما تعمقت ظاهرة التقليد بمعنى محاولة الفقراء تقليد الأغنياء في الإنفاق غير الضروري. ومجموع هذه الظواهر منسجم مع ظاهرة أو محاولات اللحاق بالمنحى الرسمي، أي لحاق الأنظمة الرأسمالية التابعة بمستوى تطور الرأسمالية الغربية وهو الأمر الذي لا سبيل إليه عبر النهج الرأسمالي.

واقترن مع انتقال مركز الثقل السياسي العربي إلى الخليج انتشار ظاهرة الدين السياسي في مستويين:

- تنظيمات دين سياسي سلفي وهابي إخواني تأخذ المجتمع إلى الله وتنتزعه من الأرض لينسى واجباته ومعاناته وخضوعه لاحتلال محلي وخارجي.
- وشارع مضمخ بالتعبُّد دون أن ينشغل بمعاناته ذاتها إضافة إلى شحنه بأن كل ما يحيط به كافر وكفر ولذا يجب أن يُعيد هو بسيفه الكفار إلى الله.

عن هذا جرى فرز قوى القاعدة وداعش ...الخ وتم توظيف طاقاتها لتقويض الجمهوريات العربية.

لا شك في أن كل ظاهرة سلبية تخلق تواشجها مع الظواهر المكملة لها، لذا نجد منظومة ظواهر وثقافة تسيطر على الشارع العربي بدءًا من الخضوع لرأس المال الكمبرادوري، والتقيد بالدين السياسي حيث الانشغال بالسماء وليس بالأرض، الابتعاد عن السياسة سواء بسبب الدين السياسي أو القمع وتفشي ظاهرة اضطهاد المرأة وليس فرض الحجاب سوى الإعلان عن ذلك.

كان من الطبيعي أن تقوم هذه المنظومة بالشغل، أو أن يتم تفعيل وتشغيل هذه المنظومة في تقويض الأنظمة التقدمية لصالح الدين السياسي وهو الذي تمظهر في استدعاء الغرب لضرب العراق في الكويت ومحاصرته ثلاث عشرة عاما بحجة أن الكويت دولة عضو في الأمم المتحدة. والأخطر أن جيوشا عربية شاركت في هذا العدوان وتغنى به كثير من مثقفي الطابور السادس وحتى المثقفين

المنشبكين وهذا أرسى قاعدة هي الأخطر على الصعيد العربي وهي: قيام بلد عربي بالعدوان على بلد آخر ضمن عدوان إمبريالي وهذا تقويض للمسألة القومية بلا رتوش.

نتج عن هذا تبلور الاستشراق الإرهابي الذي صيغت نظريته في الغرب وجرى تطبيقها في الوطن العربي عبر تشغيل قوى الدين السياسي ضمن منظمات إرهابية ضد الجمهوريات العربية أي تشغيل الشارع ضد الجمهوريات! هذا دون أن يتكلف الغرب إرسال جندي واحد للمشاركة في القتال.

واكتمل هذا المخطط الخطير في تحول الجامعة العربية إلى وكالة استدعاء مجلس الأمن لاحتلال ليبيا وسوريا وقبلها العراق.

وفي خضم فقداننا للشارع تمكن حكام السعودية والإمارات حتى من احتلال المصطلحات القومية مثل تسمية "التحالف العربي" المخصص للعدوان على اليمن.

تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة العربية التابعة تعتبر اللحظة الحالية فرصة هائلة عليها أن تستغلها لإهلاك الأمة حيث السلطة عدو الأمة، أي لإعاقة النهوض، ولذا أخذت تعلن عن تشكيل ناتو عربي بقيادة الكيان. وليس إنكار ذلك من الحقيقة بمكان.

وقد توازى مع ذلك سواد ثقافة اليأس من العرب، وتشويه الرموز الوطنية والقومية واليسارية العربية. وخطورة هذا التشويه في دوره كحرب نفسية تُشعر المواطن العربي أن وجوده عبثي وأنها أمة بلا تاريخ مشرف.

أدى تشويه الرموز وتبخيس العرق العربي إلى ارتكاس كثير من المفكرين التقدميين واندلاقهم إلى الخليج بحثا عن الأُعطيات والجوائز لتبدو الثقافة البدوية وكأنها البديل للتنوير العربي.

أما بعض المتنورين العرب، والذين غادروا مواقع اليسار، فقد تورطوا ارتزاقا في أحضان منظمات الأنجزة التي هي حصان طروادة للغرب لاختراق جسد الأمة حيث ابتلعت العديد من الكوادر الجذرية واليسارية وتحولوا إلى باعة ومسوقين لثقافة التبعية مزخرفة بالطبع.

ومجددًا تظهر مجموعات من المثقفين اليتامى الذين يتحولون إلى صدَّاحين بمجد إيران "الإيرنة" أو الصين "الَصَيْنَة"، بعد أن تفكك الاتحاد السوفييتي، فاليتيم يبحث عن أب دائمًا، والحقيقة أن المثقف الثوري النقدي المشتبك هو وطني قومي في ما يتعلف بوطنه وأممي في ما يتعلق بالكوكب.

ما العمل:

في سياق صياغة وشرح المصطلحات، ليس دور شخص أيًا كان أن يقدم حلا تاريخيا لقضية أمة. ولكن من واجب كل شخص يعالج مسألة ما أن يقدم رؤيته بحيث (أو بشرط) أن تكون مفتوحة للنقاش والنقد والدحض.

من نافل القول وجوب وجود حركة ثورة عربية تقدمية في الحد الأدنى كي تلعب دور التفاعل تبادليا مع الطبقات الشعبية من أسفل للأعلى وبالعكس، على أن تقوم بغرس وتعميق ثقافة الاحتجاج وثقافة

التوافق القومي ووضع تكتيك تفكيك مفاصل الدولة القطرية وبلورة لجان شعبية تقوم بدور التثقيف الشعبي ونقد الإعلام الرسمي والعدو، وكل هذا وصولا إلى خلق مناخ تشكيل التحالف التاريخي لتغيير الواقع عبر كسبها للشارع أي للطبقات الشعبية.

أما آليات عمل الحركة الثورية فلا بد أن تكون في مستويي السري والعلني طبقا لكل ساحة.

المثقف المشتبك

كل فكرة وليدة الواقع، والواقع هو الوجود المادي الذي واجهنا بل تحدانا لنبلغ نحن البشر لحظة الوعي الأولى لينطلق هذا الوعي في جدلية أبدية مع الواقع ذاهبين معًا في ارتقاء لا حدود له يتطور بين تحدٍ ووعي مضاد أو مقاوم وصولًا لما هو أعلى وأوعى. وهكذا يظل الإنسان حاضنة أو رحم الوعي التي تتوسط الوجود والوعي وبدون هذا الإنسان الذي يصبح واعيًا لا يكتسب الواقع معناه ولا يرتقي الوعي إلى ما نرى ومن ثم نحلم، ومن هنا تاريخية الإنسان.

ليس المثقفون فريقًا واحدًا، هناك تنوّع هائل من المثقفين لأن لكل بيئة تحدياتها ولكل عقل قدرته على الاستجابة والرد والتأثير في البيئة. كما أن لكل طبقة مثقفيها وبالتالي يكون التعدد لا التطابق.

أما هذه الكلمة ففي حق المثقف المشتبك. هو مشتبك لأن ما يفهمه هو ذخيرة لإطلاق نور التفكير مما ينفي عنه صفة السِجِل، فهو حالة سجال حتى مع من يتقاطع معهم، يبحث عما هو أبعد من النص، مأخوذ بالرؤية فليس مجرد مُقرئ. يبحث عن النقاش والجدل، بل هو وليد الجدل والتناقض. كل فكرة فيها معنى ولكن لا بد أن فيها ضعفًا ما، جميل أن نفهم المعنى وجميل أن نرى عدم اكتمال المعنى لنصل إلى ما هو أعلى. وعي المثقف المشتبك لا يساوم ولا يهدأ هو يمتطي حصان الجسم حتى يكبو.

المثقف الثوري المشتبك مهموم مشغول بالناس، بنقل ما لديه إلى الآخرين لأنهم أولًا أعطوه، هو تراكم المعرفة من أجل الثورة، لذا هو الوجه الإنساني النقيض لتراكم الثروة التي هي دعامة الثورة المضادة ومثقفها.

هناك تراكمان يقفان كضدين لا يجمعهما سوى مواصلة البحث: تراكم المعرفة بحثًا عن تغيير العالم وتراكم الثروة بحثًا عن استغلال الإنسان. هذا قلق في اتجاه وذاك قلق في اتجاه نقيض. هذا يقوم على القيمة الاستعمالية للوعي مجسدًا في فكرة، وذاك يقوم على القيمة التبادلية للمعرفة مجسدة في سلعة وصولًا بالربح اللامحدود إلى التراكم اللامحدود. أما القيمة التبادلية هذه فهي التي "سلَّعت- من سلعة" الكثير من المثقفين فصاروا بضاعة تمشي على قدمين عارية من الأخلاق تعرض نفسها في السوق وتفاخر بعُريها من المعنى الأساس، معنى الوجود الإنساني فكان لها المثقف المنشبك والمثقف المتخارج والمثقف المتأجنب، والمثقف العمومي، ومثقف ما بعد البحار، ومثقف الطابور السادس...الخ.

كان من أقدم هموم الإنسان البدائي ستر عريه، أما عصر ما بعد الحداثة، ففيه مفاخرة بالوعي العاري.

يفتح هذا لنا على الضرورة الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الطبقية في التحليل الأخير التي ولَّدت المثقف المشتبك. وهذه الضرورة هي تجسيد الحق، هي التحدي في الرد والتصدِّي للزيف وامتهان وعي الناس وبيعه واستخدامه.

فالمثقف المشتبك بما هو وليد روح المجتمع، روح الإنسان عامة، يتجاوز كونه تجميعَ معارف بل يتجاوز كونه ثوريًا ونقديًا إلى كونه ذاهبًا حيث الاشتباك، لأن الوعي اللا-إنساني هناك يقاتل البشرية. لذا يبحث المثقف المشتبك عن بؤر الصراع ويكون فيها. من هنا ليس مجرد سجل، بل حالة مقاومة مبنية على كون الحياة مقاومةً أو صراعاً. ولولا عدوانية مثقف السوق والقيمة التبادلية والاستغلال والاضطهاد وانتهائه بالإنسان إلى الاغتراب بتنوعاته، ومنها الاغتراب الجسدي الوجودي عن الوطن، حالة فلسطين، لولا هذه لكان المثقف المشتبك رسامًا أو شاعر غزل تحبه كل النساء لأنه يحبهن جميعًا.

في حالتنا العربية يشتبك المثقف مع مختلف أنظمة الحكم، ليس فقط لأن لها جرائمها وانحرافاتها بل حتى لمجرد كونها أنظمة بل طالما كانت في مجتمع طبقي فهي نقيضة وعيه بلا مواربة. ويشتبك المثقف مع مثقفي السلطان، ويشتبك بلا توقف مع المثقفين المكرّسين لخدمة الآخر، أي المثقفين الذين هم في خدمة عدو الأمة.

لذا، فالمثقف المشتبك في صراع لا يتوقف، قد يخبو قليلًا لكنه لا يتوقف، ففي نظام قمعي رجعي مضاد للثورة يكون المطلوب رأس المثقف المشتبك، وفي نظام وطني يكون المطلوب عقل وموقف المثقف المشتبك وفي الحالتين الأمر مرفوض.

ويشتبك مع مثقفي الاستدعاء الذين استدعوا احتلال العراق الذي ما زال لحم نسائه وأطفاله شواءً بأيدي الطائفيين يُقدم للغرب الرأسمالي وخاصة قادته وشركاته الكبرى، وتُرسل أطباق كثيرة من هذا اللحم الإنساني المشوي إلى تل أبيب ليأكل شيلوخ اللحم شواءً. لا يُشوى لحم الإنسان بوعي سوى في عصر رأس المال وريع النفط المفخخ في الخليج، يُقدَّم مغلَّفًا بلفافات الحرية والدمقرطة وحقوق الإنسان. وحين يوضع الطبق على طاولات أوباما وساركوزي وهولاند وأحفاد بلفور ونتنياهو، يقهقهون وهم ينزعون لفائف الحرية لتوزع لهم هيلاري ذلك اللحم في أطباق من ذهب صُقلت من مصاغ بلقيس ملكة اليمن السعيد في الماضي. توزع هيلاري الأطباق بعد أن تنعكف سيقان أبناء سعود وآل ثاني وهم وقوفٌ يحملون الأطباق على رؤوسهم خدمًا للحفل الماسوني ووراءهم سيل من الحكام العرب بين حامل الماء أو الصابون أو عود الند والرند لتسويك أنيابهم/ن.

يشتبك المثقف المشتبك مع مثقفي الصدى الذين يلهجون بترديد ما يُكتب في الغرب الرأسمالي، يلهجون ويلهثون لأنهم لم يتمثلوا ما يرددون كمن ابتلع الحصى فلا هو يهضمه ولا هو يُخرجه.

المثقف المشتبك لا يقبل الحياد، فمصير البشرية لا يحتمل مثقفًا محايدًا يجيد التلطي خلف المجرد والرمزي والفلسفي الذي يُباعد بينه وبين الواقع المرّ. هذا المثقف يأخذ دوره في الصف وينفق عمره مشتبكًا، لذا لا يعرف في عمره الردة ولا التخاذل ولا التقاعد. وفي النهاية لهذا المثقف دور دائم في النقد والتصدي.

دوره دائم لأنه مثقف تاريخي، دوره ليس يوميا ولا لحظيًا، هو حالة تأسيس، حالة تناضل لتصحيح مسار التاريخ الذي اختطفته الملكية الخاصة والطبقات المستغِلة ومؤخرًا رأس المال بتنوعاته: الأنجلو ساكسوني، والفاشي والنازي والصهيوني والريعي النفطي، الخ. وهزيمة هؤلاء ليست مسألة وقت قصير. لذا، لا ينتظر المثقف/ة المشتبك/ة أكاليل الغار على رأسه/ها، لكنه يعلم أن النصر آت

وأن أحدًا في يوم قد يكون قريبًا سوف يُتوَّج بإكليل الغار، واحدًا كان أو واحدة. هذا المثقف مقاوم، ومن يقاوم هو في طريق الانتصار كمشروع وليس كفرد.

المثقف المشتبك وليس المثقف الانتحاري...مناخ الولادة

كي لا يصبح المصطلح موضة

تمر الآن الذكرى الخامسة لاستشهاد باسل الأعرج حيث عُثر في أوراقه على استخدامه مصطلح المثقف المشتبك الأمر الذي أعطى المصطلح دفعة هامة لاقتران الثقافة بالكفاح المسلح. لكن، ومنذ استشهاد باسل انهالت المقالات التي استخدمت المصطلح، وخاصة من خارج الأرض المحتلة، إلى الحد الذي يكاد يجعل من المصطلح مجرد موضة مما يفقده مضمونه النضالي كما استخدمت الشركات الرأسمالية صورة جيفارا لتسويق منتجاتها.

كثيرون لم ينتبهوا إلى أن ظاهرة باسل الأعرج مقترنة بحالة تعيشها المقاومة الفلسطينية، هي لحظة التراجع وحتى انحطاط كثير من القوى بعد اتفاقات التسوية ووصول القضية شفير التصفية.

هذا المناخ هو الذي أفرز الحالات النضالية الفردية، أو العمليات الفردية، وذلك لتراجع الكفاح المسلح الذي اتخذ شكل مفارز النخبة في حرب الغُوار. وهذا التراجع الذي نتج إما عن:

- مغادرة قوى للكفاح المسلح وتورطها في طريق "السلام" العبثي سواء بالدعوة لدولة واحدة أو دولتين (لهذا نقاش لاحق).
- وشدة القمع الصهيوني الذي تتجند في خدمته كافة مخابرات الثورة المضادة وطبعا أسلحتها.

لذا، أسميت هذه العمليات الفردية "روافع لتجاوز الأزمة" في كتابي بعنوان "المثقف المشتبك والعمليات الفردية: روافع لتجاوز الأزمة"، الصادر في رام الله 2017 وبيروت 2018.

عثر الشهيد باسل على مصطلح "المثقف المشتبك" حيث قرأه في إحدى مقالاتي، ولكن لم يكن يعرفني، ولم أكن أعرفه طبعا. وهنا أُسجِّل "انتصارًا" للأكاديميا المحلية التي حالت قُرابة أربعين سنة دون أن أعيش بين طلبة الجامعات المحلية. أذكر في هذا الصدد أنني حاولت الدخول حتى كطالب في كل من جامعة بير زيت وجامعة النجاح وجامعة بيت لحم، لكن دون جدوى. حينها قال لي الراحل د. أنطون صنصور، وكان عميد الآداب في جامعة بيت لحم، وكانت بيننا صداقة لدرجة ما حيث قال: "بتخرِّب الجامعة".

وقال لي د. ألكسندر فلوريس عام 1976، وهو مؤرخ ألماني أتى للأرض المحتلة وطلب التعرف إلي حيث أعطاه اسمي الراحل العفيف الأخضر، وعمل لمدة في جامعة بير زيت، حين سأل د. سليم تماري، لماذا عادل لم يُقبل حتى للدراسة في جامعة بير زيت، رد سليم مستحيل يدخلها. نعم، ولم أدخلها.

المثقف المشتبك ليس مجرد مصطلح، لم أقصد به رفاهية النحت اللغوي أو الرياضة الذهنية، بل هو نحت لغوي نتج عن سيرورة حياتية وأحداث هي التي صاغته وبلورته ليأتي المصطلح تعبيرًا عن وضع وسيرورة وكحالة دفاعية أمام هجوم مثقفي البلاطات خدمة لقيادات م.ت.ف.؛ أي هو من صلب التجربة الفلسطينية بإيجابياتها وسلبياتها.

ولذا، فالمثقف المشتبك ليس المقصود به شخصي أنا قبل زمن طويل، وليس المقصود به شخص الشهيد.

مضت الأيام، وخرجت من السجن، ولاحقا اعتقلت مجددا، وخلال كل ذلك كنت أكتب نقدًا لجوانب كثيرة في المقاومة وفي ماركسية ماركسيي المقاومة...الخ. وخلال متابعتي لمسيرة قيادة م.ت.ف. ولا أقصد هنا فتح لوحدها بل كافة القيادات التي كانت ترفض مواقف لقيادة المنظمة ثم تعود وتقبلها أو تبقى في إطار منظمة التحرير الفلسطينية .

ومع أنني لم أنل حقي في التدريس في الجامعات، إلا أن الطلبة كانوا يتواصلون معي، حيث دُعيت ذات مرة في 5 نيسان 1993 من قبل مجلس طلبة جامعة بير زيت للمشاركة مع خمسة متحدثين وكان محور اللقاء عن الأزمة المالية للجامعة. وقد نشرت مداخلتي في كراس بالعربية والإنجليزية تحت عنوان: "مأزق مالي/سياسي أم الرأسمال يعيد اصطفافه الطبقي"، حيث ركزت نقدي ضد تمويل م.ت.ف. وخطورة ذلك على تحويلها بيروقراطيا بعيدا عن الكفاح المسلح .وبالطبع تمت إضافة هذا إلى ملف محاصرتي أو شيطنة عادل سمارة.

هذه الكتابات جندت ضدي الكثيرين، وخاصة من مثقفي م.ت.ف.، سواء وهي في بيروت أو حينما عادت إلى رام الله بموجب اتفاقات أوسلو 13 أيلول 1993.

كنت أتابع علاقة المثقفين بقيادة م.ت.ف. وتغزلهم بالبندقية وغابة البنادق، وطبعا عيشهم المرفه في بلاط هذه القيادة ولا أود ذكر أسماء هنا، فمن تابع يعرف.

كان الأمر الفارق هو ما يلي:

حينما أقيمت سلطة الحكم الذاتي في رام الله، كان سؤالي لنفسي، واذكر أنني كتبته على النحو التالي:

ترى أيُّ خيال سيُلهم هؤلاء؟ ماذا سيكتب مثقفو م.ت.ف. الذين تخصصوا في الكتابة عن الكفاح المسلح والتحرير الشامل وغابة البنادق...الخ، على أن أربط هذا السؤال بما كتبه لينين عن المثقف النقدي ولاحقا أنطونيو غرامشي عن المثقف العضوي...الخ.

كانت الدهشة أن هؤلاء الكتاب، سواء من أتوا من الخارج ضمن اتفاقات أوسلو أو من هم ضمن خدمة القيادة في الأرض المحتلة قد تحولوا، وبنفس الحرارة، إلى منظّرين لحل الدولتين والاعتراف بالكيان الصهيوني أو تقاسم الوطن مع العدو، ومادحين لنفس القيادة التي كان مشروعها التحرير وأصبح مشروعها الاستدوال! وحتى لدولة واحدة مع المستوطنين!!! وبالمناسبة، هؤلاء الكتاب، سواء في السياسة أو الأدب النثر أو الشعر...الخ، هم من مختلف المشارب، يمين، يسار، قومي، شيوعي وطبعًا حداثيين وما بعد حداثيين...الخ.

في هذا السياق خدمني وجودي داخل الأرض المحتلة ومعرفتي بطبيعة التفكير والتكتيك الصهيوني وهذا أهم من معرفة طبيعة المشروع الصهيوني .

لماذا؟

لأن المشروع الصهيوني واضح بأنه يهدف لأخذ كل شيء حتى النيل والفرات وهو مشروع ضد العروبة بأكملها مهما حاول ذوو النزعات الإقليمية والقُطْرية تصويره وحصره بأنه ضد فلسطين، ولعل من عبقرية جمال عبد الناصر أنه أدرك ذلك جيدا. أما التفكير والتكتيك فهو أشد مهارة وخبثًا، ولذا من السهل الانخداع به. وقد لاحظت هذا لدى "اليسار" الصهيوني، سواء حزب راكاح/الحزب الشيوعي في الكيان أو منظمات أخرى مثل التروتسكيين ...الخ.

وفي الحقيقة، كنت ممن توهموا ثورية هذه القوى، وخاصة ليافطاتها الماركسية، ولكن كنت دائمًا أجد أن وجود الكيان في فلسطين أمر خارج نطاق النقاش رغم تغليف ذلك بأطروحات الدولة الواحدة ومحاولات عقد مقارنة شبه تامة مع جنوب أفريقيا .

لا أنسى في هذا السياق أنني من الجيل الذي لم يجد أمامه تصورا أو تحليلًا أو كتابة واضحة ومعمقة عن الصراع العربي الصهيوني، عن طبيعة الكيان، عن التطبيع...الخ. لقد وجدت نفسي منذ بداية عضويتي في حركة القوميين العرب 1963 في موقع من عليه أن يجد ويبلور رؤية وذلك لغياب رؤية واضحة للكثير من الأمور، وهذا شكَّل تحديًا في عمر مبكر مما قاد للوقوع في كثير من الأخطاء، ولكن مع ذلك، بقي تحرير فلسطين القناعة التي لا حياد عنها.

كما توهمت بأطروحة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام 1973 عن "السلطة الوطنية على كل شبر محرر"...الخ، ولكنني ومنذ 1976 توصلت إلى قناعة راسخة بأن لا حل مع هذا الكيان إلا بالتحرير وبأن تعثرات الانخداع بهذا الطرف أو ذاك يجب أن تتوقف، وهذا دفعني للتمترس في موقع الرفض حتى بعد أن تفككت جبهة الرفض.

لذا، حينما كانت اتفاقات أوسلو وقفت ضدها بالمطلق وحتى اليوم.

وهنا تولَّد لدى مثقفي بلاط الأكاديميا وسلطة الحكم الذاتي تسميتي بـ "المثقف الانتحاري"، وخاصة بعد أن كتبت كتابي

"***مثقفون في خدمة الآخر: بيان أل 55 نموذجاً***." مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية- رام الله 2003"

https://kanaanonline.org/.../%d9%85%d8%ab%d9%82%d9%81%d9.../

وقد أدرجت في نهاية الكتاب قائمة بأسماء مثقفين/ات نشروا بيانا ضد العمليات الاستشهادية باعتبارها انتحارية.

لقد توصل هؤلاء إلى هذه التسمية ليس مما أكتب فقط بل من ظروف حياتي التي رأوها انتحارية، حيث تعتبرني الأكاديميا المحلية متطرفا بما أنني حالة "شيوعي عروبي" ولذا لم أُقبل لا سابقًا

كطالب ولا لاحقا كمحاضر، وانسحب الأمر بعد اتفاقات أوسلو حيث كان موقف م.ت.ف. مني موقف من ينظر إلى أحد الخوارج، وانسحب الموقف لاحقا في فترة سلطة الحكم الذاتي.

لم أعتبر موقف كل من الأكاديميا والسلطة غير طبيعي بناء على موقفي النقدي. ولذا خلال كل تلك الفترة استخدمت تفكيري وثقافتي في الاقتصاد السياسي وأقمت مزرعة دواجن صغيرة للعيش منها وكنت العامل والمالك والمسوِّق معًا إلى جانب عمل عناية زوجتي في صالون تجميل نسائي خاصتنا. كنت أنفق فلوس المزرعة على طباعة الكتب حيث أقمت "دار العامل" وطبعت قرابة 30 كتابا، على أن نعيش من عائدات الصالون. وحينما سافرت إلى لندن لإكمال الدكتوراه 1984، بقيت المزرعة لحين عودتي؛ ولكن، في عام 2000 أحرقها مستوطنون من مستوطنة "بيت حورون" الملاصقة لبيوت قريتي بيت عور الفوقا، ومع ذلك استمرت المزرعة. ولكن عبر الانتفاضة 2000 وإغلاق الطرق لم يكن أمامي سوى بيع البيض للمستوطنين الذين كانوا يدفعون ثلاثة أضعاف السعر المحلي وأغلقتها.

بين الحرمان من التدريس والعمل في مزرعة دواجن والاستمرار في الرفض، تبلور لدى مثقفي السلطة تسمية المثقف الانتحاري. وهي تسمية تنمُّ عن اعتقاد البعض بأن المثقف يجب أن يكون مرفهًا "مدلَّعا" وأنه من الجنون العيش هكذا. بالمناسبة، المثقف الأكاديمي الذي صاغ التسمية هو اليوم يعمل لدى عزمي بشارة في قطر هو وآخرون وأخريات دون أن يقطعوا ارتباطهم/ن بجامعة بير زيت.

لذا، كتبت كثيرا بشكل متفرق قراءتي للمجتمع المدني والمثقف العضوي والنقدي والثوري وأضفت عليها المثقف المشتبك ومن بين ذلك مقالتي المطولة في مجلة كنعان العدد 146 صيف 2011 بعنوان: الأطروحات الأم للمجتمع المدني، ص ص. 67-96.

وقد رددت عليهم في عديد المرات بأنني مثقف مشتبك لا مثقف انتحاري.

إلا أن استخدام المثقف المشتبك بشكل منهجي كان في مقالة طويلة كتبتها في مجلة كنعان الورقية العدد 137 "المثقف المشتبك وثقافة الاحتجاج: في الحداثة، ما بعدها، التفكير النقدي، فعل الاشتباك، وملاحظات لأوراق ورشة مركز بيسان. موقع بيسان http://www.bisan.org/publications_main.php?id=18:، (20-2-2009)

لم أكن أعرف الشهيد باسل الأعرج ولم أعرف أنه كان يقرأني. لكنه كان قد عثر على العدد 137 من مجلة كنعان الورقية. وإثر استشهاده، وفي حديث مع الصديق المحامي مهند كراجة، وهو مع المحامي ظافر صعايدة يتوليان الدفاع عني في المحكمة في مواجهة التطبيع، تحدثنا عن الشهيد. وكان مهند هو محامي باسل حينما كان معتقلا لدى سلطة الحكم الذاتي، وضمن الحديث كان عن استخدام باسل لمصطلح المثقف المشتبك، بل تطبيق باسل للمصطلح، وذكر لي مهند والمحامي أنس برغوثي أن باسل كان يقول: "فلسطين بدون عادل سماره ما بتسوا". طبعًا، لا أحد أغلى من شبر من الوطن، قررت إصدار كتابي عام 2017 بالعربية والإنجليزية معًا الذي كان شبه جاهز وهو: "المثقف المشتبك والعمليات الفردية روافع لتجاوز الأزمة" وأهديته للشهيد باسل الأعرج.

أقتطف منه التالي مما ورد في مقالتي للعدد 137 من كنعان الصادر عام 2009:

"المثقف المشتبك، وثقافة الاحتجاج:

لم أتمكن من الكتابة عن المثقف المشتبك كمشتبك كي يكون ثوريًا، ولم أقم حتى بالإشارة إليه في أكثر من مقالة كتبتها ضمن هذا السياق. كان يجب أن أُفصِّل هذا في مقالة "حرب غوار الثقافة"، و"القدس عاصمة الثقافة العربية" وغيرها المنشورتين في كنعان الإلكترونية مؤخرًا.

يردّني هذا إلى ما كتبته في كتابي: "مثقفون في خدمة الآخر: بيان ألـ 55 نموذجًا" المشار إليه أعلاه (ص 21). كان هذا الكتاب هو ساحة حرب غوار في حينه وما زال. فيه حاولت التمييز بين المثقف الثوري وبين المثقف العضوي، تمييز العضوي عن الثوري بأنه ميداني وحزبي وطبقي، ولكنه قد يكون مرتهنًا بمواقف قيادة الطبقة، القيادة السياسية، بينما الثوري قد يكون مناضلا في النطاق النظري وليس الميداني .

لكنني أجد اليوم بأن هذا لم يعد يكفي. لا بد أن يكون المثقف، بل أن يبدأ ولا ينتهي مشتبكاً. وهذا ما يضيء الفارق بين المثقف الثوري و/أو النقدي وبين المثقف المشتبك. المثقف العضوي/الثوري المشتبك مبادر دائما حيث يفتح أمام الطبقة فضاء الاشتباك، وليس مرهونًا بمواقف القيادة السياسية كما هو مثقف م.ت.ف.، المشتبك لا يشيخ ولا يتقاعد ولا يتمرحل، هو في عالم الطبقات والاستعمار والعولمة مشتبك دومًا لأن مهام الاشتباك أوسع منه وأكبر. والمثقف المشتبك ليس نقديًا وحسب، ولا يكتفي بهذا. فالمثقف النقدي هو كالثوري، قد ينحصر، بل غالبًا ما يحصر نفسه في نطاق حلبة صراع الأفكار، وهذا ليس قليلًا، ولكنه لا يلقي بنفسه في ميدان حماية وتطبيق الأفكار، ويترك هذه الأفكار لتُحمى بالحماية الشعبية من قبل الناس. أما حينها، فقد يكون قد انتقل إلى موقع آخر من المواقع التي ضد الثورة. من هنا فالاشتباك، هو شرط المثقف العضوي، هو إذن المثقف العضوي/الثوري المشتبك، أما النقد فهو بعض دوره وليس كلَّه. ولأنه مشتبك، فهو نقدي وضِدِّي ونافِ وغير متطابق. أي لا يتصالح كمثقف فوكو وديريدا المستسلمين لقدر السلطة الحاكمة في النهاية، أي التي تخلقهما ليكونا "احتجاجًا" على مقاسها، ولا يرتد إلى الأدنى كمثقف إدوارد سعيد "الإنساني"، وليس عموميًا كمثقف عزمي بشارة، المتطابق مع مثقف الإمبريالية والصهيونية. وفي الأغلب الأعم، فإن هذا التشخيص للمثقف من جانبي يتجاوز مثقف غرامشي العضوي، لأنه بالاشتباك يظل حارس بوابة الحياة بما فيها أفكاره هو. فالمثقف العضوي، حتى للطبقة العاملة له الخيار، بمعنى أن لا شرط عليه أن يشتبك. ومن هنا، كان لمثقفي الماركسية الثقافويين أن ينتهوا خارج نطاق الحياة، أي خارج نطاق المادية التاريخية والاقتصاد السياسي، لينتهوا نقديين في حلبة مصارعة الفكرة بالفكرة والكلمة بأختها. ويجوز القول أيضاً إن المثقف المشتبك هو إيجابي لأنه يواجه تحدي الطبيعة كإنسان، ويواجه تحدي أعداء الأمم من بني البشر. فهو في الغالب مدافع والدفاع أعلى درجة من المقاومة، لأن المقاومة قد تكون لمرحلة، أما الاشتباك فمؤبدٌ".

لاحقا، دُعيت لمؤسسة نبض للحديث عن المثقف المشتبك، وهو الحديث الذي نُشر في الرابط التالي:

https://l.facebook.com/l.php...

المثقف المشتبك وشرف الثقافة بالاشتباك

شاهد المحاضرة التي قدمها د. عادل سمارة في ملتقى نبض الشبابي في رام الله يوم الثلاثاء، 21 آذار 2017:

https://www.youtube.com/watch?v=r6Xvl8smTyw&feature=youtu.be

المثقف المتخارج/المتأجنب المتغربن

ليس التخارج والتأجنب والتغربن من باب فعل التعدية بالمعنى اللغوي، ولذا ليست نقيض الاستشراق، بل هي إلى حد ما نتيجة له ونسخة محلية عنه، منطبعة به، ملبية تخيلاته، هي الذهاب إلى منبع الثورة المضادة متمنية التشبه به وقبوله بها ضمن ما تسمى نظرية الاعتراف.

يكون التخارج ذهابًا نهائيًا إلى الخارج المعادي بكل معانيه، تخارج فردي طبقي اقتصادي نفسي...الخ، بينما يكون التأجنب والتغربن تمثُّلًا للعدو مع البقاء في البلد. وكأن بينهما علاقة تقاسم عمل مقاولة لصالح الخارج.

هذا المثقف مطابق للمواصفات التخارجية. يبدأ حياته بالأحلام الكبرى ثم ينتهي بالانخراط التام في عملية نمط الحياة والاقتصاد التخارجي. هو وكيل ثقافي للثقافات الرأسمالية الغربية، ربما كمبرادور ثقافي، لكنه مستقر في الخارج وعيًا وثقافة ونمط حياة وربما جسديًا. بينما المتأجنب والمتغربن هو كمبرادور ثقافي مستقر في البلد، مروِّج ووكيل للمتخارج ولثقافة الغرب المباشرة.

المثقف المتخارج مُنظِّر، مثقف عضوي لطبقة متخارجة دورها العيش طفيليا على ريع تحويل أو استنزاف الفائض من البلد إلى الخارج، حتى لو كان ذلك عبر تشجيع والترويج لاقتصاد موجه للخارج.

المثقف المتخارج يوقع بغيره كي يخرج وينفك عن الواقع في بلده، ولا يردعه رفض الآخر له وعدم السماح لقامته بالوصول إلى كتف الآخر. لكن لأنه بدأ دونيًا يبقى ما دون الآخر، ومتعاليًا ورافضًا البقاء في مجتمعه، فيعيش حالة وسطية دوما.

مثقف التخارج يُنتج ثقافة التخارج التي تكتنف الاقتصاد والخبرات والعقول والثقافة وحتى المصطلحات. وحين يتخارج الاقتصاد، فذلك لأن طبقة حاكمة مالكة تقوم باستنزاف فائض الاقتصاد المحلي إلى الخارج إلى المركز الرأسمالي الإمبريالي لتعود وتقترضه من المركز على شكل شَرَكٍ من المديونية لا يمكن سدادها، سواء كانت سيولة مالية أو استيراد منتجات المركز أو شبه المركز. وهنا نحن أمام مثقف خطير لأنه مثقف عضوي لطبقة متخارجة.

قد لا توجد فوارق أو فواصل حادة بين المتخارج والمتأجنب والمتغربن، ويعتمد هذا على أي بلد هم فيه. ففي الأرض المحتلة بدأ مثقفو التخارج في تبرير الارتباط باقتصاد الاحتلال بلا تردد رغم ما في هذا من مخاطر إعدام النمو فما بالك بالتنمية. ففي تخارج هذا المثقف وطبقة الكمبرادور يتم استنزاف الفائض المحلي حتى ما أتى على شكل "مساعدات، أموال أنجزة، عائدات غير منظورة" تذهب/تغوص مباشرة في قنوات واسعة إلى اقتصاد العدو. هذا التخارج هو تخارج جهد وإنتاج ومن ثم روح المجتمع وتعلقه بقاتله.

قد يكون المثقف المتأجنب والمتغربن أقل خطورة لأنه يبقى في الحالة الثقافية ولا يغرس أنيابه في الاقتصاد والحياة اليومية للناس، ولكنه وكيل للمتخارج الذي هو وكيل للخارج.

بدأ مثقفو التخارج من اقتصاديين فلسطينيين مع بداية احتلال 1967 حيث برروا التبعية الاقتصادية لاقتصاد الكيان بدل أن يقفوا إلى جانب المقاومة بالتنمية بالحماية الشعبية، الأمر الذي دغدغ مصالح شريحة الكمبرادور الموجودة أصلًا منذ فترة الحكم الأردني والتي تكيفت مع الاحتلال فتحولت إلى كمبرادور لصالح اقتصاد الاحتلال ومن خلاله لصالح السوق الدولية. وبالطبع أضاف عليها الاحتلال فريقًا ممن ارتبطوا به اقتصاديًا سواء بالتعاقد من الباطن أو وكلاء شركاته. وحينما أُتِيَ بالسلطة الفلسطينية تبلور الفريق الكمبرادوري الثالث حيث أُضيفت له شريحة من رجال السلطة نفسها.

لو قرأنا علاقة مثقفين وأكاديميين محليين، أي في الأرض المحتلة، لوجدنا قطاعًا منهم تخارج ثقافيا مع مثقفي الكيان وواصل تخارجه مع الثقافة الأمريكية والغربية عمومًا.

أما عن الاتصالات التخارجية مع حزب العمل الصهيوني، فقد كان لي بعد قضاء فترة السجن الأولى لدى الاحتلال (أي بعد خمس سنوات) أن اكتشف ذلك عام 1974 عندما دُعيت إلى لقاء في رام الله بين مثقفين من حزب العمل الصهيوني الحاكم ومحاضرين في جامعة بير زيت. وبالمناسبة يجد المتتبع أن أسماء هؤلاء تتكرر في معظم لقاءات التطبيع والتفاوض مع الكيان الصهيوني وشجب العمليات الاستشهادية والعمل العسكري عامة.

وحين عرفت أن اللقاء سيكون مع مجموعة من المثقفين اليهود/الإسرائيليين في رام الله، وهم من حزب العمل الحاكم، رفضت اللقاء لأنه مع مثقفين عضويين في المؤسسة وليس فقط من الطبقة الحاكمة في الكيان الأشكنازي الصهيوني. أما أهمية هذه الدعوة بالنسبة لي فكانت في الكشف عن علاقة عضوية بين هؤلاء المثقفين والمثقفين اليهود الصهاينة تصب في النهاية في تكوين تيار متغربن وتطبيعي في الأراضي المحتلة. وحيث تابعت هذا التيار بالنقد منذ تلك الفترة، كلفني ذلك الكثير ولا سيما منعي من التدريس في جامعة بير زيت التي ينتمي هؤلاء جميعا إليها، بل كان لهم تأثير على الجامعات الأخرى التي اعتذرت بعبارات وذرائع عدة عن قبولي في هيئاتها التدريسية.

يمكننا رد جزء من سلوك مثقفين من هذا الطراز، أو سلوك بعضهم، إلى وجود قناعات عندهم بما أُطلق عليه ذات يوم "ديمقراطية الاحتلال". كتبت فلورا لويس في مقابلة لها مع مثقفين فلسطينيين من المناطق المحتلة ما يلي: "يتطوع المثقفون الفلسطينيون بالقول إنهم قد تعلموا من إسرائيل حتى تحت الاحتلال ما هي الديمقراطية، ما هي حرية الصحافة، وانهم لن يستسلموا للأوتوقراطية الأردنية".

(يمكن للقارئ الاطلاع على تفاصيل في كتابي "مثقفون في خدمة الآخر: بيان ألـ 55 نموذجا".)

مثقف ما-بعد البحار

ذات وقت خطر لي أن أسمي عرب المهاجر بالقطر العربي الثالث والعشرين نظرًا لعددهم بالملايين ولإمكاناتهم الاقتصادية، سواء في المِلْكية أو الاستهلاك وفرص مساهماتهم في القضايا العربية وخاصة إعلاميا. بالطبع هم مفتتون كما الوطن الأم، لكنني لا زلت أعتقد أنّه في وسعهم عمل شيء ما. مثلا الجزائريون في فرنسا حسموا الانتخابات ضد ساركوزي.

لكن معرفتي بكثير من المثقفين العرب في المهاجر دفعتني إلى توليد مصطلح مثقفي ما –بعد البحار نسجًا على معنى مثقفي ما بعد الحداثة وغيرها.

هؤلاء مثقفون، ليس الجميع بالطبع، يتعاطون مع الشؤون العربية ببرود المراقبين أو واصفي مباريات كرة القدم، ويلعبون دور المعلمين الذين يقولون لمن في الوطن اعملوا كذا، والصحيح كذا...الخ. مشكلة هؤلاء هي في عدم التواضع وعدم الانتماء، فبالنسبة لهم هم هناك في درجة من الراحة لن يدفعوا ثمن الفشل أو الهزيمة أو خراب الوطن، وفي حال تحسن أوضاعه فهم يفرضون أنفسهم كطليعة المواطنين. هم إن شاءوا أسموا أنفسهم عربًا وإن شاءوا نسبوا أنفسهم للبلد الذي هم فيه. وهم، وهذا الأخطر، يُراعون التيار المهيمن حيث هم، حتى لو تناقض تناقضًا تناحريًا مع مصالح الوطن العربي. في هذا السياق، يصبح المثقف غير العربي هناك أفضل منهم لأنه أعلى من حيث الانسجام مع النفس. مثقف ما – بعد البحار ينظر إلى الوطن كمكان.

قد يكون الراحل إدوارد سعيد مثالًا مناسبًا على هؤلاء، فهو من جهة فلسطيني الأصل، أمريكي الثقافة والجنسية، تنبه للقضية الفلسطينية متأخرًا في حياته فانتقل من الإبداع في الأدب المقارَن إلى تخبيصات السياسة والاضطرار لمواءمة مواقفه السياسية مع مقتضيات حياته وكرسيه الجامعي في أمريكا. لذا حمل رسالة من الخارجية الأمريكية إلى ياسر عرفات، ووافق أن يُعيَّن عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني وإثر ذلك أخذ ياسر عبد ربه (السكرتير العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) إلى الإدارة الأمريكية عام 1991، ومن حينها تورطت هذه المنظمة علانية في التسوية إلى أن كانت اتفاقات إعلان المبادئ/أوسلو.

ورغم أن إدوارد سعيد مع التطبيع والاعتراف بالكيان، إلا أنه بعد أوسلو زعم عدم الرضى عن ياسر عرفات وأداء م.ت.ف.! فأعاد الإعلام الغربي إنتاجه كنقيض لياسر عرفات مع أنه في نفس الاتجاه! من هنا تتضح أستذة هذه الفئة على القضية. أما عن موقفه ضد القومية العربية ومغازلته للسعودية وكرهه لصدام حسين فحدث ولا حرج.

برز دور هذه الفئة في بداية التسعينيات حينما كان المركز الإمبريالي الغربي يجهز لاحتلال العراق حيث وقفت هذه الفئة مع العدوان على العراق بحجة أنَّ الكويت دولة معترف بها في الأمم المتحدة مع أنها مقاطعة عراقية. لقد استدعى هؤلاء الاستعمار. وتكرر موقفها في لعب دور العرَّاب الذي أخذ قيادة منظمة التحرير إلى أحضان الإمبريالية الأميركية، كما أشرنا، فكانت ولادة اتفاق أوسلو. والطريف أنَّ هؤلاء بعد دورهم في استدعاء الاستعمار وحصول هاتين الكارثتين تحولوا لناقدين للحدثين كما لو

كانوا ضدهما أصلًا. وكرر هؤلاء استدعاء الناتو لتدمير ليبيا ويستميتون اليوم في استجداء الناتو لتدمير سوريا، وهم في أفضل حالاتهم ليسوا قلقين على نتيجة الصراع على سوريا وكأنّهم يلعبون لعبة رياضة ذهنية أو يديرون حربًا على شاشة التلفاز!

ومؤخرًا تبلور هؤلاء في تيار يزعم أنه ثوري، بل الثوري الوحيد، بينما لا ينتمي إلى محور المقاومة ويركز هجومه ضد سوريا وإيران وروسيا والصين مستخدمًا مفردات اللبرالية واللبرالية الجديدة كالاستبداد وهو تيار لا يرى شمولية السوق واستبداد رأس المال. ويبقى السؤال: كيف تتحرر فلسطين؟ من الأرض أم مما بعد البحار!

إن إحدى علل المثقفين هى الروح الحلقية/ المتحلّقة حول الذات الفردية طمعًا في زعامة ما دون قوة حقيقية سوى بعض القدرة على الكلام وربما الكتابة. وهؤلاء، حتى لو زعموا أن الغرب الذي تخارجوا إليه، يقبل بهم، فهو قبول السيد باستغلال عبد يحني ظهره سلفًا.

هناك فئة من المثقفين العرب والفلسطينيين لهم أطروحات تقدمية، وحتى ماركسية، لكنهم مأخوذون بإيران لعلاقتها بالمقاومة وبالصين لتطورها وموقفها التقدمي. وفي هذا الغوص ينسون بأن مشروع العرب هو مشروع عروبي، وبأن عليهم بناء هذا المشروع وليس التبعية لمشروع آخر حتى لو كان صديقًا. لذا، فإن "الإيرنة" و"الصيَّنة" هي حالات من التبعية على حساب المشروع العروبي أي لصالح القطرية. يمكن للمثقف أن يساهم وينتمي لبناء واقع ثوري عربي وبذا يكون وطنيًا وشيوعيا أمميًا لا أن يقفز عن وطنه وعروبته.

طابور سادس ثقافي

كما أشرنا في السابق، هناك تنويعات من المثقفين بين إيجابي ثوري وبين منحرف متهالك نفعي وأناني وفرداني...الخ. لكن، ربما أسوأ فئة من المثقفين هي فئة الطابور السادس الثقافي، وهي الفئة النُسخة عن الطابور الخامس من حيث دوره الخياني.

هذه الفئة، بما هي خائنة، فهي تحظى بتمويل ومؤسسات وترويج من مختلف الأنظمة المعادية للعروبة مما يسمح لهذه الفئة بضخ إعلام وأموال وتأثير على الوعي الجمعي وتخدعه أو ترشو البعض منه. وعليه، فإن قوتها ليست في أطروحاتها بل في أموالها والترويج الرأسمالي الغربي والعربي التابع لها.

هنا الخيانة في الثقافة لما لها من تأثير سلبي وطويل الأمد على وعي المجتمع وخاصة الطبقات الشعبية.

مختلف فئات المثقفين الإيجابية والسلبية تعمل في العلن، بينما الطابور السادس الثقافي إما يعمل سرًا أو يعمل علانية بغلاف مموه ليبدو معه وكأنه ليس منحرفاً.

فمثقفو هذا الطابور يمكن أن يتبنوا شعارات "إنسانية، ضد العنف، لصالح السلام، وأممية، وحتى لصالح التنمية...الخ" بينما توصلنا قراءة دقيقة لما يطرحون بأنهم دعاة استسلام واستدخال الهزيمة وخدمة رأس المال...الخ.

يطرح كثير من هؤلاء مشاريع تسوية للصراع العربي الصهيوني مثل:

- دولة لكل مواطنيها في فلسطين
- دولة علمانية واحدة في فلسطين
- دولة ديمقراطية في فلسطين
- دولة ثنائية القومية في فلسطين
- وحتى دولة مع المستوطنين.

قد تبدو هذه العناوين إنسانية، تقدمية مسالمة...الخ، لكنها في جوهرها تقوم على بقاء الكيان مسيطرًا ومغتصبًا لأرض وأملاك وبيوت الشعب العربي الفلسطيني. فهذه الدعوات ترتكز على استكثار خير الصهيوني وتبجيله إذا أعلن تخليه عن الإيديولوجيا الصهيونية!

وبالطبع، يمكن لكثير من الصهاينة في حالة ضعف مشروعهم أن يعلنوا التخلي عن الصهيونية والبقاء في أرض الشعب الفلسطيني وبيوته. وحينها ينطبق عليهم المثل العربي: "وفاز بالإبل".

هذا التيار يعلم جيدًا أن مصير الوطن العربي، بما فيه فلسطين، هو دولة عربية واحدة وليس دولة في فلسطين وحدها، دولة عربية يكون لكل منهُم حقوقه كاملة.

إعادة التثقيف أم الثورة الثقافية

مشروع رأسمالي غربي وقُطْري عربي هدفه إحداث اختراق ثقافي وسياسي في الطبقات الشعبية العربية بهدف تعميق أيديولوجيا البرجوازية والسوق، واستحالة مقاومة رأس المال والعولمة، فما بالك بالاحتلال الصهيوني، وتعميم القطرية على حساب الانتماء القومي والوحدوي للعروبة ولا نعني هنا العرب فقط، وبالطبع استحالة الثورة.

ويكون المثقفون المتخارجون هم حاملو هذا المشروع. بكلمة أخرى، فإن إعادة التثقيف مشروع الثورة المضادة حيث يقابله في الفكر الثوري مشروع الثورة الثقافية الذي تحدث عنه ماركس، ولاحقًا لينين، ثم تبنته وأنجزته الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ.

يمكننا تبني إعادة التثقيف من منظور ثوري ولكن، لإزالة الالتباس، يُفضل تبنّي شعار الثورة الثقافية بما هي الضد لإعادة التثقيف وهي مشروع ثوري تقدمي بالحد الأدنى، والضد لإعادة الهندسة الاجتماعية التي وضعها كارل بوبر في أواسط القرن العشرين.

كارل بوبر النمساوي من أصل يهودي، الفرداني اليميني الذي يرفض النظريات الكلية والتاريخ الكلي ويدعو لما يسميه المجتمع المفتوح حيث يرى النظريات الكلية لهيجل وماركس عدوة للمجتمع المفتوح. ويمكننا اعتبار المُضارب الملياردير جورج شورس البلغاري من أصل يهودي هو وارث نظرية المجتمع المفتوح ومحوله إلى مشروع مضاد للاشتراكية.

بالنسبة لـ بوبر: "في المجتمع المفتوح حيث يتوق فيه الفرد إلى تغيير التاريخ الذي يُعاد فيه تنظيم كل المستقبل عن حالته الموروثة بشكل تدريجي، إنه إعادة هندسة المجتمع تدريجيا.

إنه ينبذ إمكان وجود تاريخ نظري، أي وجود علم اجتماعي تاريخي يقابل علم الطبيعة النظري. لقد تقرر لدى بوبر أن فهم المعنى التاريخي بني على مغالطة تاريخية فانتهى به الأمر إلى عرض نقدي لما أسماهم بمؤسسي الفكر التاريخاني، خاصة أفلاطون هيغل وماركس، وحاول من خلال هذا النقد إعطاء البديل الذي أطلق عليه "الهندسة الاجتماعية الجزئية" التي تعني الإصلاح الاجتماعي خطوة بخطوة، مشكلة بمشكلة.

وبعيدًا عن فردانية بوبر، فربما تصح نظريته أكثر في المجتمع الرأسمالي في المركز الذي قد يتكيف مع الإصلاح التدريجي طالما تهيمن فيه نظرية الذريّة، أي كل فرد في المجتمع ذرة قائمة بذاتها...الخ. ولأن هذه المجتمعات مستقرة إلى حد كبير ونهبت بلدان المحيط، وحتى حين غادرتها كاستعمار مباشر ونهبوي أبقتها مقيدة بالتبادل اللامتكافئ حيث تتدفق ثرواتها إلى المركز مما يديم ويُقوي استقراره.

لكن هذ لا ينطبق على بلدان المحيط التي تَعرَّض فيها المجتمع بكليته للاستعمار، أي النهب والتخلف وفي أفضل الأحوال "تطوير التخلف"، أو إعادة إنتاج التخلف كما كتب أندريه جوندر

فرانك، فإن النضال الجماعي هو المخرج الوحيد لتجاوز هذا الواقع. وهذا ما يعطي السرديات التاريخية أهميتها ودورها في التصدي للاستعمار ثقافةً ونهبًا وسياسة وعلم نفس...الخ.

لكن الاستعمار، وخاصة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، على سبيل المثال، فيطبق من بوبر التقاط أو اختيار فرداني لأفراد جاهزين للتخارج والتأجنب بحكم مصالحهم الفردية، والذين مع الزمن يمكن أن يتحولوا إلى شريحة أو طبقة كمبرادور. وعليه، يكون هذا الاستعمار إهلاكًا للغالبية الساحقة وتعويمًا لبعض الأفراد.

أمَّا، ولكون إعادة الهندسة ومن ضمنها إعادة التثقيف هي في صلب الإيديولوجيا البرجوازية والاستعمارية الإمبريالية اليوم، فإن الثورة الثقافية هي الرد والضد وهي المدخل الثقافي إلى الوعي النقدي الاشتراكي.

تذويت وإعادة الهندسة

يلتقي هذا المصطلح مع استدخال الهزيمة في النتيجة وليس في المصدر. فاستدخال الهزيمة ناجم عن قدرة العدو على إلحاق الهزيمة بالمهزوم الذي بدوره إما يتكيف معها وإما يقاوم ليستعيد قوته ومن ثم المبادءة مجددًا. والمقاومة تبدأ مع لحظة التراجع والهزيمة من خلال "جيوب المقاومة" وهذا له حديث آخر.

أما إعادة الهندسة فهي أساسا في التنظير الاستعماري العنصري في الشغل على المجتمعات الأخرى كأنها فأر تشريح وتجارب مع شعور الغربي هذا أنه في وسعه ذلك، بل وكأن من حقه أن يقوم بإعادة تشكيل الآخر. لذا فهندسة وإعادة هندسة المجتمع تتقاطع مع إعادة التثقيف مع فارق أن إعادة الهندسة تتعامل مع البشر كأشياء!

هنا تذويت إعادة الهندسة هي حالة أقرب إلى كونها تطوعية، أي الذهاب إلى الموت دون دفع قوي من العدو، وهذا يحصل في التهام ثقافة العدو ومصطلحاته وتعظيمه لنفسه...الخ. أي أن إعادة الهندسة تذويتًا، أي تطبيقها أو إجراؤها على الذات، ليست حالة أو مناخًا حربيا، وهنا خطورتها لأنها تمر أو يجري تمريرها بنعومة أي بدون صدمة القتل والهزيمة.

تتقاطع إعادة الهندسة مع الاستشراق من حيث أن الاستشراق يسمح لنفسه بأن يخلق أو يعيد خلق الشرق طبقًا لرؤية أو صورة أو مشهد يخلقها الاستشراق هو بنفسه لا كما هو حال الشرق أو مشيئته. لكن الاستشراق متنوع: اقتصادي، سياسي، ثقافي، عسكرين إرهابي نفسي...الخ، بينما إعادة الهندسة على الأقل هي تسلل ناعم، أي تجريع السم بسهولة.

ليس المقصود هنا شرح النظريات الرجعية واللا-إنسانية في هندسة المجتمعات وإعادة هندستها كما لو كانت بضاعة يتم تكييفها حسب الطلب أي السوق. فالهندسة وإعادة الهندسة مشروع رأسمالي عدواني ضد الإنسانية جمعاء وليس موجهًا ضد شعوب وأمم بلدان المحيط وحدها، بل يجري اختبار نجاحها في بلدان المركز أساسًا. ومن هنا، هو مشروع عنصري طبقي حتى داخل بلدان توليده. وهو طبقي، وهذا مهم، لكن دون فرض بالقوة والصراع المباشرين.

في حالتنا، الحديث هنا عن إشكالية متعلقة وهي اختراق المثقف من قبل الثقافة اللبرالية الرأسمالية من جهة ونظريات ما بعد الحداثة، وتنظيرات الجندر، والمثلية والأنجزة...الخ، وتقاطع هذه بشكل عجيب مع ثقافة الدين السياسي وقيام هذا المثقف بدور الوسيط عبر تذويت إعادة الهندسة في المجتمع بمعنى إيصال المجتمع إلى قبول ومن ثم ممارسة إعادة الهندسة ذاتيا، مما يوصل مهمة إعادة الهندسة إلى نجاح كبير دون أكلاف عالية.

وليس من يقوم بهذا هو المثقف المخترَق/مثقف الطابور السادس الثقافي وحده، بل فئات وقوى سياسية حزبية وطبقات وبالطبع أنظمة حكم. وقد يوضح بعض هذا استخدام كثير من المثقفين العرب من الفئة المذكورة هنا لمفردات تخدم إعادة الهندسة مثل تكرار نعت الجمهوريات في الوطن

العربي بـ "الاستبداد، اللاديمقراطية، الشمولية، قمع الحريات وخاصة المثلية...الخ". وهنا يتجلى خبث هذا الاستخدام، ليس في غيابه عن أنظمة الجمهوريات ولكن في مستويات ثلاثة:

- المبالغة به وحصره في هذه الأنظمة
- وتغييب ما يحصل مثله في الغرب نفسه
- وعدم تطبيق هذا المعيار على الممالك والكيانات النفطية حيث البلد وناسها لحاكم أحيانا لم يمحُ الأميّة والأخطر أنه جرى تنصيبه من أعداء الأمة.

في تطبيق، سواء بوعي أم لا، لإعادة الهندسة في الأرض المحتلة انتقال معظم الحركة الوطنية والإسلامية في الأرض المحتلة من النضال ضد الاحتلال إلى التنافس الانتخابي في مشروع ديمقراطية تحت الاحتلال، أو الذهاب في هذا إلى تبني الاستدوال بدل التحرير. أليست هذه إعادة هندسة ذاتية كما خططت لها القوى التي صاغت اتفاق إعلان المبادئ/أوسلو؟ وهي الممارسة التي قادت إلى تأجيج الصراع المرير بين حركتي فتح وحماس على الإمساك بسلطة الحكم الذاتي بدل النضال للتحرير. كما ترتب على هذا الاستقطاب السلبي طبعًا التحاق فصائل هنا وهناك وغياب وجود أو تبلور تيار واضح الموقف والمعالم، بمعنى متمسك بالتحرير ما خلا الجهاد الإسلامي ومثقفين قوميين وشيوعيين يرون التناقض تناحريًا بلا مواربة. أما تسميات تيار ثالث فلم يكن سوى طبعة أكثر هرولة للتسوية.

وماذا نسمي حالة الحكم الذاتي المعتمد على ريع مالي مقابل تمرير والتمسك بالاعتراف بالكيان؟

ولعل مثال الأنجزة صارخ في هذا المستوى حيث يقوم مثقفو اليسار بإعادة هندسة ثقافتهم ووعيهم طبقًا لمتطلبات المال السياسي المسموم، مال المانحين، فيزعمون أنَ التحديث تنمية، وأنَّه في وسع المستجدي مخادعة السيد المانح بل وينتقدون المانح علانية، ولكنهم يواصلون التموُّل منه سرًّا في توطئةٍ ما والطريف أنه، بخبث المسيطر على اللعبة، يواصل الدفع!

وماذا نسمي قيام مثقفين عرب بالدفاع المستميت عن استدعاء الناتو ليحرر الوطن من الأنظمة المستبدة، والمفارقة أنّ هؤلاء ملتقون، بل وممولون من أنظمة الريع النفطي والرأسماليات الغربية. هؤلاء يجعلون من الثورة المضادة "أداة التغيير" إلى الأسوأ بإحلالها محل الثورة.

وكما أشرنا سابقًا، تعود إعادة الهندسة إلى كارل بوبر، النمساوي من أصل يهودي، الفرداني اليميني الذي يرفض النظريات الكلية والتاريخ الكلي ويدعو لما يسميه المجتمع المفتوح حيث يرى النظريات الكلية لهيجل وماركس عدوة للمجتمع المفتوح. برز بوبر في النصف الثاني من القرن العشرين. ويمكننا اعتبار المُضارب الملياردير جورج شورس البلغاري من أصل يهودي هو وارث نظرية المجتمع المفتوح ومحوله إلى مشروع مضاد للاشتراكية.

بالنسبة لـ بوبر:

"في المجتمع المفتوح، حيث يتوق فيه الفرد إلى تغيير التاريخ الذي يُعاد فيه تنظيم كل المستقبل عن حالته الموروثة بشكل تدريجي. إنه إعادة هندسة المجتمع تدريجيا."

إنه ينبذ إمكان وجود تاريخ نظري، أي وجود علم اجتماعي تاريخي يقابل علم الطبيعة النظري. لقد تقرر لدى بوبر أن فهم المعنى التاريخي بني على مغالطة تاريخية فانتهى به الأمر إلى عرض نقدي لما أسماهم بمؤسسي الفكر التاريخاني خاصة أفلاطون هيغل وماركس، وحاول من خلال هذا النقد إعطاء البديل الذي أطلق عليه "الهندسة الاجتماعية الجزئية" التي تعني الإصلاح الاجتماعي خطوة بخطوة، مشكلة بمشكلة".

بهذا المعنى، فإن بوبر يرى إمكانية التغيير في العمل الفردي وليس الجماعي، وهذا مضاد للثورة حيث التغيير اجتماعي جماعي وعلى الأقل طبقي. تتضح خطورة أفكار بوبر حين نحاول تطبيقها على بلدان المحيط الخاضعة للاستعمار والإمبريالية والتبعية، أي إصلاح أو تغيير فردي يمكن اعتماده. بهذا المعنى، بوبر هو أحد منظّري الرأسمالية من مدخل الفردانية المستريحة التي لا تقلق بالاقتصاد السياسي والاستغلال والفقر والاستعمار. إن تنظيراته ثقافوية نخبوية جدًا. ومن هنا خطورة إعادة هندسة المجتمع بطريقته التي يهلك في تدريجيتها الفقراء وهم الأكثرية، والأخطر اعتمادها لتذويت إعادة الهندسة، أي اعتمادها من كل ذات على حدة مما يعني إغلاق طريق التغيير.

قوى الدين السياسي

ليست هذه مغامرة في تجريد الدين من التعاطي السياسي، فالتاريخ يؤكد ذلك. لكنها محاولة لتحرير الدين من احتكارية التفسير، وحتى الاستخدام، ومن حصرية القول به. ربما كان الدين أكثر من أيّة نظرية أخرى مشاعا للبشرية جمعاء بما هو مكوِّن ثقافي ومبدأ أخلاقي أساسًا، ما يجعل لمختلف الطبقات وفي مختلف التشكيلات منه نصيبًا وهذا ينسحب على الأديان جميعها، سماوية وأرضية حيث تُطالها يد الإنسان. وهنا، وفي تسييس الدين فإن يد الإنسان تعبث مصلحيًا وطبقيًا وليس ثقافيا وفلسفيا وروحيًا.

حضرتني رغبة في هذه المعالجة، بعد أن استخدمت كغيري مصطلح الإسلام السياسي في كتبي ومقالاتي، فوجدت أن هذه التسمية أدخلتني في إشكالية منطقية لأن هذه التسمية (أو المصطلح) محصورة في نقد الدين الإسلامي بمعزل عن الأديان الأخرى! وكأن تسييس الدين هو فقط في حالة المسلمين، وكأنه وحده قابل لأن يُحرَّف إلى التسييس بعيدا عن الروحانية. إنه حصر التعاطي السياسي في تيارات وقوى سياسية إسلامية. وهو أمر حاصل من قوى من مختلف الأديان. ولست أدري إن كان نحت هذا المصطلح هو من مستشرقين أو دوائر المخابرات أو الأكاديميا الغربية، وإنني أُرجِّح هذا الأصل له ضمن هجمة ضد الإسلام واعتباره عدو الغرب بعد تفكك الكتلة الاشتراكية فالرأسمالية/الإمبريالية الغربية لم تحتفظ بحلف أل "ناتو" كي يبقى بلا مشاريع عدوانية على مجمل الكوكب، إذا لا بد من خلق عدو.

ما تقوم به قوى الدين السياسي هو: توظيف غير عِبادي/إيماني للدين، لأن المسألة الإيمانية فردية تمامًا بين الشخص وإلهه سواء سماوي أو أرضي، لا سيما في العصر الحالي حيث الناس جميعًا لا تقرأ وتكتب وحسب بل لديها تسهيلات الوصول إلى المعلومة وإلى التفسيرات والقراءات المتعددة للدين وللنظريات الفلسفية والقوانين...الخ. فليس من حاجة لمن يقوم بدور المعلم دينيًا للناس. وهذا لا يمنع التفسير والقراءات، ولكن ليس بهدف فرضها على الناس عبر إشعارهم وإقناعهم بأنهم عاجزون عن فهم الدين. ولذا لا بد من وسيط يتحول إلى ولِي ليشرح لهم مضمون الدين، وحينها يحل هو محل مضمون الدين فيقدم تفسيرات تتحول مع الزمن إلى قواعد مُلزمة طبقًا لتوجهه السياسي، أي كتيار أو حزب أو مثقف عضوي لحزب. ويكون الأمر أقل ضررًا وتشويهًا للوعي لو حصر الولي أو المرشد تفسير الدين في مضمون الدين نفسه، أي دون أن يولج فيه إيديولوجيا سياسية معينة لحزب ما ومن ثم لطبقة ما وأخيرًا لنظام ما.

وهذا يفتح على مسألة هامة هي التفريق بين دين الأمة، بمعنى أن مواطنيها أو معظم مواطنيها هم من المسلمين أو المسيحيين أو اليهود أو البوذيين...الخ حيث يتدين كل شخص طبقًا لكيف يفهم علاقته بالسماء أو في الديانات الأرضية بفلسفة تلك الديانات، وبين دين الدولة كنظام سياسي أرضي طبقي يتعامل مع الحياة اليومية للناس.

أما أن تقتنع جماعة بتفسير ما فهذا شأنها، إنما ليس كي تفرضه على الآخرين من أجل هدف سياسي جوهره برنامج سياسي لحزب ما. وهنا أيضًا يجب الفصل بين اعتقاد حزب ما دينيًا وبين إرغام الآخرين على رؤيته وتطبيقه على الدولة إذا ما وصل الحكم.

فتحميل المعنى الديني محمولا سياسيًا لا بد أنْ يقود إلى تسخيره لخدمة قوة سياسية معينة. وكل قوة سياسية هي في التحليل الأخير طبقية أو مهيمَن عليها من طبقة معينة، وأقصد بمهيمن عليها من طبقة أن طبقة معينة يمكنها استخدام الدين للهيمنة على طبقة مختلفة بل متناقضة معها طبقيًا، أي معيشيًا ووضعا وعملا وتفكيرًا ومع ذلك تُخضع المهيمَن عليها للمهيمِن عليها. وعليه، فهذه الهيمنة تقود إلى استسلام طبقي حياتي معيشي مما يُديم التبعية والاستغلال بدل الصراع الطبقي الذي هو جوهر التاريخ البشري. ولعل هذا أخطر توظيف للدين.

ربما مثَّلت تجربة حروب الفرنجة "الصليبية" أعنف استخدام أو توظيف تجنيدي للدين وخاصة أن المبرر المعلَن هو حماية قبر السيد المسيح! بينما كانت جوهريًا حربًا طبقية شنها فائض أمراء الإقطاع الأوروبيين، أو الأمراء المهزومين/المحرومين من السيطرة على إمارات لهم. هي حرب طبقية على صعيد عالمي، حرب معولمة قبل أن يُنحت المعنى الحديث للعولمة على أرضية عولمة رأس المال. إنه فائض الأمراء وطبعًا فائض السكان، وهو الأمر الذي أهلك البشر، سواء العرب أو الغُزاة، وانتهى إلى منع أول مشروع استيطاني أوروبي في الوطن العربي وخاصة في المشرق. كان ذلك محاولة استعادة احتلال الرومان للمشرق العربي بعد تحريره من العرب في العهد الأموي. هذا إذا استثنينا غزوة الإسكندر المقدوني أيضًا. وحيث فشل الاستيطان الفرنجي في الوطن العربي مع نهاية القرن الحادي عشر، فقد جرت تَقْنية (من قناة) تصريف الفائض البشري الأوروبي إلى الأمريكيتين لاحقا، بعد غزو كولمبس لهما في القرن الخامس عشر. وهو القرن الذي بدأ فيه تشكيل السوق العالمية ومن ثم السيطرة التدريجية الأوروبية على العالم عبر انتقالها من الإقطاع إلى الرأسمالية وما تلاه من ظاهرة الاستعمار.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستيطان الصهيوني في فلسطين هو محاولة أوروبية أخرى، أي ثالثة، للاستيطان في الوطن العربي وخاصة المشرق. فقد بدأت البعثات الأوروبية إلى فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر بهدف الاستيطان وإقامة دولة أوروبية مسيحية في فلسطين قبيل تحول المجهود العدواني لصالح إقامة دولة لليهود في فلسطين، وخاصة بعد مؤتمر بازل الصهيوني الأول 1897. وليس هنا مجال توضيح وظيفة هذه الدولة اليهودية، سواء من حيث كونها دولة دين سياسي كما تعلن عن نفسها كدولة حصرية لليهود، رغم مزاعم الكثيرين أن الحركة الصهيونية حركة علمانية. هذا إن لم ندخل في تحليل أن العلمانية ليست أصلا ضد الدين، بل إن معظم الدول الأوروبية تستثني رجال الدين من محاكمها المدنية مما يكشف عن سيطرة دينية من خلال رجال الدين فوق القانون المدني نفسه!

ورغم مزاعم الحركة الصهيونية بأنها حركة علمانية، إلا أنها الأكثر استخدامًا للدين في العصر الحديث. فالكيان هو أول دولة في العصر الحديث تسمي نفسها باسم الدين وتحصر سكانها في اليهود كدين وتحاول توليد أمّة من الدين رغم أن مستوطنيها مستجلبون من عشرات القوميات. ويكفي مثلًا أن نشير إلى أن الجندي الصهيوني حينما يذهب في مهمة عسكرية يقوم قبيل ذلك

باستشارة حاخام طائفته كما كتب ونقد ذلك إسرائيل شاحك في كتابه "التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، وطأة ثلاثة آلاف عام".

Jewish History, Jewish Religion: The Weight of Three Thousand Years by Israel Shahak

التجويف والتجريف

كما أذكر، ذَكر مصطلح التجريف د. محمود عبد الفضيل منذ فترة طويلة، وكان يقصد به هجرة قوة العمل من مصر إلى كيانات الخليج، ما أفقد مصر قوة عمل/إنتاج أبنائها بما في ذلك من إعاقة حتى للنمو الاقتصادي وكذلك سحب قوة العمل الشابّة من سوق البطالة وتوريدها خارج مصر، وخاصة الخليج. هذا يقلل زخم النضال الطبقي داخل مصر حيث يصبح هدف العامل الحصول على أجر أعلى ومن ثم ادخار بعض المال ليعود إلى مصر على هامش الطبقة الوسطى بمعايير المجتمع المصري، أي يتم تدجينه على مستويين: تحسين وضعه الاقتصادي وتفريغه من شحنة الغضب الطبقي من خلال تعرضه لثقافة الدين السياسي في الخليج.

أي أنه من نتائج ذلك تجنيد عقيدي وهابي من جهة، ورأسمالي طفيلي وغير إنتاجي حيث يستثمر معظمهم ما ادخروه في قطاع الخدمات كسائق سيارة عمومي أو صاحب حانوت صغير...الخ من جهة ثانية، ما شكل قاعدة قوية لقوى الدين السياسي. وهو ما اتضح بعد الثورة المصرية 2011 و2013، حيث كانت لقوى الدين السياسي قطاعات شعبية واسعة أكبر مقارنة مع وضع المجتمع المصري لو بقي بعيدا عن الوهابية والنفط.

قادني التفكير في تطورات 2011 في الوطن العربي لقراءة التجريف من زاويتين مختلفتين:

قراءة التجريف على مستوى الثروة في الوطن العربي وقراءة المناخ السياسي والاجتماعي الذي جعل هذا التجريف ممكنًا، وهذا المناخ هو تجويف الوعي وهو ما ذكرته في كتاباتي عن بدايات هذا الحراك.

يمكننا القول إن تجويف الوعي هو سياسة جرى فرضها في مختلف البلدان العربية، وإن بدرجات وأشكال مختلفة. وجوهر تجويف الوعي هو قمع الحركات السياسية وحتى الاجتماعية عبر فرض سياسات مضادة للديمقراطية والحريات، كمنع الأحزاب أو السماح الجزئي للأحزاب، وغض الطرف عن نشاط قوى الدين السياسي مع زعم قمعها بينما جرى عمليا تقويتها سواء باختراق المناهج التعليمية أو حتى بتسهيلات من قوى القمع، والرقابة على الكتب، واعتماد إعلام رسمي يخدم توجهات السلطة سواء في ما يخص الحريات أو السياسات القطرية والفئوية والمذهبية، وإطلاق اليد للمنتجات السلعية والثقافية الغربية الرأسمالية، ومنع النقابات أو ربطها بالسلطة كنقابات صفراء...الخ. المهم أن تجويف الوعي هذا ساد في القطريات العربية جميعها، سواء الجمهوريات ذات التوجه القومي العروبي أو الملكيات والمشيخات المعادية للأمة والقومية. هذا بالمعنى السياسي الاجتماعي العام.

أما بالمعنى الوطني والقومي فانقسمت القطريات العربية إلى فئتين:

فئة الأنظمة غير العروبية، والتي ركزت القُطرية بل ركزت حتى ثقافة كيانات أقل من قطرية في سعي لتقويض أي مشترك قومي، وهذه الفئة التي نسميها الفئة الأولى من القومية الحاكمة بمعنى أنها معادية كليا للمسألة القومية (انظر القومية الحاكمة والقومية الكامنة)، وهي متماهية مع المركز

الرأسمالي الغربي كما أنّها تخص المرأة بالإنكار التام ناظرةً إليها كأداة ومطيّة للذكر الذي يجد "حريته" في السيطرة عليها وتجديد نفسه تماما ما أمكنه عبر تحويلها إلى ماكينة تفريخ أبناء وبنات على شاكلته لأنه يرى عالمه هو أسرته. وهذا ما تركز عليه الأنظمة بحيث تكون هناك فردانية ممرورة وممزقة ولا تعرف أي عمل جماعي حيث أوسعه مجال الأسرة. هذا هو تجويف الوعي الطبقي والاجتماعي والوطني معًا. وهذا يختلف عن الفردانية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة حيث الفرد هو الأساس، ولكن لا يصل تجويف الوعي هناك والذي أسماه غرامشي الهيمنة الطبقية بإيديولوجيا السلطة، أي الطبقة الحاكمة، حيث له حرية الانتخاب للبرلمان بغض النظر عن احتكار مقاعده للأغنياء، إنما هناك مجال أو مدى لعلاقات أوسع من الأسرة وهو ما يسمونه بالمجتمع المدني.

والفئة الثانية وهي غالبًا الجمهوريات (مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا) التي ركزت على البعد القومي ولكنها فشلت في رفعه إلى مستوى التنفيذ الفعلي، أي الوحدوي. إلا أنها أبقت على أرضية ثقافية قومية في المجتمع ولعبت دورًا سواء في دعم المقاومة والممانعة أو ممارسة الممانعة، كما أعطت المرأة حرية ما بدرجات متفاوتة نتيجة لتوجهاتها العلمانية. وعلى العموم، ليس هذا مجال مناقشة إن كان هناك مجتمعٌ مدنيٌّ في ظل سلطات تجويف الوعي وتجريف الثروة.

إن تجويف الوعي هو المقدمة الضرورية والشرط الضروري لتجريف الثروة، بمعنى أن لتجويف الوعي هدفًا آخرَ يتم توظيف التجويف من أجل تحقيقه. فلا يمكن أن يكون تجويف الوعي هدفًا بحد ذاته. والهدف هو تجريف الثروة من أجل التراكم. فالتجويف ينتهي إلى تغييب أية معارضة أو نقد أو رفض أو احتجاج على سياسات السلطة الحاكمة في نهب ثروة البلد والتحكم بها، وهي الأمور التي تنتهي إلى عدم النمو وإلى الفساد والمحسوبيات والارتباط المصلحي بالأجنبي وإطلاق يده في البلاد وتعميق احتجاز التطور والتبادل اللامتكافئ...الخ. فمن لا يعي واقعه السياسي الطبقي لا يعي أن الثروة هي للأمة وليست للنظام الحاكم و/أو للطبقة الرأسمالية بغض النظر عن كونها من أية شريحة رأسمالية أي تصنيعية، كمبرادورية طفيلية...الخ.

وفي التجريف كما في التجويف انقسمت الأنظمة العربية إلى فئتين:

فئة القومية الحاكمة غير العروبية: يزعم النظام في هذه الفئة، ويروج، أن الملك أو الأمير هو خالق ومالك الثروة الريعية فهي بمثابة ثروته الشخصية أو الأسرية، وطالما هو الذي يخلق ويملك فهو يتصدق على البلد. وبالطبع يعرف هؤلاء الحكام أنهم كاذبون ولكن ليس أمامهم سوى الإصرار على أنهم يملكون الناس والمال والأرض فيركزون نمط التفكير الإقطاعي.

وعليه، رغم سلفية هذه الأنظمة وتسييسها للدين، إلا أنها تشطب الآية الكريمة "وما بكم من نعمة فمن الله"، أي ليست من الحاكم ويتم شطب التحليل المادي التاريخي بأن الثروة في أي بلد هي للمجتمع، وأن أي إنتاج زراعي أو صناعي هو من جهد العمال في أي قطاع كان. وحين يتكرس الجهل بحق الأمة في الثروة يصبح المواطن في غاية الرضا والاكتفاء بما يمنحه إياه الحاكم. وهذه حالة من حيث الوعي قطيعية تمامًا.

في حديث لعزمي بشارة عن عدم تبني السلطات في قطر للديمقراطية يقول إن الناس هناك لا يطالبون بالديمقراطية! وفي هذا احتقار للعقل البشري، فلا يوجد مجتمع لم يسمع على الأقل بالديمقراطية. هذا من جهة ومن جهة ثانية، أليس دور التنويري أن يُنوِّر المجتمع؟!

أما المفارقة، ففي كون الرجل يطالب بالديمقراطية في جمهوريات مثل ليبيا وسوريا عبر القتل والدم على يد قوى الدين السياسي التكفيرية المُصنَّعة من قبل الغرب الرأسمالي على شكل الاستشراق الإرهابي، هذا مع العلم أن الجمهوريات قطعت شوطًا بعيدا في التنوير مقارنة بالخليج.

وفريق القومية الحاكمة العروبي: والذي أيضاَ يتحكم في الثروة سواء كانت ريعية أم فوائض الإنتاج المحلي، ولكنه لا يتحكم بها على اعتبار أنه المالك. فميزانية الدولة هي باسم الدولة، ولكن يتم التحكم عبر الفساد والتحالف مع الرأسمالية الطفيلية وتقليص دور الدولة وإلغاء القطاع العام واعتماد اقتصاد السوق المفتوح (مصر) أو السوق الاجتماعي (سوريا).

يمكننا القول إن من أهم أسباب الحراك في الوطن العربي حاليًا هو رفض التجويف والتجريف، ولأن الثورة المضادة لها دور في حصولها، فقد امتطت الحراك باكرًا ونجحت في حرفه وتشويهه (مصر وتونس وليبيا)، أو هي في حالة انسداد عن إنجاز ذلك في حالات كسوريا، وفي حالة شلل (اليمن).

بقي أن نشير إلى أنّ الكثير من المثقفين شركاء في التجويف والتجريف، هم شركاء في التجويف، المثقف المنشبك عبر ارتباطه بالنظام الحاكم، أو بنظام حاكم يطابق هواه، وعدم مقاومتها بل إطراؤها، أي الأنظمة، أو انخراطهم في منظمات الأنجزة لزيادة التجويف، وخاصة عبر نشر وترويج وحتى كتابة خطاب "تنموي" باسم هذه المنظمات، بينما في الحقيقة هي مؤسسات لتثبيت رواتب ومحسوبيات مدراء وكبار موظفي هذه المؤسسات حيث يتحول هؤلاء إلى فئة جديدة في شريحة متلقي العائدات غير المنظورة، فينخرطون في تمييع النضال الطبقي والوطني مقابل ما يقبضون من المحلي والأجنبي، أي يصبحون شركاء متواضعين في التجريف.

تفكيك مفاصل سلطة الدولة القطرية

تُحكِم أجهزة "أمن" الدولة القطرية يدها على خناق الأمة، وهذه الأجهزة من أبناء الشعب! فقط في خدمة السلطة يتخلى رجل الأمن عن الأسرة الأبوية ويتحول إلى أداة ضدها، يتحول بالأمر والجهل والارتزاق وليس بالوعي الثوري والتقدمي، ومع ذلك لا تلفظه الأسرة!

إن مفاصل السلطة هو تعبير معنوي، أما حضوره المادي فهم أدوات بشرية للسلطة: مخابرات، شرطة، جنود مخبرون، أجهزة خاصة، مناديب، مثقفون منشبكون...الخ. هؤلاء عبارة عن تجميع إخباريات، وتلقي رواتب، وحمل سلاح، وتعذيب وقمع، ولُبس أزياء من قميص أزرق للشرطي العادي حتى درع من النياشين للجنرال الذي لم يطلق ضد أعداء الأمة كلمة بينما يلهج في مسح حذاء حاكم يخدم العدو!

هذه هي المفاصل إذن، تجنيد جيوش لكبت الأمة، وخاصة الطبقات الشعبية مخزون الثورة المحتمل، وإشعارها بأنها عاجزة وبأن الله منحها نعمة حكام كهؤلاء فاعبدوهم!

من هنا نفهم أن السلطة عدو الأمة، احتلال داخلي لصالح الأعداء ودون كلفة على الأعداء. سلطة تمنع التطور، حتى ولو كان رأسماليًا طبقيًا فما بالك بتنموي اشتراكي. سلطة لها عيون في كل بيت ومقعد مدرسي وسجادة مسجد وصحن طعام في مطعم. شبكة من السموم تغطي الوطن من المحيط إلى الخليج ويتكشف نشاط هذه الأجهزة في تنسيقين أمنيين:

- تنسيق مع العدو من واشنطن إلى كامل الوطن والأرض المحتلة
- وتنسيق بين أجهزة هذه الأنظمة، وهو الوحيد الذي يمتد على طول الوطن، أي أن مظهر الوحدة العربية المسموح به والذي يُمارَس هو فقط في تنسيق الأمن والقمع.

في المقابل، لا يوجد تنسيق ثوري بالمستوى المطلوب. والأخطر أن قوى حركة التحرر العربية غدت تكتفي بتنسيق "نقنقة" على زووم وغيرها وكأنها وُجدت لهذا فقط.

ما معنى تفكيك المفاصل

هو تشغيل كل فرد في المجتمع بإرباك هذه السلطة العدوة والتطبيعية والمتصهينة هو:

- إرباك حركة أجهزة السلطة على الطرقات
- إرباك مواقع هذه الأجهزة برشقها بالحجارة أو غيرها
- رشق سياراتهم المتواجدة دائما في مهمة قمع لإعاقتها
- تحريض أسرهم عليهم
- تفهيم أبنائهم في المدارس بأن آباءكم مجرمون

- إغلاق مؤسسات الأعداء ورشقها والتحريض عليها
- رشق منازل رجال مؤسسات الأعداء بالحجارة وأسوأ
- منعهم من التسوق وعدم بيعهم أو بيع خدمهم
- منع التعاطي معهم اجتماعيا كحضورهم ندوات و حوارات أو مناسبات
- مقاطعة منتجاتهم أولا بالتحذير ثم برميها عنوة في السوق وحرقها
- مواجهة المطبعين في أي مستوى سياسي اقتصادي ثقافي نفسي أكاديمي إعلامي...الخ
- إغلاق المساجد التي تخدم السلطات والإرهابيين

هذه مجرد نماذج لتشغيل الشباب ضد السلطات، لكنها تربك وتهلك أعصاب رجال الأمن حيث يحارون أين يتواجدون، ويحمون هذه المؤسسة أو تلك، يفقدون طعم الراحة، يركضون من مكان لآخر يوزعون مجموعات حراسة دائمة على مختلف مؤسسة القمع ومؤسسات الأعداء.

تفكيك المفاصل هذا هو شكل من حرب غوار المدن تمهيدا للقتال المسلح ضد هذه الأنظمة ولكن بعد تفكيك مفاصلها، بعد أن يفقد جلاوزتها شحنة التفاخر والتعذيب والقمع. ويفقدونها أكثر بتذكيرهم قبل تناول الطعام في البيت بأنهم آتون من عار لقاء مع مخابرات العدو أذلاّء متآمرين ضد شعبهم لتنفيذ مؤامرات الحاكم الذي يتزين بأوسمة العار ووزنها ضعف وزنه اللحمي، ومع ذلك جميعهم يؤدون له التحية قائلين: سيدي مولاي، فخامتك، عظمتك، وهو ليس سوى أداة للمحتل والاستعمار والإمبريالية والصهيونية!

تفكيك مفاصل سلطة الدولة القطرية تعني نقد وإدانة كل شارع صامت ومراقب ولو ممرور مقهور، لأنه بهذا السكون والموات هو عامود لتقوية وتثبيت سلطة يجب أن يهدمها ويستبدلها.

ليست حرب العدو فقط أثناء قصف غزة أو تدمر أو صنعاء أو طرابلس الغرب أو الصحراء الغربية/بوليساريو، كلا أبدًا. تجدون حرب العدو ووجوب تفكيك مفاصل السلطة التابعة له لصد ضخ ثقافته بيننا وضخ ثقافة الاستسلام واستدخال الهزيمة.

تجدون وجوب تفكيك مفاصل السلطة القطرية التابعة والمطبعة في:

- إغراق سوقنا بمنتجاته.
- في قتل أية صناعة محلية.
- في مجرد وجود سفارة له أو قنصلية في هذه العاصمة أو تلك.
- في مجرد وجود ما يسمى مركز ثقافي وهو مركز تشويه الوعي وتنظيم عملاء ثقافويين
- في مجرد نشر أي مقال أو خبر من العدو دون نقده وتفنيده والرد عليه.
- تجدونها في مقابلات مع أعداء غربيين وصهاينة حقيقيين على الفضائيات تحت حجة الرأي الآخر...الخ.
- تجدونها في وجود مؤسسات أكاديمية ومنح أكاديمية تزخر بمطبعين ومروجين لثقافة تسامح الإمبريالية بدم الشعوب، تزخر بالباحثين عن اعتراف الغربي بهم حيث بين يديه يتعرَّون هم/هن حتى من القماش.

- تجدونها في منظمات الأنجزة التي تخصصت في خصي الوعي النقدي وتفريغ اليساري من شحنته ليصبح كاريكاتورا أحمرَ ينفث سموما بيضاء.

التصدي لهذه كلها هو تفكيك مفاصل هذه السلطات.

نجد تفكيك المفاصل في صد مثقفين/ات يستخدمون مفردات "الشمولية" و"الاستبداد" و"الديمقراطية" نقلا عن أكاديمي العدو الغربي والصهيوني الخبيث الذي يستخدمها نفسها منذ قرون ويتذرع بالحريات، لنجد هؤلاء في حضن الصهيونية تدغدغهم ويضحكون بأنهم خدعونا. ونجد وجوب تفكيك المفاصل في مثقفين منشبكين بالنفط وغاز قطر فينهشون الجمهوريات كأنها شر مطلق ويصمتون عن النفطيات والممالك وكأن النفط شراب النعيم!

يكسب العدو حربا بأيدي من يتسمرون أمام الشاشات وطوعًا يُحقنون بسموم تهبيط العزيمة والأعصاب والشعور بأن هذا العدو كُلّي القدرة والجبروت فيتحولون إلى سجادة وسخة يمشي عليها، ثم يأوون إلى فراش التناسل لإنتاج نسخ مسحوتةٍ عنهم.

يكسب العدو حينما تصبح المعلومة والخبر أفيونًا يُقعد كثيرين عن التصدي والصد والرد والضِدِّية بدل أن يدفعهم إلى الشوارع على الأقل في فورة غضب.

يكسب العدو حين يتكومون في المسجد وراء خطيب السلطة وخطيب الإرهاب، إرهاب أنظمة التبعية واستعمار الذات وإرهاب قوى الدين السياسي. وحين يكونون هكذا، هل يحلم العدو الداخلي والخارجي بأكثر من هذا؟ فالوطن عند هؤلاء مجرد مكان لا يجدر الدفاع عنه. سلطة الدولة القطرية حولت الوطن إلى مكان، وبالتالي، لا ضرورة للدفاع عن المكان لأنه ليس وطنا، فيمكن بيع المكان أو التخلي عنه، بينما الوطن...لا.

إن لم يكن المسجد للتحشيد والتعبئة والتحريض فليُغلق طالما كان لتحشيد الإرهاب. والمؤمن لا يعيقه أن يصلي في بيته بدل أن يُصاب بفايروس الإرهاب وعبادة الحاكم في مسجد الله!

الفيضان إلى الشوارع هو تفكيك لمفاصل سلطة الدولة القطرية التابعة والمطبعة، وإن لم تتمكنوا من الفيضان إلى الشوارع فليكن الإضراب العام والعصيان المدني وهذا تفكيك لمفاصل أجهزة القمع. إن مقاطعة منتجات الأعداء هو تفكيك لمفاصل السلطة التابعة والمطبعة.

يصبح تفكيك مفاصل سلطة هذه الأنظمة فرض عين حينما تتحول إلى عدوان بجيوشها وإرهابييها ضد قطر عربي آخر، وحينما تصل استهانتها بالأمة حد قرارها تشكيل ناتو "عربي" بقيادة الصهاينة، وحينما يعلن كل رئيس أمريكي أن أمريكا تضمن سيطرة الكيان على كل الوطن العربي ومع ذلك يزحف ملك أو رئيس على مؤخرته حتى يصل البيت الأبيض ليأخذ قائمة أوامر تخريب الوطن العربي، ثم يقولون "حلفاء أو أصدقاء أمريكا والغرب"؟

يصبح تفكيك سلطة الدولة القطرية أعلى من واجب حين تتحول مخابرات نظام عربي للوساطة بين الذبح الصهيوني لغزة أو جنين أو الضاحية الجنوبية أو صنعاء!

يصبح تفكيك مفاصل سلطة الدولة القطرية بالتصدي، ومتابعته والرد عليه، للمثقف المنشبك ومثقف الطابور السادس الثقافي الذين ينادون بين الناس مناديب ثقافة سياسة ترويج للتطبيع والركوع للسلطان.

هؤلاء هم فايروس تدمير التثقيف القاعدي الشعبي حيث يتواجدون مثلنا بين الناس، فكيف نقتلعهم/ن.

الاندماج المهيمن للكيان الصهيوني

كانت بداية حديثي في هذا الأمر إثر عقد منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق "إعلان المبادئ مع الكيان، المسمى اتفاقات أوسلو، والذي تعترف بموجبه م.ت.ف. بالكيان على المحتل من فلسطين 1948 بينما يسمح الكيان لهذه المنظمة بأن تنشط في المحتل 1967 كحركة سياسية خاضعة للدولة، للسلطة المركزية الصهيونية في تل أبيب. أي لا دولة فلسطينية ولا سيادة ولا من يحزنون، بل دولة واحدة لكل مستوطنيها والفلسطينيون طارئون إلى يوم محدد ليتم طردهم حين يكون ذلك ممكنًا. وحيث أُلحقت اتفاقات أوسلو ببروتوكول باريس الاقتصادي الذي أكد تبعية اقتصاد المحتل 1967 للكيان، وبقاء جيش الاحتلال في المحتل 1967، وبقاء السوق المحلية مفتوحة لمنتجات الكيان مع تقييد دخول منتجات المحتل 1967 للكيان، فقد لاحظت أن هذا ربط للبنية التحتية المحلية بالكيان، وهذه المرة بالرضى من القيادة الفلسطينية. وأضفت على هذا بأن هذا هو بداية اندماج الكيان في الوطن العربي اندماجا مهيمنًا وأساس هذه الهيمنة اعتراف كل من يعترف بالكيان أن المحتل من فلسطين 1948 هو للكيان.

نقصد هنا تلك الخطط والمحاولات من الثورة المضادة لجعل الكيان الصهيوني كيانًا "طبيعيا" في الوطن العربي. ومن أجل ذلك يتم اعتماد التطبيع والتخلي عن مقاطعة الكيان وعقد اتفاقات تسوية معه، وإشراك الكيان في بنى تحتية مع الأقطار العربية، وخاصة المحيطة بفلسطين المحتلة (دول الطوق) مثل الكهرباء والطرق والاتصالات...الخ.

والاندماج المهيمن يعني التوصل إلى استسلام عربي تجاه الكيان؛ أي التخلي عن حق العودة وعن المقاومة وعن شن أيّة حرب تحريرية لتحرير فلسطين.

وفي حين أنه من الطبيعي أن يكون هذا مخطط الكيان والمركز الرأسمالي المعولم من أجل هذا الاندماج، فإن الآليات الخطرة في تنفيذ هذا المخطط هي:

- الأنظمة العربية الحاكمة والتابعة والتي هي جزء من الثورة المضادة.
- القوى السياسية التي اعترفت وتدعو للاعتراف بالكيان الصهيوني وهي:
  - كثير من التنظيمات الشيوعية العربية بجناحيها الموسكوفي والتروتسكي.
  - كثير من القوى والمثقفين اللبراليين المتغربنين والمتخارجين.
  - الكثير من قوى الدين السياسي مثل حزب النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر وليبيا...الخ.
- البرجوازية الكمبرادورية والطفيلية في الوطن العربي.

تقصد الصهيونية من تحقيق هذا الاندماج، أن تصبح دولة طبيعية في الوطن العربي لكي تتغلغل اقتصاديًا في الأسواق العربية فتصبح هي القوة الأقوى عسكريًا واقتصاديًا وخاصة تكنولوجيًا في الوطن العربي.

ويشارك في تحقيق هذا الهدف، إن لم يكن المخطِّط له، المركز الرأسمالي الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة التي تعتبر وجود الكيان الصهيوني في فلسطين أداة له وحليفا بينما تعتبر التوابع العرب أدوات من الدرجة الثانية وحلفاء شكليا لذر الرماد في العيون.

لكن تطورات المقاومة والممانعة أرست وجود معسكرين في الوطن العربي بعد أن كان المسيطر فيه فقط معسكر التوابع، أي:

- تمظهر معسكر أو حلف المقاومة بمعزل عن التفصيل في مكوناته
- وتمظهر محور المساومة والتطبيع

وهذا تطور هام في الوطن العربي، ليس حاسما ولا كافيًا بعد ولكنه مهم وتاريخي.

فالمقاومة وضعت الوطن العربي أمام مشهد من ضِدَّيْن، وسحبت من الكيان تفرُّده وسيطرته الحربية، فلم يعد قادرًا على إشعال الحرب أنَّى شاء. ولذا، يزيد تركيزه بدعم من المركز الرأسمالي المعولم على التغلغل الاقتصادي عبر متاجرة واستثمارات مشتركة مع أكثر عدد من البلدان العربية.

لذا يُعوض محور التبعية لجم التوسع الجغرافي الصهيوني بالتطبيع حيث يتوسع الكيان اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ودينيا على حساب الأمة العربية بتواطؤ الأنظمة العربية. وكما أشرنا سابقًا، فإن الإبراهيمية هي إحدى آليات توسع الكيان ثقافيا ودينيا. كما أن تشكيل ناتو عربي بقيادة الكيان، رغم إنكار من أعدُّوا له، هو أيضاَ لتوسيع هيمنة بل سيطرة الكيان وترفيع درجته ودوره كي يملأ بعض الفراغ الذي يُحدثه تخفيف الإمبريالية الأمريكية لاحتلالها الوطن العربي، سواء الاحتلال المباشر أو بالوكالة من أنظمة عربية. وضمن ترفيع دور الكيان وهم وتوهيم التوابع، وخاصة الحكام الخلايجة، بأن الكيان يمكن أن يشكل لهذه الكيانات غطاء حماية من إيران!

إنَّ مشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي صممته الولايات المتحدة 1994، ولاحقًا تحوله إلى الشرق الأوسط الجديد والكبير، هي آليات لتحقيق هذا الاندماج المهيمن. ولعل أوضح مثال على ذلك اتفاقات الـ كويز QIZ التي عقدتها الولايات المتحدة مع مصر والأردن بحيث تستقبل الولايات المتحدة منتجات من هذه الدول شريطة أن تحتوي ما لا يقل عن 10 بالمئة من مكونات صادراتها إلى الولايات المتحدة من الكيان الصهيوني.

تهدف سياسة، أو مخطط، الاندماج المهيمن إلى خلق واقع يشتمل على تشارك مصالح قاعدية مع الكيان الصهيوني بحيث فيما لو قُطعت تتضرر قطاعات مجتمعية مما يدفعها إلى الاعتراض على

وقف هذه المصالح المشتركة. فإقامة شركات كهرباء مشتركة أو خطوط اتصالات يقود وقفها في حالة تجدد وجدِّية الصراع إلى احتجاج المتضررين لأن هذا تشريك للبنية التحتية بين البلدان العربية وخاصة المحيطة بالكيان وبين الكيان نفسه. وهذا التشريك هو تشريك الحياة اليومية ومصالح الناس مع الكيان أي تبعيتها له كقطاعات شعبية عربية.

إن الهدف من الاندماج المهيمن في التحليل الأخير هو شطب حق العودة، واعتراف العرب بالكيان وكل ذلك لإبقاء السيطرة الرأسمالية الغربية على هذا الوطن وبقائه مجزَّأ وبقاء الكيان الصهيوني حارسًا لتأبيد هذه التجزئة.

استدخال الهزيمة بدل التطبيع

هذا المصطلح محاولةٌ لصياغة تعبيرٍ عن التطبيع يحمل معنىً أكثر وضوحًا من التطبيع نفسه، أو توضيح التطبيع بوضعه في سياقه العملي والثقافي والنفسي والاقتصادي والسياسي والجنسي.

لذا، معذرة لمن قد يصدمه الوضوح، إلاّ أن الكتابة عن دم شعبٍ وأمَّة لا تسمح بالغموض والتلطي. كيف لا، بينما لا يظهر اليوم على سطح الوطن الكبير سوى غبار التطبيع الكثيف ليخفي حضور المقاومة الفذّة وصورة الشهداء الذين يقاتلون بعد الاستشهاد.

لقد نحتت الحركة الوطنية المصرية مصطلح مناهضة التطبيع منذ اتفاقات كامب ديفيد وهي مأثرة لها لا شك. كانت هذه بمثابة تعبيرٍ جديد عن مقاطعةِ ورفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، تعبير كان لا بد منه إثر اعتراف النظام المصري برئاسة السادات بالكيان الصهيوني حيث أخذت العلاقة مع الكيان مسارًا نقيضًا للصراع التناحري معه ومع القوى التي أوجدته وتدعمه وتقاتل به ونيابة عنه في آن.

لكن نظرة معمقة تجد أن المصطلح/التطبيع لا يكفي للتعبير عن العلاقات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية النفسية العسكرية، وحتى الجنسية[15]...الخ بمحتواها الطبقي وهو ضد- قومي طبعا وضد- وطني.

هناك أربع محطات أساسية للتطبيع/كاستدخال للهزيمة:

- أيةُ علاقةٍ بأية دولة تعترف بالكيان أو ساهمت في إقامته هي تطبيع.
- التطبيع الرسمي المبكر منذ 1918-1919، اعتراف آل سعود والهاشميين بالكيان والممتد حتى الإمارات والمغرب اليوم، فأي قبول شعبي أو رسمي بهذه الأنظمة هو تطبيع.
- محطة كامب ديفيد، وأي قبول وعلاقة بين أي نظام عربي والنظام المصري من حينها حتى اليوم هو تطبيع.
- استقبال أعضاء الكنيست، أيُّ استقبال لعضو كنيست هو تطبيع.

كيف يتم الرد على كل هذا التطبيع، هذا أمر يعتمد على طبيعة أي نظام أو حزب أو مفكر. المهم أن العلاقة بهؤلاء هي تطبيع.

---

[15] – انظر مجلة ***كنعان***، العدد 92 أيلول 1998، مقال مترجم لـ مناحيم بن: في رودس كان السلام مثل ثدي مدوَّر طري ومدلل ص ص. 46-50. ملخص المقال عن علاقة جنسية من صهيوني مع مطبعة فلسطينية خلال لقاء تطبيعي في رودس.

هناك محطات تفصيلية للتطبيع:

المشاركة في مؤتمرات دولية أو إقليمية يتواجد فيها الكيان.

العيش في مستوطنة، كيبوتس، أو موشاف، أو مدينة مع المستوطنين هو تطبيع.

التنسيق الأمني تطبيع.

المزايدات بإنكار المحرقة مما يخدم الكيان هو تطبيع.

المقصود باستدخال الهزيمة هو أن أنظمةً وطبقاتٍ وأحزابًا وأفرادًا، بحكم مصالحها وتهافت التزامها وتخارج وعيها، توصلت إلى استحالة الانتصار على العدوّين الرئيسيين من الثورة المضادة:

- المركز الرأسمالي الغربي.
- والكيان الصهيوني.

فانحاز هؤلاء إلى الثورة المضادة باعتراف بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقة معه ليصبحوا المكون الثالث للثورة المضادة، أو ليؤكدوا أنهم المكون الثالث للثورة المضادة لأن لهؤلاء تاريخ سابق في خدمتها أضافوا إليه بالتطبيع إضاءة أكثر على ماهيتهم ودورهم.

هذا المصطلح هو قراءة نفسية لواقع مادي قائم على الأرض، فهو يعني أن هذه الأنظمة، الطبقات، الأحزاب، المثقفين قد توصلوا إلى حالٍ من الهزيمة بحيث أخذوا يفكرون ويتصرفون ويُخاطِبون ويَعِظون كمهزومين. إنهم حالة من الاستقرار في قاع المرحلة استقرارا أو ترسُّبًا مريحًا.

لقد غدت الهزيمة نمط حياتهم، وهذا يبرر التبعية واللاوطنية وعدم التنمية، وبالطبع اعتبار الكيان الصهيوني الإشكنازي واقعًا شرعيًا وجزءًا من الوطن العربي والمنطقة وصاحب الدور القيادي فيها! وهذا ما قصدته بمصطلح الاندماج المهيمن.

قد يوحي مصطلح التطبيع لمن لا يعرف الطبيعة التناحرية للصراع بأنَّ هناك إشكالية بين طرفين شرعيين مما يشجع على حلها وبقاء كل طرف على "أرضه". وهذا ليس الحال في فلسطين والوطن العربي. فالكيان الصهيوني الإشكنازي غير طبيعي وهو استعمار استيطاني رأسمالي اقتلاعي وتوسعي وأبيض معًا، ومن هنا فهو بلا شرعية وعليه، فالتناقض معه تناحري.

لا يتسع المجال هنا للحديث اللغوي عن تفسير التطبيع، بل إن التفسير اللغوي البحت هو الذي يأخذ المعنى بعيدًا عن السياسة والاقتصاد ...الخ. ومن هنا كان لا بد من نحت مصطلح يحمل مختلف المعاني المترتبة على التطبيع ليتضح الأمر على خطورته. فاللغة البحتة غير المسيسة هي ملاذ يساعد على إخفاء الحقيقة.

لقد استخدمنا هذا المصطلح للمرة الأولى عنوانًا لكتابنا: *اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة. قراءة في تخليع حق العودة*، وذلك في عام 2000. ولكنه عولج بإسهاب في كتابنا: *التطبيع يسري في دمك* الصادر عام 2010.

لقد قامت إيديولوجيا أو ثقافة، إن أردت تصويب المعنى، على أساسين:

- وجود أنظمة حكم في الوطن العربي هي من تصميم وتعيين وتنصيب وترسيم الاستعمار ومن ثم الإمبريالية، وبالتالي فهي بين أنظمة معترفة بالكيان قبل اغتصاب فلسطين وخاصة مملكتي آل سعود والهاشميين. إنه تطبيع موثق منذ عامْ 1918 و1919 لقبولهما بإقامة دولة يهودية في فلسطين ولتحل محل الشعب الفلسطيني، وهذا وعد أخطر من وعد بلفور. أما بقية الأنظمة التي أقامها الاستعمار فهي تشترك مع نظامي آل سعود والهاشميين في أن الجميع كان قد دخل حرب عام 1948، إما دون قرار في خوضها بل شكلانيًا وستر عورة، أو من لم يشارك أصلا. أي أن هذه الأنظمة ذهبت إلى الحرب بقرار الهزيمة. ولا يوضح هذا أكثر من أن قائد الجيش الأردني حينها كان جنرالًا بريطانيا هو جلوب باشا! فلكم أن تتخيلوا قائد جيش عربي لتحرير فلسطين هو من جيش بريطانيا التي خلقت الكيان الذي يغتصب فلسطين، وهذا وثّقه القائد الفذ من إربد عبد الله التل الذي حمى الشطر الشرقي من القدس. إن قيادة جندي العدو لجيش عربي تستدعي للمقارنة حالة مشابهة هي تقديم كيانات الخليج دعمًا ماليًا للمقاومة الفلسطينية على مدار عقود مع أن هذا الخليج هو تصنيع بريطاني أمريكي، فهل يُعقل أن هؤلاء التوابع تصرفوا من رؤوسهم؟ أم كان الهدف تخريب المقاومة بالمال، وحصل.
- والمكون الثاني هو الهزيمة بعينها، حيث رسخت أكثر في هذه الأنظمة والطبقة التي تمثلها بأن الدخول في حرب ضد الكيان لن يؤدي إلى غير الهزيمة.

ولذا، فإن الخروج من الصراع مع العدو لم يكن كما قد يعتقد البعض فقط بعد كامب ديفيد، أي بعد اتفاق كامب ديفيد 1979 بين النظام المصري والكيان الصهيوني، بل كان قبل ذلك بكثير رغم عدم الإعلان عنه، والخطورة في عدم الإعلان عنه.

أما على مستوى القوى السياسية والإيديولوجية فإن معظم الحركة الشيوعية العربية قررت الاعتراف بالكيان، وخاصة بعد اغتصاب فلسطين وارتكزت في هذا على أمرين:

الأول: سقوط السياسة السوفييتية في عهد ستالين في الاعتراف بالكيان ودعمه وتخيلها أنه سيكون قاعدة اشتراكية لها في فلسطين في مواجهة الأنظمة الرجعية العربية التابعة للإمبريالية.

والثاني: ارتكاز تبرير هذا التيار الشيوعي على كون الأنظمة العربية تابعة وعميلة للغرب.

إن المبرر السوفييتي هو تأكيد على تخلف فهم السوفييت للنظام الرأسمالي العالمي، أو/والانجراف وراء طموحات دولة عظمى حيث من أجل ذلك تدوس على شعوب بأكملها. وطبقًا لسيطرة

السوفييت على العديد من الحركات الشيوعية في العالم، فإننا لا نعتقد أن الحركة الشيوعية العربية هي التي أثرت على موقف السوفييت لصالح الكيان في مسألة كون الأنظمة العربية تابعة وعميلة بل العكس أي أن التأثير كان من السوفييت.

وهكذا، فإن استدخالات الهزيمة التي تلت اعتراف النظام المصري بالكيان ترتد في أصلها لما ذكرناه أعلاه. ولكن اعتراف النظام المصري فتح الباب على مصراعيه.

فاستدخال الهزيمة هو، كما أشرنا أعلاه، مشروع سياسي عملي في شل القدرة على المقاومة والدفاع تمامًا بل والترويج للهزيمة، ومن هنا تداخل العملي والنفسي معاً. ولذا فقد أخذ استدخال الهزيمة ثلاثة مستويات:

- استدخال الهزيمة رسميا لأية أنظمة أو طبقات حاكمة.
- استدخال الهزيمة من قِبل أحزاب ومنظمات وجمعيات ونقابات واتحادات مارست الاعتراف بالكيان والخروج الاجتماعي الثقافي من الاشتباك
- ولذا، بقي على الثورة المضادة دفع استدخال الهزيمة باتجاه كسر الطبقات الشعبية العربية، وهذا هو اليوم مركز الصراع الأشد.

أما تطبيقيا، فاستدخال الهزيمة يتمظهر في التطبيع الاقتصادي والثقافي والسياسي والنفسي والجنسي ...الخ.

موجة القومية الثالثة

المقصود بهذا المصطلح أكثر من مسألة أو معنى. إنه رفض لهيمنة الخطاب الغربي الرأسمالي، وبدايةً الأوروبي الذي يزعم بعنصرية أنَّ ما يحصل في أوروبا، تاريخ أوروبا الحديث هو تاريخ كل العالم وهو الزعم المسمى بـ "المركزانية الأوروبية". وتتكثَّف خطورة هذا الزعم عبر حقنه لمثقفي الصدى في المحيط، وخاصة في جزئه العربي. أولئك المثقفون الذين يرددون هذه المزاعم كحقائق لا جدال فيها. كل مثقف من فريق الصدى يروج لما جرى التهامه لها: مثقف ما بعد الحداثة يروج لنظرياتها ويعيد هندسة المجتمع لقبولها، ومثقف الدين السياسي يروج لمعنى المحافظية الجديدة ومن ثم الإبراهيمية، والمثقف اللبرالي يروج لثقافة الرأسمالية الغربية، ومثقف البورنوجرافيا واللزبيان والمثلية يروج لهذه الثقافة...الخ، بمعزل عن وعي هذه كلها ومعناها هناك وهنا.

ولأن الأنظمة العربية بين تصنيع غربي وبين تابع وبين أداة وبين عميل وبين مقاول تطبيق وتنفيذ مصالح ومشاريع الغرب في الوطن العربي فهي تسمح لهذه المزاعم بأن تسود في الوطن العربي كمسلَّمات. وبهذا تتطابق ترويجات المثقفين المتغربنين والمتخارجين مع تطبيق وإجراء الأنظمة لهذه المزاعم، وبالطبع يترتب على هذا ضخ ثقافي ومعنوي دوني، والذي نلخصه في استدخال الهزيمة والكفر بالعروبة وحتى تكرار التهجم والشتم ونسب كل ما هو سيء ورميه على العروبة. وتكون نتيجة كل هذا استسلام قطيعي لا يُقاوم أبسط التحديات. فالهزيمة النفسية تمتد إلى الهزيمة المجتمعية المادية.

دأب الخطاب الغربي على الزعم أن موجة القوميات في أوروبا الغربية في منتصف القرن التاسع عشر، أو ما أسماه عصر القوميات، بأن هذا عصر لكل العالم في حين كان هذا الأوروبي الغربي يتذابح على توسيع مستعمراته وواصل ذلك. فموجة عصر القوميات هي حصرًا أوروبية بحتة، ولكن تعميمها على العالم قد اتخذ شكل الاستعمار؛ فكيف يمكن تسمية تلك الفترة بعصر القوميات في حين أنه عصر القوميات الاستعمارية وعصر القوميات المستعمَرة والمقهورة. ولذا، فما ترتب على تلك الموجة من نمو صناعي، أي الثورة الصناعية، وتبني ديمقراطية سياسية في أوروبا وتوسيع حق الانتخاب تدريجيا...الخ، قد انعكس على بقية العالم نهبًا وقهرًا وقتلًا واحتجازًا للتطور. ومع ذلك لا يزال كثير من المؤسسات الأكاديمية في الوطن العربي يشرح هذه الموجة بانبهار غبي حيث لا يشير إلى الجانب الثاني من مفعولها. وحتى حين تدرّس هذه المؤسسات الأكاديمية الاستعمار لا تربطه كذلك بتوسع هذه الموجة استعماريًا، فيحصل انفصام في الوعي لدى الطلبة؛ أي الإعجاب بالثورة الصناعية والموجة القومية الأوروبية ورفض الاستعمار دون ربط أن هذه الموجة هي مولدة ذلك الاستعمار.

كانت هذه الموجة الأوروبية الأولى، بينما كانت موجة القومية الثانية في منتصف القرن العشرين مجسدةً في حركات التحرر الوطني في المستعمرات للتخلص من الاستعمار أو من عسف موجة القومية الأولى. كانت موجة القومية الأولى تعبيرًا عن نضج البرجوازية في البلدان الأوروبية لتوحيد السوق القومي من أجل مصالحها، ثم خلال وبعد إنجازه تحولت للاستعمار من أجل الأسواق والمواد الخام.

أمّا موجة القومية الثانية فهي تحررية منذ البداية، وهي، نعم، وعي الأمة لوجودها ومصلحتها في التحرر والوحدة. وعليه، فهي قومية مقاومة ودفاعية. والسؤال: هل تحمل في أحشائها بذور الشوفينية كالحالة الأوروبية؟ نعم. لكن ليس شرطًا أن تمارس ذلك بغض النظر عن الأسباب والمناخ الدولي. وهل يمكن أن تنحرف الطبقة الحاكمة الجديدة حتى عن مصالح الأمة وتتحول إلى وكيل للاستعمار؟ الإجابة: نعم. ومع ذلك يبقى السؤال: هل هذه الاحتمالات السلبية كافية لكي لا تحاول الأمم تحرير نفسها؟ يجادل البعض بأنَّ الأفضل هو القفز على المرحلة القومية إلى الاشتراكية. والإجابة: حبذا، شريطة أن لا يكون قفز مثقفين في هواء الكتب.

هنا علينا الانتباه إلى حقيقة أن الموجة القومية الأولى، أي الأوروبية، قد حققت لأوروبا ومن ثم باقي الغرب مستوى تطور اقتصادي إنتاجي صناعي وزراعي وتكنولوجي ضمن لها السيطرة على بقية العالم، سواء بالقوة الحربية (الناتو) والسيطرة على السوق الدولية (بمعنى استمرار اضطرار بلدان المحيط لتصدير المواد الخام إلى الغرب، أي المركز) واستيراد منتجات الغرب التي لا غنى عنها أو التي يتطلبها الاستهلاك الترفي للطبقات الرأسمالية استهلاكية الهوى، وهذا أبقى بلدان المحيط في حالة العجز والمديونية.

في المقابل، فإن موجة القومية الثانية، على أهميتها وضرورتها وإنجازها الاستقلال السياسي، لكنها في معظمها لم تنجز الاستقلال الاقتصادي حيث حلت الرأسمالية المحيطية المحلية مع الرأسمالية الاستعمارية، وهو ما تمظهر بإمساك السلطة بأيدي تحالف كل من الطبقة الرأسمالية الكمبرادورية والبيروقراطية والذي أنتج تبعية اقتصادية للغرب وانسداد أفق التنمية والوقوع في المديونية.

بكلام آخر، فإنه في حين حافظ الغرب عبر الموجة القومية الأولى على تفوقه في مختلف المجالات مما قاد إلى كل من استقراره الاجتماعي بدولة الرفاه. وحتى بعد التخلي عنها، بقي في المجتمع من الخدمات ومستوى المعيشة ما يقلل أو يهدِّئ أو يلجم دوافع الثورة والتغيير، ولا سيما أن الطبقات الشعبية، أو حتى المجتمع المدني، تسلك سلوكا انتهازيا وخصوصًا خلال الأزمات الاقتصادية حيث يدرك هؤلاء أن نهب المحيط هو في مصلحتهم المعيشية لأن لهم حصة من المنهوب ولذا يقفون موقفًا رجعيا. وهذا يؤكد أن موضع الثورة العالمية لن يبدأ من هذا المركز بل من تحدي المحيط للتبعية، فإن موجة القومية الثانية في بلدان المحيط فقدت زخمها وانتهت إلى التبعية للغرب مجددا، ولكن بوجه جديد ومن غير الحضور الاستعماري العسكري الغربي السابق، وهذا أخطر.

موجة القومية الثالثة هي الأكثر خطورة. فإذا كانت الموجة الأولى لصالح الغرب وضد المحيط، وإذا كانت الموجة الثانية مقاومة المحيط للاستعمار الرأسمالي الغربي، أي أن هجوم الغرب على المحيط لم يتوقف؛ فإن موجة القومية الثالثة هي توسيع هجوم الغرب، صاحب الموجة القومية الأولى ضد المحيط. هي هجمة الموجة الأولى ضد الثانية لتجزئة بلدان المحيط من داخلها على أسس إثنية مذهبية طائفية وحتى جهوية جغرافيًا. إنها موجة تحالف بين برجوازيات بعض بلدان المحيط، أي برجوازية الاثنيات كبرجوازيات كمبرادورية وطفيلية مع رأسمالية المركز من أجل الانفصال وتشكيل دويلات تابعة من الباب إلى المحراب. ولأنها هكذا، فهي ستكون رأس حربة ضد الدولة الأم والمنطقة، أي هي مشروع حروب لا تنتهي إلا ربما بالفناء. هذا شأن جنوب السودان وكردستان العراق وسوريا ولبنان وليبيا، وكوسوفو والبوسنة...الخ. ليس دور المركز الرأسمالي أن يدعم هذه الدويلات، بل التخطيط لتحرك برجوازياتها واحتضانها والضرب والعدوان لصالحها تحت غطاء حق الأمم في تقرير المصير أو تطبيق البند السابع لمجلس الأمن.

وكلما اتسع نطاق الموجة القومية الثالثة كلما شاهدنا عالمًا ملتهبًا وتدهورًا متجددًا في بلدن المحيط. وإذا كان احتجاز تطور المحيط في السابق قد تم على يد الاستعمار العسكري النهبوي المباشر، فهو الآن في الموجة القومية الثالثة، إنما يقتل نفسه بنفسه على يد مجموعات ضيقة الأفق مجبولة بالتبعية مأخوذة بنزعة الظهور القيادي الأنوي، وطبعًا مستفيدة من دورها هذا على حساب جماهير عمياء بينما تتحكم الإمبريالية بكل ثروات البلد.

"الوطن كمكان!"
لا، الوطن ليس مجرد مكان

المكان أسبق من الوطن، هو أقرب إلى الطبيعة. فهو ما قبل الدول والسياسة والملكية الخاصة والأمم والقوميات. هو الشق الآخر من المقولة الفلسفية الإنسانية التاريخية "المكان والزمان". ومع انتقال البشرية إلى السياسة عبر، أو بواسطة، أنماط إنتاج أثرت بها في الطبيعة أو الحيز فحوَّلته إلى فضاء تتحكم به تسحقه وتعيد إنتاجه، لكنه مع ذلك يبقى مكانًا.

ولم يتحول المكان إلى وطن إلا بعد انتقال البشرية إلى الاجتماع وتبلور الشعوب وتحول القبائل إلى أمم، ومن ثم تبلور الشعور القومي؛ وكل هذا مرتبط أساسًا بالصراع بين الأمم مما يخلق الوطنية إلى جانب المواطنة بالطبع.

تأسس التناقض على الملكية الخاصة بالمعنى الفردي، ومع تبلور الدول، لِنَقُل بدايةً في العراق قبل ستة آلاف سنة، تحوّل المكان الذي تُقام عليه الدولة أو الإمبراطورية إلى وطنٍ بمعنى حصره للمجتمع البشري الذي يعيش عليه ومنه. وبالتالي صار الدفاع عنه واجبًا. واشتد التمسك بالوطن نظرًا لتوسع دولة ضد أخرى، فصار لا بد من الدفاع عن المكان المتحول إلى وطن، وخاصة لأن البقعة التي تسيطر عليها دولة ما هي مصدر عيشها وبقائها. وعليه، فالدفاع عن الوطن هو دفاع عن الوجود في عالم المصالح والمطامع والصراع.

يشتمل الدفاع عن الوطن على كل الوطن، صغيرًا كان أم كبيرًا، وعلى كل قطعة منه مهما كانت مساحتها لأن الأمر أمر حق وليس أمر صفقة تُعقد.

بعض الكتاب والأحزاب، في زعم أنهم أمميون أو إنسانيون، يجادلون بأن الحرص على وجود وطن هو ضرب من الملكية الخاصة والشوفينية حيث يرفضون مسألة الوطن بحجة فهمهم الخاص للشيوعية والإنسانية. وهم بهذا يحرفون المسألة عن سياقها التاريخي والحَدَثي (من حدث).

لكن هؤلاء، والذي يمكننا تسميتهم "كوزموبولتيين"، لا ينتمون إلى وطن ولا إلى مشروع سياسي، وبالتالي يُعفون أنفسهم من أي صراع أو نضال دفاعًا عمّن طُردوا من وطنهم، وهذه حُجَّة مريحة لهم. فهم يتجاهلون أن احتلال وطن شعب معين هو بمثابة إفناء لذلك الشعب ولصالح شعب أو نظام معتدٍ.

في سياق النظر للوطن كَ "مكان"، وربط ذلك بأن الوطن هو ملكية خاصة، وبالتالي فالشيوعي يجب ألا يتمسك بالوطن/الأرض لأن الشيوعية تدعو إلى إلغاء الملكية الخاصة.

كما يتذرع بعض الشيوعيين بمقولة ماركس "العمال لا وطن لهم" مع أن المقصود بهذا أن كل العالم وطنهم، ولذلك قال للعمال: "أمامكم عالم كي تربحوه".

والحقيقة أن خطاب أل-لا-وطن هو:

- إما خطاب خبيث لتبرير اغتصاب طرف محتل لوطن شعب جرى طرده (حالة فلسطين).
- أو ناجم عن سذاجة وتخلف فكري نظري وانبهار بخطاب خبيث.

هذا ما جرى لكثير من الفلسطينيين (ومنهم كاتب هذه السطور في بدايات الوعي) الذين جرى تشويه وعيهم بأن الوطن ليس مهمًا حتى لو احتله الصهاينة لأن الاشتراكية تحل الموضوع. وبهذا جرت التعمية على حقائق هامة ومفصلية:

- لماذا قامت الإمبريالية بدعم الصهيونية لتحتل فلسطين وتقتلع شعبها مع أن اليهود أتوا من مئة قومية وكانوا يعيشون كمترفين، وحتى متحكمين بالثروة هناك.
- جرى اضطهاد اليهود في بلدان معينة، ولكن ليس الحل بأن يتم سحق الشعب الفلسطيني لصالح اليهود بل يجب حل قضاياهم في بلدانهم الأم التي جرى اضطهادهم فيها.
- كيف يمكن الوصول إلى حل اشتراكي في فلسطين مع كيان أقامته الرأسمالية/الإمبريالية وتدعمه بالمطلق حتى اليوم، وقادته يرددون بأنهم لن يُعيدوا للفلسطينيين شبرا، ومنظّروهم يقولون "سوف نحتل المنطقة من الوطن العربي الممتدة من الفرات إلى النيل"؟
- منذ مئة سنة والشعب الفلسطيني يعاني ويقاتل ويضحي وهذه كلها عذابات. وسوف يستمر في هذه المعاناة. والسؤال منذ السابق، ومنذ الآن وإلى أن نصل إلى الاشتراكية: لماذا يبقى الفلسطيني في كل هذا العذاب والتشرد والاضطهاد؟
- وطالما الوطن/الأرض للفلسطينيين، لماذا يقبلون بتقاسمها مع العدو بموجب حل دولتين، مثلا؟
- ولماذا يقبل الفلسطيني بحل دولة واحدة مع كيان استيطاني لكل إثنية منه وطنها الأصلي الذي غادرته وأتت هنا بالغزو الإمبريالي؟ وهنا يتضح أن طرح وتبني حل الدولة الواحدة مع المستوطنين في هذه الفترة هو تخدير للشعب كي لا يناضل، الأمر الذي يقطع الطريق على الوصول إلى دولة واحدة اشتراكية طالما مطلوب من الفلسطيني وضع السيف في غمده وترجّي الأمم المتحدة أن تعيده إلى وطنه. ولذا، فالدولة الواحدة هي رؤية للمستقبل بعد التحرير وضمن دولة عربية واحدة أو موحدة أو فدرالية.
- وحتى حينه، فمن يحق له البقاء في فلسطين من اليهود هم اليهود الأصليون، أي اليهود الفلسطينيون وغير اليهود الفلسطينيون يجب أن يعودوا من حيث جيء بهم وهم قادرون على ذلك ماليًا وجنسيةً، حيث يحملون جنسيات أوطانهم الأم ويورثونها لنسلهم. وهم حقا سيفعلون ذلك ومن يتبقى يُحل وضعه ضمن قوانين الدولة العربية الواحدة والمهم ألا يُحل وضعه على حساب أي فلسطيني ولا أية قومية أو إثنية في الوطن العربي.

نعود إلى الوطنية، فالوطنية تأتي غالبًا ردًا على تحدٍّ خارجي عدواني أو تحريضًا من أجل التجنيد للقيام بعدوان خارجي. والدفاع عن الوطن هو دفاع عن الوجود وليس من المنطق حصره في إطار ضيق هو الملكية الخاصة بالمعنى الفردي. ما من وطن يمكن تجزئته إلى ملكيات فردية، فحينها لا يعود وطنًا، بل يكون مكانًا.

إن النظر إلى الوطن كمكان يعني عدم الانتماء إليه ولا الدفاع عنه، وتركه حين الأزمات والاحتفاظ، بناء على حق المواطنة، بحق العودة إليه وقتما تعود ظروفه مريحة وهذا سلوك انتهازي. ولذا، يشعر المناضلون بأفضلية ما لأنهم دافعوا عن الوطن فما بالك بالشهداء الحقيقيين.

من بين من ركّزوا على المكان لصالح الوطن كان الفيلسوف ميخائيل أدورنو من مدرسة فرانكفورت. وأدورنو من أصل يهودي وهو منسجم مع حال اليهود الذين لا يعتبرون أنفسهم جزءًا من أيّة أمّة، حتى تلك التي يعيشون بين أفرادها، هم موجودون فيها بسبب اختلافهم عن الدين هناك وليس عن القومية. يعتبرون أن وضع اليهود الطبيعي هو المنافي، مؤمنين، وإن لم يعلنوا بوضوح، بزعم التوراة أنَّ اليهود طُردوا من فلسطين. والتوراة رواية غير تاريخية ولا تستند إلى أي وجود ملموس أركيولوجي، هذا طبعًا إذا كان يهوديٌّ من كندا هو من نسل يهودي في اليمن كان قبل 3000 سنة! لا ندري مثلًا على أجنحة أية خطوط جوية طار يهودي من فلسطين أو العراق أو اليمن قبل 3000 سنة إلى روسيا أو كندا! ثم قرر بعد 3000 سنة العودة إلى فلسطين بزعم أنها وطنه!

التوراة رواية أسطورية لا تاريخية ولا علمية، وليس شرطًا أن يكون أدورنو متطابقًا مع هذه الرواية ولكن المهم أنّه من منظّري نظرية المكان وليس الوطن. وقد تأثر الراحل إدوارد سعيد بأدورنو بقوله: "أنا اليهودي الأخير" وتنظيره بأن لا ضرورة للوطن. وهذا موقف يتناقض مع النضال الفلسطيني لحق العودة بغض النظر إن كان قد جادل ضد هذا الحق أم لا[16].

لقد وقع إدوارد سعيد في نفس المحظور الذي وقع فيه بسطاء الماركسيين، وإن كان وقوعه من مدخل مختلف. واللافت أن سعيدًا يمكنه تبني أل- لا- وطن فهو أكاديمي مرموق ويعيش في أمريكا، ولكن كيف نصرف أطروحته لدى ملايين المشردين منذ أكثر من سبعين عامًا بما عانوه من شتاء ثلج عام 1948 وهم في الكهوف وحتى العراء وفقدوا من قسوة الطبيعة أعزاءهم، هذا ناهيك عمّا فقدوه في أكثر من ثمانين مذبحة مسجلة ومعروفة وأقرّ بها مؤرخون صهاينة لبراليون ومتزمتون أمثال إيلان بابيه وبني موريس وأمنون راز كروكستين...الخ، وبالطبع سلسلة آلاف الشهداء من حينه حتى اليوم في النضال للتحرير والعودة. إن ترف سعيد مؤسف حقاً.

إن طرح حل الدولة الواحدة اليوم قبل التحرير، وهو بالمناسبة مطروح منذ مئة عام، هو تبرع بالوطن للعدو.

---

[16] – انظر عادل سمارة، إدوارد سعيد بين ديالكتيك النص والطبقة: يغطيه النقد وتحرجه السياسة ويحاصره الاقتصاد السياسي، في مجلة ***كنعان***، العدد 140، كانون الثاني 2010، ص ص. 84-139.

3

الاستعمار الاستيطاني.

ان مصلحتنا في الحياة المشتركة تفرض علينا ضرورة تجاوز القديم الذي شاخ وهرم وولى زمانه والانتقال الى مولود جديد اكثر تقدماً واهلية لخلق علاقات انسانية لنا جميعاً.

انه مشروع مستقبلي لكفاح مشترك نبني بواسطته مستقبلاً يكون كما نصنعه نحن بأيدينا وعقولنا لمصلحتنا الجماعية المشتركة، انه تغيير جذري وليس اصلاح سطحي لبنية الصراع الموروثة عن القديم المهترىء.

فالحقائق الملموسة الراهنة على ارض فلسطين التاريخية تؤكد ان سكانها اليوم اصليين ومستوطنين يشكلون كلاً واحداً من حيث مصلحتهم في البقاء على قيد الحياة، ولا يغير من ذلك كون النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها يقوم على الفصل والتمييز العنصري وسيطرة كيان المستوطنين على ارضها وشعبها الاصلي الفلسطيني.

ان عدم التجانس الذي اقامه الكيان الاستيطاني بين مصالح وحقوق طرفي التناقض الاساسي قد جرفهم نحو الانتحار الجماعي الذي يتوجب وقفه بترقية علاقة الطرفين وليس بانهائها عبر النفي المتبادل بينهما. وتعلمنا احداث التاريخ

وتجارب الأمم ان اقع
والتدمير المتبادل هو ا
ويتطلب استمرار ذلك ا
ارض فلسطين فان هذ
في بنية الكيان الاستع
ووظيفته الهيمنية على
في تفكيك تلك البنية ال
وانسانية وعديمة الو
اسباب الحروب والتد
حيناً وهبوطها حيناً
اعماق بنية الواقع ال

فتفكيك بنية الكيان و
الشرطي بين طبيع
العادل والدائم للصر
للدول والحل العاد
والوحدة العربية.

ان ادراكنا لكون ا
اساسيتين: الاولى
علاقة الانسان ب

انظر: سكان فلسطين ١ اصليين
ومستوطنين / هذه ورطة يحسن غدار
وانجح الضربة واسلموا لدعوة الجهاد !!!
اليوم ٢٥ حزيران ٢٠٠٠ اكتمال
٣٣ عاماً على نكسة التضليل

القومية الحاكمة والقومية الكامنة

يُقر مختلف، بل العديد من، المفكرين والساسة بالمرحلة القومية كمرحلة تعبرها مختلف الأمم في فترات زمنية متفاوتة من حيث فترة دخولها أو امتدادها أو كونها أممًا قديمة (الصين، الهند، العرب، الفرس) أو مُحدَثة (الولايات المتحدة ، كندا). لذا، ليس من السهولة بمكان توفر إجماع على تعريف القومية ولا، بشكل خاص، على الموقف منها. لكنها تبقى مرحلة في تطور الفكر السياسي.

ومع أن العالم لا يزال اليوم في مرحلة الدولة القومية، إلا أن الكثير من القوى والإيديولوجيات تقف من القومية، بمختلف توجهات المدارس والنضالات القومية، موقف العداء المطلق كما تفعل الحركة التروتسكية هادفة من وراء هذا الموقف، الذي يبدو فكريًا نظريًا، لخدمة الكيان الصهيوني الإشكنازي. فهي تعلم أن تحرير فلسطين هو عروبي في التحليل الأخير، ولذا تناصب المسألة القومية عمومًا العداء من أجل تشويه المسألة القومية العربية، وتغطي ذلك بقراءات مشوشة ومشبوهة لموقف ماركس من القومية وهو الموقف المحكوم بالظرف الأوروبي في حينه، وخاصة دور القوميات الأوروبية في موجة القومية الأولى كموجة استعمارية. وفي هذا تلتقي التروتسكية مع الإمبريالية في عدائها للقومية العربية ودعمها للكيان الصهيوني.

كما يقع الكثير من الساسة والمثقفين أيضًا في مغطس الخلط بين القومية والشوفينية، حيث يُعمِّمون الشوفينية على أي نضال قومي. وهذا اتضح في التقارير والتعليقات والتحليلات الإخبارية والإعلامية عموما عن الحرب الدفاعية الروسية ضد أوكرانيا، حيث جرى الخلط بين خبث وبين جهل وبين وعي بين إيديولوجيا النازيين/الجدد القوميين الشوفينيين الأوكران وبين القومية عمومًا ووصفهم بالقوميين وفقط مما ساهم في الخلط النظري/السياسي.

فالقومية، وخاصة في بلدان المحيط المستعمرات والمستقلة حديثًا، هي إيديولوجيا تحرر وطني تضم معظم الطبقات الاجتماعية غير ذات المصلحة مع المركز الرأسمالي الإمبريالي. وفي هذه الحالة من الخبل نعت القومية بأنها شوفينية أو رجعية.

قد يقول البعض إن التحرر الحقيقي طبقي، أي على يد الطبقات الشعبية ولصالحها، وهذا صحيح. ولكن، في مرحلة التحرر الوطني والتحرير يمكن إنشاء تحالف واسع على مستوى قومي وخلال النضال يفتح الشعب الطريق للأكثر صدقا وفاعلية وجذرية.

تكمن أهمية المسألة القومية في أنها تخص الأمة بأجمعها، وبالتالي هي مختلفة من حيث علاقتها بالمجتمع المحدد عن الكثير من النظريات التي يمكن أن تبقى في المجرد وبالتالي ليس شرطًا أن يتعاطى المواطن معها أو يمسه كثيرًا تعاطي مواطنين آخرين بها.

نقطة نقاشنا هنا في اتجاه آخر، في ممارسة الانتماء القومي على أساسه الطبقي، وتحديدًا ما أزعمه بأن أساس الموقف القومي هو طبقي. ومعروف بالطبع أن مجرد مناقشة المسألة القومية من مدخل طبقي هو أمر جدلي جدًا، يُثير نقاشًا ويثير زعمًا بالتباس فكري وحتى تُهمًا بالخلط.

لقد أشار ماركس إلى هذه المسألة فيما يخص التجربة الأوروبية الغربية، أو ما أُسمي عصر القوميات، نسميها موجة القومية الأولى. حينها أصرّ على أن القومية سلاح بيد البرجوازية. وكان هذا الاستنتاج طبيعيًا لسببين على الأقل:

- الأول: لأن للطبقة البرجوازية مصلحة في السيطرة على السوق القومي من أجل تسويق بضائعها في سوق محمية لها. وهذا بالطبع رغم تبني الأنظمة الرأسمالية هناك الشعار اللبرالي المزيف حرية التجارة. طريف هذا الموقف المستمر حتى اليوم، أي التغني بحرية التجارة إلى جانب التمسك العملي بالحماية! وهذه واحدة من أكاذيب رأس المال الكبرى ولكن المحاطة بهالة من خطاب بليغ مزيف.
- والثاني لأن الثورة الصناعية، وفي سياق تطورها التقني دفعت بالبرجوازية للبحث عن أسواق خارج السوق المحلي، سواء للتصدير أو للبحث عن المواد الخام وتصدير رأس المال، واليوم تصدير رأس المال العامل الإنتاجي والاستثمار الأجنبي المباشر...الخ؛ الأمر الذي أدى إلى حروب بينْ-أوروبية في منتهى الوحشية على المستعمرات، وبالطبع ضد شعوب المستعمرات أيضاَ، لتكون مرحلة الاستعمار الرأسمالي الغربي الأكثر دموية في التاريخ، وقد يكون لنا الزعم بأن الإنسانية لن تسمح لاحقًا بمثلها. من أجل هذا كان لا بد للبرجوازية أن تستخدم الشعور القومي لدى الطبقات الشعبية وكأنها تدافع عن الأمة، وهو استخدام خبيث لا يسمح ببساطة بأن يرفضه أحدٌ حيث يبدو كمن يتولى يوم الزحف! في حين هو مجند للحفاظ على نهب البرجوازية للأمم الأخرى.

من اللافت أن ما سعَّر الحروب الأوروبية/الأوروبية كحروب أوروبية/أوروبية وحروب في المستعمرات على هذه المستعمرات هو أن مستوى التطور الاقتصادي، وتحديدًا الصناعي، في أوروبا الغربية كان متقاربًا ولا يزال وهو ما خلق دافعًا للتصارع على الأسواق.

وهذا يفتح على مسألة هامة لدى الاقتصاديين في مدرستي التبعية والنظام العالمي اللتين تتقاربان في قراءتهما لأسباب لَحاق اليابان بأوروبا ومن ثم استنتاج مقولة "لا يابان بعد اليابان"؛ بمعنى أن أوروبا لن تسمح بتطور مناطق أخرى رأسماليًا، أي سوف تحتجز تطورها، وأن اليابان أفلتت في ظرف خاص، ولذا يمكننا تغيير هذا الاستنتاج، على ضوء التطور المتوازي لأوروبا الغربية، بأن قرار أوروبا هو: "لا أوروبا بعد أوروبا".

يلعب الاستعمار والتخلف والتبعية دورًا بارزًا، بل حاسمًا، في تطور المسألة القومية في المستعمرات. فإذا كانت أوروبا الغربية قد تطورت اقتصاديا ومن ثم اجتماعيا بدرجة كبيرة من التمحور على الذات والتحكم بالفائض وتحقيق معدلات تشغيل عالية، وتوفير أجور مقبولة حياتيًا وليست بالضرورة مقبولة من حيث كونها أجورًا، أي نتاج استغلال، فهذه أمور لم تتواكب مع المد القومي في المحيط.

فالاستقلال القومي للمحيط كان بشكل أساسي استنهاض الثقافة القومية والهوية القومية لمواجهة التحدي الذي يتخذ شكلا قوميا، وربما دينيا ثقافيا، بينما هو أساسًا اقتصادي بأدوات عسكرية وثقافية وهدفه التراكم، أي نهب فوائض بلدان المحيط وحتى ثرواتها الطبيعية.

لذا، ما إنْ طُرد المستعمِر سياسيًا حتى واجهت البلدان المستقلة حديثًا معضلة أن الاستقلال سياسيٌّ فقط. حينها عادت كل طبقة للبحث عن مكانتها الاقتصادية فكان لهذا تأثيره الطبقي الحاسم على المسألة القومية وخاصة في الوطن العربي.

حتى اليوم على الأقل، لم يُعلن نظام حكم عربي أنه ضد القومية العربية، ولكن معظم هذه الأنظمة مارست مواقف عملية ضد الوجود الجسدي للشعب العربي، ودخلت حروبًا في ذيل المستعمِر لتدمير قُطريات عربية واستخدمت جامعة الدول العربية لتبرير هذه الحروب ولاستدعاء الناتو لتدمير قطريات عربية كما حصل ضد العراق 1991 و2003 (شاهد الفيديو: https://youtu.be/FOFY5oTgwkw)، وضد لبنان حينما طلبت ثلاث دول عربية من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني الإشكنازي مواصلة العدوان على لبنان لتدمير وتصفية حزب الله، واستدعاء الناتو لتدمير ليبيا كما حصل، والاستماتة (خلال عامي 2011 و 2012) لتدمير سوريا.

ملخص القول إن هذه الأنظمة، بما هي تمثل البرجوازية الكمبرادورية العربية التابعة، تمثل القومية الحاكمة التي هي قُطرية جوهريًا ومعادية للأمة العربية والوحدة والتطور والتكامل الاقتصادي العربي، ومع ذلك تزعم أنها قومية. ومن هنا كان طبيعيًا وصفها بالقومية الحاكمة التي هي جوهريًا قُطرية.

وفي الجانب الآخر، فإن الانتماء القومي للطبقات الشعبية هو الانتماء الحقيقي، ولكنه كامن، بمعنى أنه ممنوع من التعبير عن نفسه ديمقراطيًا، بمعنى أنه لو كان له حق الاختيار لاختار الوحدة العربية. فما هو المانع الذاتي الذي يمنع عامل بلا عمل في مصر من العمل في الخليج؟! إن توسيع شبكة تشغيل عربية يخلق طبقة عمالية موحدة ويشكل قاعدة طبقية للمشروع الاشتراكي العربي، وهذه قوة القومية الكامنة ومصدر الرعب للقومية الحاكمة. ولذا يتم استبدال العمالة المصرية في الخليج بعمالة من جنوب شرق آسيا، لأن هؤلاء مؤهلون لتقبُّل القمع أكثر من العمال العرب الذين يمكن أن يطالبوا بشروط أفضل بحكم الرابط القومي.

تشكل المصلحة المادية الحياتية والمستقبلية للطبقات الشعبية العربية، والتي مآلها إلى الاشتراكية والوحدة، عاملًا (بل هو الأساس) للتطوير العصري والطبيعي لمختلف أسس تكوين الأمم، بما هو العامل الأكثر دينامية اليوم وهو المصلحة المادية للطبقات الشعبية في الوحدة أو الاتحاد العربي، لأنه يُعيد إليها حقها في الثروة العربية التي تتقاسمها أنظمة القومية الكامنة، وإن كان تقاسمًا لا متكافئًا. فما تحصل عليه أنظمة العجز العربي لا يساوي شيئًا مقارنة بما تحصل عليه دول الريع النفطي، ولكن الطرفين ينهبان حقوق الأمة وخاصة حقوق الطبقات الشعبية، كل طرف حسب فرصته. وبالطبع، فإن ما يحصل عليه حكام النفط من ريع هو الأقل مقارنةً بما تحصل عليه الشركات النفطية الغربية.

بقي أن نشير إلى أن أكثر طبعات القومية وضاعة هي ما نسميه الموجة القومية الثالثة، والتي هي تصنيع من أنظمة المركز الرأسمالي مستخدمة كمبرادور المذاهب والإثنيات والطوائف (ولهذا حديث آخر في هذا الكتاب).

الأنجزة (منظمات غير حكومية) وحكومات غير حكومية

ليس هذا المصطلح في الفلسفة ولا الأدب أو الاجتماع ولا الاقتصاد الإنتاجي، بل هو مصطلح سياساتي، أي في السياسة العملية وليس التخطيطية النظرية. هذا ما قصدته من نحت هذا المصطلح أي الأنجزة في وصف المنظمات غير الحكومية وهو مأخوذ من التسمية باللغة الإنجليزية Non-Governmental Organizations NGOs. ولعل ما يجب البدء منه حين تناول هذا المصطلح، وإن جاء في حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي الذي هدف إنقاذ الإنسانية وبين المعسكر الرأسمالي الذي قام على البربرية وهزم الاشتراكي إلى حين من الدهر، ورغم أنَّ المقصود به إخفاء الوجه القبيح للرأسمالية في حقبتي الإمبريالية والعولمة، إلا أنَّ الخطر فيه أنه مصطلح يخفي عكس معناه المعلن، مما يخدمه، أي هذا الإخفاء، في كونه سياسة سيئة وعدوانية وإحباطية وامتصاصية وفاشلة بقصد. أي أنه خبث رأسمالي إمبريالي موصوف، وبالطبع صار مكشوفًا في الوقت نفسه، أو لاحقًا، لكنه محظوظ بتطامُن المتلقي لأموال هذه المنظمات سواء من الأفراد أو الأحزاب أو حتى حكومات دولٍ تغض الطرف عنه مصلحيا وفسادًا.

بدأت هذه المنظمات بتسمية "منظمات طوعية" ثم تحولت إلى منظمات غير حكومية. وهي إفراز دائرة رسمية في بلدان ما تسمى "المانحة" هي وكالة التنمية لما وراء البحار (ODA- Over Seas) Development Agenc. وتركزت أدبياتها على مزاعم التنمية وحقوق المرأة والمهمشين واجتثاث الفقر والدمقرطة والمجتمع المدني...الخ وبالنتيجة بعد نصف قرن لم يتحقق هذا بل تحقق في ما تحقق إلحاق العديد من يساريي ومثقفي المحيط بالمركز وهذا ما كتب عنه أحد ضواري الفكر الإمبريالي مستشار الأمن القومي في أمريكا زبجنيو بريجنسكي الذي أكد على ضرورة استقطاب وخصي المثقفين القوميين في بلدان المحيط لأن هذا يسحب فتيل التوعية والشحن الثوري المضاد للإمبريالية من الطبقات الشعبية.

على أنَّ كل هذه الشعارات، غير الحكومية، لم تُخف أنَّ هذه المنظمات هي في بداية ونهاية أمرها حكومية جدًا أي مرتبطة بسياسات حكوماتها. أي أن تسميتها غير حكومية هو كذب بلا مواربة وحتى المنظمات التي لها توجهات يسارية في الغرب فهي لا تعمل في المحيط بمعزل عن عيون مخابرات بلدانها التي تحدد متى تسمح ومتى تمنع نشاطها في جمع وتحويل التمويل مما يجعل نوايا اليسار الحسنة تحت أنظار مخابرات الغرب الرأسمالي المعادي للمحيط. ولعل أفضل تعبير عن هذا ما قاله وما جرى مع المفكر الماركسي اليوناني إرجيري إيمانويل الذي كان يدعم منظمات يسارية تدعم الجبهة الشعبية في سبعينيات القرن الماضي.

فالغرب الرأسمالي ليس أكثر من مشروع للتراكم، أيًّا كان الأسلوب والموقف والظرف، وهو حين يقدم مساعدات ما، يكون قد أجرى لها دراسات جدوى اقتصادية وثقافية وسياسية ونفسية واستراتيجية بعيدة المدى للتأكد بأنَّ جدواها عالية وغير قابلة للتأثر بأدنى نسبة من الحساسية السالبة.

لقد مر استخدام منظمات الأنجزة في عدة مراحل منذ بداية تخليقها في فترة الحرب الباردة. فقد بدأت تحت غطاء "إنساني" الهدف منه دخول بلدان المحيط/الأطراف بوجه مساعدات إنسانية بينما السبب في هذا الاسم المموَّه هو إخفاء الوجه القبيح للأنظمة الرأسمالية الإمبريالية الغربية كوجه استعماري له تاريخ وحشي استغلالي أسود. كان أحد أهداف هذه المنظمات منافسة الوجه الإنساني للكتلة الاشتراكية، كما أشرنا أعلاه، أي أنها وُجدت كفرقة في الحرب الباردة.

وبعد تفكك الكتلة الاشتراكية أخذت هذه المنظمات في الكشف عن وجهها وأخذ يتضح دور الأنظمة الغربية في إدارتها. فهي وإن بدأت مثلًا في الأرض المحتلة عام 1967 وذلك عام 1975 ومثال عليها المنظمة الهولندية المرتبطة بالصهيونية (NOVIB) التي بدأت في القدس من خلال الملتقى الفكري العربي، حيث كانت تلك بداية تسلل التمويل إلى الأرض المحتلة تحت غطاء خطاب التنمية.

أخذت هذه المنظمات بالتسلل إلى المنظمات اليسارية لتحويلها من النضال الوطني والطبقي ضد الاحتلال كمنظمات قاعدية شعبية إلى مجموعات تتمول من الخارج وتفتتح مكاتب وتوظف أشخاصا بأجور أعلى بكثير من دخل نظرائهم في مؤسسات محلية وهذا ميَّع من كان مناضلًا وغيَّر في خطابه ليصبح رطانة تنموية لا تترتب عليه أية تنمية. ومع تكاثر هذه المنظمات وموظفيها، يمكننا القول إن هؤلاء أصبحوا فئة اجتماعية تعتاش من عائدات غير منظورة وهذا قادهم بالطبع إلى تبرير سياسات وأعمال هذه المنظمات، ليس لأن أعمالها في خدمة المجتمع وليس لأنها أعمال تنموية بل أساسا لأنها مصدر رزقهم ومعاشهم!

هذا إلى أن كشفت هذه المنظمات عن وجهها المرتبط بالأنظمة الغربية فأخذت تشترط في التمويل ألا تذهب أية أموال إلى ما يسمى "الإرهاب" والمقصود بذلك العمل الفدائي الفلسطيني وأخذت تشترط لتمويل منظمةٍ ما أن تُوقِّع إدارة المنظمة على تعهد بعدم تمويل "الإرهاب"! وهذا خلق حالة من التواطؤ بين كثير من هذه المنظمات حيث وقَّع البعض علانية والبعض سرًا ولم يعد بوسعنا معرفة ذلك بدقة. أما منع تمويل "الإرهاب" فوصل إلى عدم تمويل مجالس بلدية أو قروية لأن بها أعضاء من حركة حماس ولاحقا الجبهة الشعبية ومضى ذلك الإذلال إلى رفض تصليح بناء مدرسة لأنها تحمل اسم شهيد فلسطيني استشهد قبيل عام 1948 "الشهيد سعيد العاص".

ورغم كل ما قدمته إدارة كثير من هذه المنظمات من مرونة، إلا أن الاحتلال قام بإغلاق العديد منها في هذا العام 2022 بحجة أنها مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين!

إذن الشق الأول في دور منظمات الأنجزة هو التمويل الأجنبي، وهو الأساسي من مشروع الأنجزة. أما الشق الآخر فهو أهل مكان/بلد إجراء هذه السياسة أي تجنيد محليين لحمل مشروع الأنجزة لاختراق بلدانهم. فاختراق طروادة يشترط وجود حصان طروادة، أمّا الخطورة فهي في وصول هذا الاختراق إلى مرحلة وجود وتوفر إسطبل طروادة. بعض هؤلاء يعرف وبعضهم لا يعرف خطورة هذه المنظمات.

من المهم الإشارة أن هذه المنظمات غير حكومية تجاه حكومات بلدان المحيط التي تعمل فيها بمعنى أنها حكومية في البلد الأم، حيث تنفذ سياسات تلك الحكومات في بلدان المحيط بينما لا

تجرؤ حكومات المحيط على التحكم بهذه المنظمات الأجنبية وحتى بتوابعها المحلية، ومن هنا جوهر لا حكوميتها. ولكنها حالة من "اللاحكومية" في منتهى الخطورة. فـ"اللاحكومية" لا تعني هنا الاستقلالية ولا تتعلق بالحرية والديمقراطية بل تتعلق بتحرر هذه المنظمات من رقابة الدولة المحلية التي يُفترض أنّها ترعى مصالح شعبها. وهذا يكشف عن انتقاص علني لسيادة دولة التلقي في المحيط.

ولكن، لماذا تغض الحكومات المحلية الطرف عن انتشار وهيمنة منظمات الأنجزة؟ هناك عدة أسباب منها أن هذه الحكومات هي نفسها تحصل على بعض المساعدات من أنظمة المركز الغربي بشرط أن لا تعيق منظمات الأنجزة، وبعضها يتلقى من هذه الأنظمة والمنظمات رِشى مالية وخاصة من هم في مركز اتخاذ قرار تسهيل عمل هذه المنظمات. هذا رغم أن حكومات المركز صرَّحت بأنها لم تعد تقدم "مساعدات" للحكومات فقط بل أيضا بشكل مباشر خارج نطاق الحكومات إلى منظمات الأنجزة وهذا انتقاص من سيادة هذه الأنظمة التي لم ترفض ذلك لأن بنيتها تابعة أصلا.

لقد ظل ولا يزال هناك من يجادل بأن هذه المنظمات تقوم بأدوار مفيدة وبأنّها ليست مرتبطة بالمانحين، وبأن نقدنا مبالغ فيه...الخ إلى أن حصل المثال التالي حيث اضطر نظام مبارك في مصر (مناورة لإرضاء الرأي العام) لاعتقال رئيس مركز ابن خلدون، سعد الدين إبراهيم، ثم أُجبر على الإفراج عنه بأمر من الولايات المتحدة! وانتهى الجدل لدى كل ذي عقل، حينما أُذلَّت حكومة "الثورة" وبرلمان قوى الدين السياسي لنظام محمد مرسي للإفراج عن 19 جاسوسًا أمريكيًا من الأنجزة وتكريمهم بالسفر بطائرة خاصة إلى بلدهم! وهذا شاهد من كثير.

لا شك أن كثيرين لا يحبون هذه المكاشفة، ولا شك أنَّ أكثر منهم ممن يقولون كيف نعيش، وماذا نفعل؟ وفي هذا معنىً. ولكن، من يقرأ واقع هذه الظاهرة ليس لديه مكتب تشغيل، كما أنَّ على كلٍّ ممن يعملون في هذه المنظمات أن يجيب على سؤالين:

الأول: هل بوسعه/ها التخلص من وحش الاستهلاكية الكامن في بطنه وليس في عقله؟ لأن هؤلاء أصبحوا فئة ذات دخل عالٍ نسميها فئة الدخل من العائدات غير المنظورة بما هي من عمل خدماتي لا إنتاجي وهي خدمات تتحول في أوقات ومن أشخاص ما إلى تقديم خدمات إخبارية تنحط إلى مستوى التجسس، وذلك منوط بقوة المرء من الداخل وجاهزيته لترك العمل حين يصل الأمر إلى هنا.

والثاني: هل يقوم هذا المشغَّل بالترويج لهذه المنظمات في علاقاته الاجتماعية، أم يفتح صدره للناس المقربين على الأقل بالقول: أماكن وسخة ولكن مضطرون.

ومن بين أخطر منظمات الأنجزة تلك التي تخصصت في اختيار مثقفي اليسار، كما أشرنا أعلاه، وخصيهم/ن ليتحولوا إلى يسار الرأسمالية في حقبة العولمة. وكذلك المنظمات النسوية التي تشرح للنساء في المحيط وخاصة في فلسطين، بأن النضال القومي ليس شأن المرأة لأنَّ الرجل هو الذي يرث كل شيء! وكأن المرأة حين تنعزل حتى عن العمل الوطني تصبح أقوى اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا!

لقد أثبتت السنوات الأخيرة وخاصة السنوات التالية للربيع/الخريفي العربي من الحراك والتحريك أو الثورة المضادة والثورة في الوطن العربي أنّ للاختراق مداخل وأنواعًا وبأنَّ الأنجزة هي اختراق معلن وهو أمر خبيث يعني للبعض أنَّ علانيته تعني براءته!

بقي أنْ نختم بأن منظمات الأنجزة لم تفعل التنمية، وبأنَّ المراكز الثقافية الغربية تجند مخروقين/ات وبأن سفارات الغرب الرأسمالي مؤسسات تدمير إلى درجة إسقاط دول، وعليه، أما آن لوعينا أنْ يترجل، فيقاطعها جميعَها طالما أنَّ الحكام عبيد لها.

الحكومات غير الحكومية

هي الوجه الخبيث الآخر للأنجزة وأقصد بها الدول أو حكومات الدول الغربية التي ليس لها تاريخ استعماري، على الأقل في الوطن العربي، حيث جرى استخدام هذه الحكومات وقيامها هي نفسها أيضًا بفرز منظمات أنجزة باسمها، وأقصد هنا الدول الإسكندنافية: السويد والنرويج والدنمارك. وهذه الدول تنفِّذ نفس سياسات أنظمة المركز الغربي الرأسمالي الإمبريالي ولكن تحت يافطة أنها لم يكن لها تاريخًا استعماريًا في الوطن العربي فتغدو مقبولة، أي هي تُستخدم من قبل الدول الإمبريالية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة.

مثلًا، عقدت منظمة سويدية، قبل أكثر من اثنتي عشرة سنة، مؤتمرا نسويا في جمعية إنعاش الأسرة في مدينة البيرة بالأرض المحتلة كان جوهره تحريض النساء أمهات أو زوجات الشهداء ضد العمل الوطني بحجة أنه يؤدي إلى معاناة المرأة! كما أن الدنمارك هي مقر منظمة "كوبنهاجن" للتطبيع، وبدورها خلقت النرويج منظمة "فافو" غير الحكومية وهي تزعم أنها تابعة لاتحاد العمال النرويجي حيث قامت هذه المنظمة بمسح اجتماعي اقتصادي شامل للضفة الغربية وقطاع غزة في الثمانينات من القرن الماضي حيث كان "إنجيل" تسوية أوسلو بما وفره من معلومات تفصيلية. لذا أطلقت على الفئة الأولى الأنجزة، وعلى الثانية الحكومات غير الحكومية.

لكن حكومات هذه البلدان، وخاصة بعد تأزم الرأسمالية في حقبة العولمة وزيادة سيطرة الولايات المتحدة على العالم قررت الانضواء المباشر في الحرب على الأمم الأخرى، لذلك شاركت النرويج الحرب القذرة ضد العراق عام 1991 وعام 2003 وضمن مشاركتها توفير نظارات الرؤية الليلية لجيش العدوان الأمريكي، كما شاركت هذه الدول الثلاث في قصف ليبيا عام 2011 لتدمير البلد وتسليمه لقوى الدين السياسي المتخلفة والفاشية.

لقد عوضت هذه الأنظمة للإمبريالية تقصيرها في تقديم خدمات مبكرة الثورة المضادة.

أسلحة الإبادة/ الإهلاك البشري

وجدت من المفيد نحت هذا المصطلح "أسلحة الإبادة/الإفناء البشري" ليس لنفي مصطلح أسلحة الدمار الشامل بل لأن لهذه الأسلحة دور مختلف فالأسلحة النووية هي ضد الإنسان والأماكن والطبيعة، ولكن أسلحة الإفناء الشامل مصممة في الواقع ضد الأشخاص وصممها الذين يهدفون إلى كسب الأرض والثروة بعد ذلك؛ أي أن الرأسمالية الإمبريالية الأمريكية كان هدفها، ولا يزال، ثروات العراق (وخاصة نفطه) وليس حرقه مثل هيروشيما. وهذا ما حصل ضد العراق خاصة، ولا سيما في معركة الجيش العراقي لمطار بغداد بعد أيام من احتلال العدو الأمريكي له ثم قام الجيش الأمريكي باستعادته حيث أبيد الجيش العراقي بأسلحة تُهلك الأفراد فقط!! وُجد البشر مختنقين مثل الحشرات. أما مواقع النفط فلم يمسسها شيء، بل تمت استباحة كل الوزارات العراقية ما عدا وزارة النفط التي حماها الجيش الأمريكي.

وعلى نطاق أوسع، فإن أي استعمار لا بد أن يكون بالقوة. ولذا، فإن ما حصل في تاريخ الاستعمار منذ قرون، وبشكل خاص حتى احتلال العراق وليبيا وأجزاء من سوريا، جرت في أثنائه إبادة البشر والاحتفاظ بالثروات، فالإفناء الشامل ليس فقط ضد الجيوش بل ضد أكبر عدد من المواطنين. ورغم الحديث عن أكثر من مليون عراقي قُتلوا جراء الحرب واليورانيوم المنضّب، والقتل المجاني على الحواجز والقتل للمتعة، لم يتم بعد إحصاء عدد الليبيين الذين قتلوا في غارات الناتو، ودمرت البنية التحتية والمدن، لكن حقول النفط ظلت آمنة.

في العراق، تم تدمير ونهب آثار حضارة عظيمة، لكن النفط لا يزال آمنًا ومحميًا، حيث تستخدم الولايات المتحدة وتركيا وكردستان العراق السفن الغربية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات التي تنقله إلى الكيان الصهيوني الإشكنازي والدول العربية التابعة، ومن هناك إلى السوق العالمية. أما أرباحها فيتقاسمها الجميع، لكن لا نصيب للشعب العراقي الذي فقد مليون مواطن وأكثر من المواطنين الأبرياء.

وفي الوقت نفسه، لم يضع النظام الطائفي الذي جلبه الاحتلال ونصَّبه أية سياسة تنموية بل جعل البلد ساحة نهب وفساد وزكّى سياسة الحرب الطائفية حيث يتذابح الشعب بشكل مجنون وخاصة الشباب العاطلون عن العمل والمحشوّون بإيديولوجيا الدين السياسي ضمن سياسة مشتركة من قبل الإمبريالية وهي ما أسميها الاستشراق الإرهابي، وهي الطبعة الجديدة للاستشراق، وهي السياسة التي جسدتها بشريا الأنظمة الحاكمة العربية وأحزاب الدين الإسلامي السياسي وخاصة الإخوان المسلمين الذين قدموا مئات آلاف الإرهابيين مموَّلين ومدرَّبين على الإرهاب ومسلحين ومحشوّين بإيديولوجيا القتل الطائفي البغيض لإسالة الدم من بغداد إلى دمشق فصنعاء فطرابلس الغرب!

في هذا السياق، لا بد من ذكر تنظيرات القس الإرهابي مالثوس الذي اقترح الحروب والمرض لتقليل عدد السكان وخاصة الفقراء، وجاء إثره أو على خطاه وزير الخارجية الأمريكي الفاشي الأسبق هنري

كيسنجر الأمريكي من أصل يهودي والذي ينادي بالحرب ضد شعوب العالم الثالث لتقليل عددهم إلى الثلث. كلا المجرِمَيْن الرأسماليين الاستعماريين يريدان الأرض والثروة لا البشر. وربما إذا عقدنا مقارنة بين مالثوس وكيسنجر وزعيم داعش أبو بكر البغدادي وأسامة بن لادن زعيم القاعدة لا نعتقد أنهما كانا يريدان قتل ثلثي العالم، ولكن بما أنهما أدوات للاستشراق الإرهابي فإن الدم الذي أرادوا سفكه (وفعلوا) هو الدم العربي، ومن هنا خدمة هؤلاء للكيان الصهيوني.

أسلحة الإهلاك البشرية Weapons of Human Annihilation: أفضّل إطلاق هذا المصطلح على ما يُدار ضد الوطن العربي منذ ربع قرن حتى الآن. وأعتقد أنه أدق من مصطلح الدمار الشامل. ذلك لأن سلاح الدمار الشامل يقضي على الإنسان والثروة والطبيعة معا. ولذا صار استخدامه شبه محظور بعد المرة الأولى من قبل الإجرامية الأمريكية. ويعود السبب الأساس في حظره إلى تمكُّن الاتحاد السوفييتي من إنتاج نفس السلاح مما خلق توازن الرعب.

لكن ما استُخدم ضد العراق وليبيا، سابقًا، وضد سوريا واليمن، اليوم، هو نمطان من السلاح هدفهما إهلاك البشر والاحتفاظ بالأرض والثروة.

استُخدم السلاح الأول في العراق حيث حرصت الإمبريالية الأمريكية على إهلاك ما أمكن من الشعب العربي في العراق بينما حافظت على النفط. وفعلت الإمبريالية عبر الناتو الأمر نفسه في ليبيا حيث يُباد الناس كالحشرات. بل إن الإمبريالية الغربية تخطط لاحتلال مجدد لليبيا للحفاظ على حقول النفط، بل تم تدمير حضارات في سوريا والعراق. ويتم تهريب نفط العراق بمحاصصة أمريكية تركية وسمسرة من نظام برزاني في كردستان العراق. وتقوم الشركات الغربية ببيعه للكيان الصهيوني وقطر ومن ثم إلى عموم السوق الدولي. بينما الشعب العراقي، عربًا وأكرادًا، يُحرم من عوائد نفطه لأنها تذهب إلى مستخدمي السلاح الثاني في الإهلاك والإبادة، أي تنظيمات الإرهاب وخاصة داعش.

الهيمنة الثالثة

ارتكزت في نحت هذا المصطلح على أطروحة الهيمنة لأنطونيو غرامشي الذي رأى أن الطبقة البرجوازية لوصول حكمها إلى الاستقرار، تحرص على تحويل أو انتقال حكمها من السيطرة بمعنى قوة القمع المباشر إلى الهيمنة حيث يتم تشرُّب الطبقات الأخرى لأيديولوجيتها كما لو كانت هي إيديولوجيا تلك الطبقات نفسها وهي ما يسميها غرامشي بـ الهيمنة الأولى. وكل هذا يتم ضمن مفهومه هو نفسه للمجتمع المدني.

لكنه يرى أن الطبقات الشعبية تواجه الطبقة البرجوازية بهيمنتها الذاتية، أي المقاومة لهيمنة البرجوازية. وتأخذ الهيمنتان طريقهما التناقضي/ الصراعي داخل المجتمع القومي الواحد، أي في الدولة القومية وصولا إلى هزيمة البرجوازية كما يهدف غرامشي.

وهذا يشتمل على مفهوم، أو حقيقة، لم تتم الإشارة إليه إلا قليلا وهو أن الصراع الطبقي موجود دوما في المجتمعات الطبقية وإنْ بوتائر غير عالية، وحتى أحيانا غير ملموسة، وبأن مهماز الصراع الطبقي الحقيقي هو الوعي السياسي الطبقي للطبقات الشعبية في عصر رأس المال بالطبع أكثر من أية حقبة أخرى سابقة عليها.

ترتكز نظرية غرامشي في المجتمع المدني إلى حد كبير على استلاب الطبقات الشعبية بالهيمنة. وما حاولتُ الشغل عليه هو قراءة كيف نقلت برجوازية المركز هيمنتها إلى الطبقات الشعبية في بعض بلدان المحيط، أي إلى خارج الدولة القومية، على صعيد عالمي، وفي حقبة العولمة ولا سيما في سنوات تأزُّم هذه الحقبة. وهذا التطور في الحقيقة مرتبط بمأزق برجوازية المركز على الصعيدين الداخلي والخارجي. هذا المأزق الذي كانت نقطة الحسم فيه هزيمة المركز، أي الولايات المتحدة حصرًا، في العراق وخسائرها في أفغانستان هذا دون أن ننكر أنها تركتهما قفزًا بلقعًا من حيث البنى الاقتصادية (زراعية وصناعية) ومن حيث التركيب البشري، ناهيك عن تثبيت أنظمة فساد ومحسوبيات فيهما. وبنفس القدر هزيمة الكيان الصهيوني الإشكنازي في لبنان وفي غزة وما خلَّفه من قتل وخراب وأضاف عليه الافتخار بذلك!

وحيث أن الهيمنتين، الأولى (أي البرجوازية) والثانية (أي الهيمنة المقاوِمة أو مشروع هيمنة الطبقات الشعبية كضد للهيمنة البرجوازية) تقومان داخل الدولة القومية الواحدة، كان لا بد للأنظمة الحاكمة/المالكة في المركز أن تهيمن في بلدان المحيط عبر آلية مختلفة أسميتها الهيمنة الثالثة من قبل المركز داخل هذا البلد أو ذاك، مقرونة بسيطرة نظام حكم محلي تابع لها. أي هيمنة خارجية وسيطرة محلية.

إنه تصعيد الثورة المضادة بقيادة المركز اعتمادًا على ما أسميته الهيمنة الثالثة، التي هي حالة تشارُك بين الهيمنة الأولى بمفهوم غرامشي، أي هيمنة الطبقات الحاكمة/المالكة على الصعيد القومي في كل دولة على حدة، دولة المركز الولايات المتحدة مثلًا، وبين قوى محلية عربية لإسقاط أنظمة الحكم

في بلدان لم تعد أنظمة المركز راغبة في بقائها ولا قادرة على غزوها بحيث تدفع تكاليف الاحتلال البشرية والمادية.

هذا التعاون - التحالف يختلف عن فترات الاستعمار المباشر حيث الوجود العسكري الغربي هنا أو هناك. في هذه الحالة نحن أمام من يقوم بما يريده المركز دون أن يكلّف المركز أرواحًا ولا أموالًا. إنها هيمنة مزدوجة من عدو مزدوج داخلي وخارجي، وهذا بمعنى ما أسميته الاستشراق الإرهابي في تخليقه لقوى الدين السياسي الإرهابية، إنها هيمنة ما فوق قومية.

لقد كانت حالة ليبيا بمثابة المشروع التجريبي الأول لممارسة تحالف الهيمنة/السيطرة هذا. لقد اتضح أن الثورة المضادة كانت قد اخترقت الكثير من القطاعات المجتمعية والعقيدية في ليبيا وجندتها لصالحها في إسقاط ديكتاتورية القذافي الوطنية. وقد تم ذلك الإسقاط عبر:

- قيام الناتو بالقصف الجوي المركز والمتواصل لمدة ثمانية أشهر.
- قيام مجموعات محلية مسلحة من المنشقين والبروليتاريا الرثة وقوى الدين الإسلامي السياسي بالمواجهات مع القوات الحكومية وتصفيتها بعد أن يكون قصف الناتو قد دمرها وشتَّت جمعها بغياب قوة جوية ليبية أو نصيرة لها.
- وتقوم قطريات عربية تابعة، تشكل جزءًا من الثورة المضادة، بتسليح وتمويل "ثوار الناتو" ودفع تكاليف القصف الذي قامت به القوى الجوية لحلف الناتو.

قد يكون ما احتواه الفيديو المرفق لحديث محمد حسنين هيكل مادة توضيحية لدور كل من السلطة المعينة والتابعة ودور مثقف الطابور السادس الثقافي أي هيكل. فتفكيره وطرحه لتدمير ليبيا يعزز قولنا بالهيمنة وليس السيطرة لأنه وضع نفسه، كعربي، كأداة تبرير وتمرير تدمير ليبيا وهذا فظيع. والأهم في فظاعته أن كثيرين كانوا يقرؤونه كما يريد ويُخدعون به ما جعلهم مؤيدين للدمار! ويمكن قياس هذا على تدمير العراق عام 1991 وإلى حد كبير على احتلال العراق 2003. ما نقصده هنا أن دعاية الأنظمة التابعة وكتابات مثقفيها العضويين تُمرِّران السيطرة في شكل هيمنة.
قال هيكل هذا الكلام في 10-1-2013

https://youtu.be/kg5Oapo-1Xc

يقول: "إن قادة الناتو كانوا يرغبون في إسقاط نظام ليبيا، ونظام ليبيا يستحق أن يُسقط!!!
في ظل المجلس العسكري المصري، أدخلوا قوات، لا أسميها مرتزقة!!!.
قطر 60 و8 طلعات
السويد 122 عسكري و8 طلعات
الإمارات 35 عسكري و12 طلعة
الأردن 30 عسكري و12 طلعة جوية

حصل في القاهرة للتمهيد من الجامعة العربية وخاصة مجلس التعاون الخليجي، وجدنا ورقة تطالب بذلك. عمل الناتو بقرار من الجامعة وطلبوا من مجلس الأمن حماية المدنيين، جميعنا تدخلنا. البعض اعترض، لكن مصر والمجلس العسكري مؤيدين. "

لا يمكن أن يوجد في تاريخ أمة انحطاطٌ وافتخارٌ بالعمالة كهذه يتآلف فيها المثقف والسياسي الحاكم والإمبريالي!!!!

لم يشهد الوطن العربي في يوم مثل هذا التحالف المعلن ضد أيّ قطر عربي. إنه تحالف عدواني علني تشارك فيه دول المركز مع دول أو قوى في المحيط ضد الدولة والشعب في المحيط، وهو نقل أو رفع الهيمنة من الصعيد المحلي إلى الدولي. قد يقول البعض، لكن هذا "التحالف" قائم منذ بداية عصر الاستعمار. وهذا صحيح. لكن ما نسميه الهيمنة الثالثة هو تطور جديد مسرحه الوطن العربي، ويقوم على تقسيم عمل مختلف عن السابق في وجوه كثيرة.

- هو شكل جديد تطور بعد تجربة الهزيمة والأزمة في العراق وأفغانستان.
- أبعد من التحالف الثنائي.
- يمارس العدوان المشترك خارج البلد المحيطي الواحد.
- يقيم تحالفات مع قوى ثورة مضادة وليس مع أنظمة وحسب.
- يعتمد ويغذي الموجة القومية الثالثة.
- يطلب من البلدان التي يعتدي عليها ما ليس لديه هو نفسه (هذا يكشف أكاذيب تعميم الدمقرطة).
- يكشف عن علاقات سرية بين الدين السياسي والإمبريالية وبالتالي كشف الخطاب المخفي للدين السياسي.

ففي السابق كان هذا التحالف بين كل نظام في المحيط، مثلا نظام عربي ودولة استعمارية بشكل ثنائي ومباشر بينهما. أما اليوم فهو جماعي، سواء من جانب المركز أو من جانب المحيط.

هذا التحالف هو تطوير في استراتيجية الثورة المضادة التي تجلت في تقسيم عمل جديد. فهو يوفر على المركز إرسال جنوده للسيطرة على الأرض دون أن يناقض حقيقة أن الانتصار الحقيقي هو في السيطرة على الأرض، فهو يسيطر على الأرض الآن بقوى الثورة المضادة المحلية التي تقوم بما يمكن أن يقوم به جيش المستعمِر من احتلال الأرض أو العسف بالمجتمع المحلي. بينما يكون دور المستعمِر هو القصف الجوي وتقديم الخبرات اللوجستية والتدريب. ويكسب بالتالي تصريف منتجاته من الأسلحة وضمان عدم حصول مصالحة وطنية في البلد طالما ما تمت من مذابح هي بأيدٍ محلية. وهذا يقود إلى استمرار الالتصاق بالتبعية من جهة، وإلى بقاء استيراد الأسلحة وتقسيم البلد إلى عدة أقسام مما يسمح بتواصل شراء الأسلحة والحاجة لدعم المستعمِر.

وأكثر، فإن ليبيا اليوم هي مركز عدوان على سوريا حيث تلعب دور نموذج سلطة قوى دين سياسي لا تكتفي بتسليم البلد للاستعمار بل وتتحول إلى قاعدة إرهاب ضد بلدان عربية أخرى لن تكون سوريا فقط.

والدور نفسه لنظام تونس ما بعد الثورة بقيادة حزب النهضة، كدين سياسي، وبقايا نظام بن علي حيث جند هذا النظام الرجال للقتل في سوريا والنساء لاغتصابهن بـ "جهاد النكاح".

قد يقول قائل، ولكن هذه سيطرة وليست هيمنة. وفي هذا صواب ما، ولكن فضلنا تسميته هيمنة لأنه يقوم في الأساس على دور نظام حكم محلي يبدو شرعيًا، فهو عمومًا مختلف ولو في الشكل والتسمية عن الاستعمار الغربي المباشر.

الأموال الكسولة تتفعَّل بالمضاربة

أي تراكم رأس المال في بلدان المركز الرأسمالي، وخاصة في حقبة العولمة، وهي أموال تأتّت من المضاربات أكثر مما من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الحقيقي وتواصل نفس المسار. مشكلة هذه الأموال أنها تراكمت في أيدي قلة محدودة يتقلص عددها باستمرار ولكنها لا تجد منافذ للاستثمار أو التصريف مما زاد تشغيلها في المضاربات، وهي نفسها ما يُطلق عليها الفقاعة المالية bubble كناية عن هشاشتها وقابليتها للانفجار. ولعل أحد تجلياتها ذلك التقييم العالي جدًا لأسعار أسهم الشركات والذي، بسبب المضاربة، رفع قيمة أسهم الشركات أي قيمة الاقتصاد الحقيقي إلى ثلاثة أضعاف قيمته الفعلية. وتسمية الكسولة أتت من عدم توفر مجالات استثمار إنتاجي لهذه الأموال مما زاد من تراكمها وهشاشة الفقاعة ومن ثم قابليتها للانفجار، والكسل هنا آت من الذين يملكون هذه الأموال، وخاصة المصارف، وذلك ناجم عن الركض نحو التراكم الأعلى والأسرع والذي، وهذا المهم، لا تتوفر فرص له في بلدان المركز.

ومن بين المنافذ التي تعمل عليها الرأسمالية العالمية مؤخرا، ولا سيما البنكية، هو شراء أراضٍ في بلدان العالم الثالث بمساحات شاسعة مما يخلق مستوطنات غربية رأسمالية هناك وحتى غير غربية، وهي حالة استيطان أخطر من الاستعمار الاستيطاني الرأسمالي الأبيض المألوف أو التقليدي؛ لأنَّ الحالة الجديدة ليست استعمارًا عسكريًا ولا تطهيرًا عرقيًا بل شراء وهي ظاهرة، إن اتسعت، ستشكل حالة عالمية خطيرة وجديدة تستحق قراءة نقدية جادة. فرأس المال يعود اليوم بهذه الصيغة إلى مفاهيم الفيزيوقراط التي تأسّست على أنَّ الثروة الحقيقية في الزراعة. وفي هذه الظاهرة فإنَّ رأس المال، وعلى ضوء تزايد عدد سكان العالم وارتفاع أسعار الغذاء، يدرك بأنَّ الأرض هي الأكثر ثباتًا وحفاظًا على أسعارها كعقار غير منقول. وهنا يجب التذكير بأن وباء كوفيد 19 قد زاد من ضرورة التوجه للإنتاج الغذائي إلى أن كانت الحرب الدفاعية الروسية ضد أوكرانيا والناتو، مما جعل المسألة الغذائية في قمة أولويات الحاجات البشرية سواء لقلة المنتجات الغذائية الأساسية أو لتعقيد شبكات أو سلاسل التوريد ومضاعفة كلفة النقل والتأمينات على المنتجات.

طبقًا لتقديرات المصرف الدولي، فإن المديونية العالمية لجميع بلدان العالم بلغت هذا العام 2022 ما قيمته 320 تريليون دولار أمريكي. وهذا رقم خيالي. وليس المهم فقط أن هذه الديون لن تقوم الدول الغنية بتسديدها بل سوف تسدد دينًا بجديد آخر، أما بلدان المحيط فقد تصل درجة رفض أي طرف تديينها كما حصل في اليونان منذ بضع سنوات، ولكن المهم أن الكثير من الاقتصاديين لا يقولون أين ذهبت هذه الديون الهائلة، أي في جيوب مَن؟

إنها في جيوب طغمة مالية ضئيلة العدد هم أصحاب البنوك، بمعنى أن كل العالم موثوق الرباط بالبنوك التي هي مستودع الأموال الكسولة التي ليست على استعداد للاستثمار في قطاعات الإنتاج!

القدس الشريف بدون "المحتل" هو تطبيع

في الخطاب الإعلامي، وخاصة الثقافي والسياسي، كثير من التكاذب إلى درجة ضرورة إنشاء خطاب أو لغة أخرى تكنس هذا الهراء تماما. من بين المصطلحات السيا/علامية مصطلح، أو تعبير، القدس الشريف دون أي ذكر أن القدس تحت الاحتلال نصفها الغربي عام 1948 والنصف الشرقي عام 1967.

صحيح أن التعبير هو تاريخي. ولكن التاريخ ليس أعمى ولا مساوِمًا، فهو سجل حي للأحداث يحتويها تمامًا ولا يُخرج حدثًا من التاريخ سوى أعداء ومشوهي التاريخ وبالطبع إلى حين مجيء من يدققون التاريخ ويحمون الحقائق، سلبية كانت أم إيجابية، ولو بعد حين.

فاحتلال القدس، بشقها الغربي 1948 وشقها الشرقي 1967، ليس أمرًا عابرًا ولا صغيرًا ولا هامشيًا ولا مؤقتًا. ولا يمكن اقتلاع الاحتلال بالكذب والتكاذب والمداهنة والمساومة والمفاوضات والصلاة السلبية أو التفلُّتات والعنتريات وغيرها بل بالقوة. ونحن هنا في الأرض المحتلة لا نرى صورة الواقع بل الواقع نفسه، وهذا هو الفارق الكبير بين الصورة والواقع، بين الوجه والقناع.

لذا، يجب الكتابة "القدس الشريف المحتل".

بين التسميتين مسافة واقع ووعي وتحشيد بلا مواربة. ومع أن كل شبر في الأرض شريف، إلا أن حصرية الشريف في القدس يضع على عاتق من يؤمنون بها واجبا أكبر وأضخم؛ أي تحرير القدس الشريف وليس إنكار، أو التغطية على، أنها تحت الاحتلال.

وللمرء أن يسأل أكثر من سؤال:

هل مجيء رجال دين (سُنّة وشيعة) إلى القدس تحت الاحتلال تحت مبررات زيارة السجين أو تحييد الأماكن المقدسة عن الصراع ليس تطبيعًا؟ والأماكن المقدسة لا يُسمح بدخولها إلا بإذن العدو! وبالمناسبة، كل من يأتي من ساسة ومثقفين ورجال دين إلى الأرض المحتلة تحت ذريعة أو مبرر "زيارة السجين" لا يأتي لزيارة الوطن السجين بل يحلّ ضيفًا على هذه الوزارة أو تلك في الحكم الذاتي، أي يأتي في سياحة مدفوعة الكلفة وربما أكثر!

وهذا بخلاف سيدة فلسطينية تأتي لتزور بيتها أو ضريح أبيها فهي ليست رمزًا سياسيًا يكسب العدو من مجرد قدومه وختم جواز سفره بخاتم الاحتلال.

كان أول من رفض التطبيع الديني المرحوم البابا شنودة من مصر، ليأتي رجال دين مسلمين ويكسروا هذا التابو، التحريم الأصيل والحقيقي.

لو قرأ أو سمع طالب سوداني أو مصري أو مغربي كلمة القدس الشريف. ألا يخطر بباله أن يزورها لكونه مؤمنًا وربما عاشقًا للقدس؟ ولنفرض أنه من مغاربة اللجوء في فرنسا وحينما صار فتىً، ألا

يمكن أن يحجز في طائرة لزيارة القدس؟ ليجد نفسه تحت إذلال العدو؟ وبالمناسبة بعضهم قد لا يلاحظ ذلك فالبسطاء يعتبرون أية سلطة هي شرعية.

وهذا ما سنراه قريبًا، أي سيحدث مباشرة أن يأتي مغاربة من الرباط إلى أرض الرباط/فلسطين بعد إعلان حاكم المغرب التطبيع التحالفي العسكري مع الكيان.

ولذا، فإن وضع تسمية "القدس الشريف المحتل" هي فهقة وعي لا تزول.

وعليه، فإن إنكار أن القدس تحت الاحتلال هو في الحقيقة سلوك تطبيعي خطير وخائن وبوعي أو بمكابرة ولا فرق.

ولكي لا يزعم المطبعون بأن هذا تبسيط تحشيدي، عليهم أن يعرفوا أن هناك طلبة جامعيين في الأرض المحتلة عام 1967، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يعرفون أن الكيان يقوم على ثلاثة أرباع فلسطين حيث يحتلها ويستوطن فيها بل يعتقدون أن الكيان على أرض له ولذا فهو كيان طبيعي، وبأن الفلسطيني هو الموجود في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبأنهما، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، هما فقط فلسطين، وكل ذلك بعد اعتراف م.ت.ف بالكيان! أي أن فلسطين هي المحتل عام 1967 وبأن المطلوب طرد الاحتلال منهما إلى "أرضه/وطنه" أي فلسطين المحتلة عام 1948!

ما هو العامل الخطير الذي يكمن وراء هذا الجهل، بل التجهيل. أليس التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني؟

إن واقع العروبة الخطير الذي يهدد بتصفية أمة بأكملها، وليس فقط إخراجها من التاريخ كما كتب الراحل د. فوزي منصور، يشترط توزين كل كلمة وكل عبارة وكل مصطلح بكل دقة وانتماء لتنظيف العقول والمناهج والسياسات من فايروسات التبعية والخبث والتطبيع.

إن القدس محتلة وفلسطين محتلة، وأي قول مثلا "إسرائيل" يحمل أيضًا قصد التمويه وتغطية أن فلسطين محتلة بأكملها. إن كشف هذه الحقائق المُرة وخطورتها هو مقاومة بلا شك.

إنه تكريس لأهم قضيتين في الوطن العربي:

- فلسطين القضية المركزية
- والوحدة العروبية الهدف والمصير المركزي

النسذكورية

رغم اعتماد الوجود على وجود الذكر والأنثى كليهما كضرورة، إلا أن المغالبة بينهما والتي تبلورت مع خروج قطار التاريخ عن مساره الطبيعي منذ تورط البشرية في الملكية الخاصة، بدأت المغالبة حينها ولم تتوقف بعد. وتناقض الذكورة والأنوثة ليس تناقضًا في النوع، لأن النوع الإنساني واحدٌ إلا أنه صراع اجتماعي مصلحي على ضوء الملكية الخاصة ومن ضمنه صراع الذكر والأنثى، وهو صراع لا يتوقف لأن وجود البشرية مرهون بوجودهما الذي لا ينفك. وهو صراع يكتنف الطبقة ويتركز فيها، بل إن الطبقة بموجب الملكية الخاصة هي حاضنته. ودون العودة إلى تقسيم العمل الاجتماعي منذ المشاعيات الأولى، فالنظام الرأسمالي تحديدًا هو نظام ذكوري رأسمالي وبطريركي، ومقوماته الثلاثة هذه ضد المرأة.

نقطة النقاش هنا هي أين موقع أو تصنيف المرأة التي تندرج في هذه السلطة الذكورية: مثلًا منصب وزاري. هل هي مناضلة نسائية أو نسوية أم هي جزء وأداة من سلطة الذكر. هي امرأة انتقلت لتكون جزءًا طبقيًا من سلطة الرجل، أي أنّها ليست مناضلة لحقوق المرأة في التحرر. فهي بمنصبها هذا إنما تطبق قوانين السلطة الذكورية الحاكمة لأنها جزء من السلطة السياسية. من هنا وجدنا التسمية المندمجة أي النسذكورية تسمية مناسبة. هي نساء في خدمة النظام الذكوري البطريركي الرأسمالي، ولا نقول نساء في خدمة الذكور، ففي أغلب الأسر إنما المرأة في خدمة الرجل وحتى في خدمة الذكور من أبنائها وكذلك الابنة في خدمة الابن. أي أن البطريريكة تشمل، بل تبدأ من، السيطرة في الأسرة الواحدة.

وعمومًا هذا على أساس طبقي من حيث الاستغلال، وهذا الأساس، هذا دون أن نعتبر الرجال طبقة والنساء طبقة فكلاهما موزعان على مختلف الطبقات. وهنا يتداخل الطبقي بالجنسي، ولكن يبقى الطبقي هو الأساس وخاصة لأنه مرتكز على النظام الاقتصادي الاجتماعي والتحكم بنمط الإنتاج والمتجلي في علاقات الإنتاج.

إنه أساس ومصلحة طبقية لطبقة من الجنسين، ولكنها غالبًا ذكورية من حيث القوة والقرار ونص القانون والثقافة. هل يمكن لأحد أنْ يعتبر كونداليزا رايس وهيلاري كلينتون وقبلهما مارغريت تاتشر شيئًا ما غير نسذكورية؟ هل دورهن السياسي في خدمة الرأسمالية في الولايات المتحدة وبريطانيا التي تغتصب أممًا بأكملها، وخاصة النساء، هو دور نسوي؟ وهذا الوصف لا ينسحب على النساء اللائي يناضلن في القطاعات المجتمعية الطبقية (مثلًا الترشح للبرلمان كنساء) إلا بمقدار عدم وقوفهن في البرلمان ضد النظام الذكوري.

هناك تدبيجات كثيرة لدى الثقافة والفكر البرجوازي/الرأسمالي عما يسمى مساواة الجنسين وخاصة في ما يسمى "التنمية بمنظور مبتذل"، مثلا: التمكين، والمساواة...الخ، وهذه جميعها وفي أحسن أحوالها تحاول تحقيق مساواة شكلية بين الجنسين ضمن النظام الرأسمالي نفسه! وهذا أمر حتى لو

حصل، لن يتجاوز المراتبية والتفارق والتناقض الطبقي داخل الجنس الواحد وبين الجنسين في آن. وهذا يفتح على التحرر للمرأة والذي هو بالضرورة يجب أن يقود إلى التحرر المجتمعي.

من المفيد ذكر التعبير الشعبي عن بعض النساء بالقول "امرأة مسترجلة" لنلاحظ أن المرأة حتى لو كانت قوية، يتم إتباعها للرجل بأنها حتى حينما تتمرد إلا أن أعلى ما تصبو إليه هو أن تصبح كالرجل، أي لها نفوذ وسيطرة ودور قمعي وهذا ليس تحررًا. وهنا تفرض الطبقية نفسها، فهذه أولا حالات فردية، كما أن "استرجال" أية امرأة هو ضمن أية طبقة هي فيها، مثلًا استرجال امرأة قروية أو زوجة عامل هي حالة واسترجال امرأة برجوازية شريكة في شركة متعددة الجنسيات هي حالة أخرى، وفي الحالة الثانية خاصة تعود هذه المرأة إلى النسذكورية في تناقض وصراع مجلس إدارة الشركة حيث تقاتل لمصلحتها ضمن خدمة بقاء النظام الرأسمالي.

توصلت إلى نحت هذا المصطلح حينما كنت أشتغل على كتابي "تأنيث المرأة بين الفهم والإلغاء" في 2010.

قطاع عام رأسمالي معولم

قد تحمل التسمية بعض التناقض، أي قطاع عام! ولكنه رأسمالي، أي لطبقة بعكس تسمية قطاع عام بالمعنى السائد، وكذلك معولم! لكن الأمر ليس هكذا. بدايةً هذا تكثيف للفصل الأول من كتابي " ***Epidemic of Globalization***".

إنه قيام الرأسمالية كطبقة مزدوجة التكوين أي من رأسمالية المركز المهيمنة ورأسمالية المحيط التابعة بتحويل العالم إلى قطاع عام لها بجزأيها وطبقا لمراتبيتها. إنه "ثمرة" تحرير التجارة الدولية التي حُررت لصالح هذه الطبقة المزدوجة و"ثمرة" ما يسمى القرية العالمية التي هي أيضًا أوتوستراد الحراك الحر لرأس المال وليس العمل والخدمات.

هذا المصطلح محاولة لصياغة رؤية للتطورات الجارية، وليس الأخيرة، للنظام الرأسمالي العالمي ودراسة أربعة تطورات مترابطة على المستوى العالمي، التطورات التي تعيد تشكيل هذا النظام: تبلور التسلسل الهرمي الطبقي على مستوى الطبقات الحاكمة على نطاق عالمي وتبلور تلك المصالح الاقتصادية في خلق قطاع عام رأسمالي للدولة/السلطة معولم تسيطر عليه و/أو تملكه و/أو تديره الطبقات الرأسمالية الحاكمة في المركز، وتتم خدمته وتنفيذه بطريقة متدنية من قبل الطبقات الرأسمالية الكمبرادورية الحاكمة في الأطراف. وكُرِّست هذه التطورات للمساعدة في تشكيل أيديولوجية، ولاحقًا نظام فاشي على المستوى العالمي ليحل محل ديمقراطية البرجوازية في المركز والمجالس العسكرية والرأسماليين الكمبرادوريين في المحيط. وأخيرًا، هذا المصطلح هو محاولة إثبات أن استراتيجية التنمية لا يمكن أن تنجح نظرًا لتدهور الدولة القومية المحيطية إلى دولة كومبرادورية ، والتي لا تستطيع أن تلعب الدور البسيط للدولة القومية الفاشلة في الخمسينيات والستينيات. لذلك، فإن المطلوب من الأطراف هو استراتيجية التنمية من خلال الحماية الشعبية (DbPP)، على المستويين الوطني والإقليمي. يجب أن يكون هذا متناغمًا مع رؤية لكيفية تحدي العمال لرأس المال – بقيام الطبقات الشعبية المستغَلة بتحدي الطبقات الرأسمالية الكومبرادورية الحاكمة على نطاق عالمي ولا يتم هذا بدون حزب ثوري بالطبع مهما تغنينا بثورية الطبقات الشعبية.

يعني هذا المصطلح تشكُّل دور جديد للدولة في المحيط "الوطنية" بعد عقود من فرض السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة حيث حدثت العديد من التطورات الجديدة في البلدان المحيطية. وتشمل هذه التطورات إخضاع معظم دول المحيط لإيديولوجية السوق. اعتماد "تحرير التجارة الدولية" وتطبيق العالم الثالث للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة للبنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. بعد ذلك، اكتشف المزيد والمزيد من الطبقات الشعبية في العالم الثالث أن شعوبهم قد فقدت سيادتها. أدركت هذه الطبقات الشعبية أن اقتصاداتها المحلية "الوطنية" لم تعد محمية من قبل الدولة القومية. لم تعد البرجوازية المحلية " الوطنية" تحمي السوق المحلية "الوطنية" التي من المفترض أنها تحتكرها

بعكس ما أشار التحليل الاقتصادي الكلاسيكي إليه كثيرًا بأن البرجوازية الوطنية تصر على السيطرة على سوقها المحلي "القومي الوطني" تحت ستار حماية اقتصادها الوطني ومن أجل مصالحها. لقد انهارت أسوار ودفاعات هذه البرجوازية الوطنية. هذا هو المعنى الحقيقي لـ "تحرير التجارة الدولية" وسياسة "الباب المفتوح".

تعني السيادة المصممة حديثًا أن العالم أصبح قرية عالمية واحدة. لم يعد دور الليبرالية الجديدة محصورًا بالمستوى الاقتصادي والسياسي. لقد امتد إلى الثقافة كذلك. من خلال تعاقبها في التكيف مع التطورات الجديدة وتجديد نفسها، استوعبت الرأسمالية في المركز التهديد الذي تشكله موجة جديدة من التحرر الوطني والاجتماعي في بلدان المحيط. كرست الأنظمة الرأسمالية للمركز جهودًا كبيرة لاحتواء التهديد من المثقفين الراديكاليين من خلال دعم المنظمات غير الحكومية/الأنجزة، والتي هي جزء من "مشاة البحرية للثقافة الإمبريالية الأمريكية".

إنه تحالف طبقي يتم تشكيله بين جميع الطبقات الرأسمالية الحاكمة، كلٌّ حسب قدرته الاقتصادية والسياسية والثقافية وكذلك موقعه في التقسيم الطبقي الرأسمالي العالمي. هذا يتضمن زيادة حادة في الفقر والبطالة حتى في المركز نفسه.

من سمات هذا القطاع السماح لرأس المال الأجنبي بشراء الأصول المحلية بتكلفة منخفضة. من المهم أن نلاحظ أن الملكية المشتركة الجديدة تقتصر على أصول العالم الثالث، ولكن ليس على أصول المركز، وإن حصل فبشروطٍ وتحت طائلة المصادرة بما يسمى عقوبات. في أسفل هذا الهرم من البنية الاجتماعية للتراكم توجد برجوازية العالم الثالث/المحيط التي يتمثل دورها في قمع جماهيرها. تضمن هذه الآلية دورها كوكيل مسؤول عن تسهيل وحماية انتقال الثروة إلى المركز. في مقابل أداء هذا الدور، تتلقى برجوازية العالم الثالث/المحيط المساعدة في شكل تدريب عسكري ومالي وشرطي. واختزال صندوق النقد الدولي إلى مجرد "دركي لرأس المال المالي".

دفعت هذه الأحداث برأس المال المالي المعولم إلى موقع الصدارة، ولكن بينما يكون رأس المال المالي دوليًا، إلا أن جذوره المحلية "الوطنية" تتلاشى في حالة حصة العالم الثالث، وتصبح أقوى في حالة حصة المركز. وبعبارة أخرى، هي دولية في حركتها الحرة، لكنها محلية "وطنية" في إدارتها في المركز. وهذا يؤكد أنه قطاع رأسمالي معولم، ولكن مزدوج ومتفارق الملكية. وفقًا لذلك، لم يفقد رأس المال المالي في الأطراف جذوره فحسب، بل فقد الرأسماليون في المحيط جذورهم الوطنية وهويتهم. هذا، بالطبع، يعكس المصالح الطبقية.

على يد هذا القطاع جرى تفكيك القطاع العام الدولاني/الدولتي في بلدان المحيط وفي الكتلة الاشتراكية السابقة ودمجه في القطاع العام الرأسمالي المعولم.

من جهة، هو جزء من خلق قطاع رأسمالي عام معولم، وهو جزء من حملة أنظمة المحيط ضد شعوبها من جهة أخرى. بفقدانها للقطاع العام المحلي الدولاني، تفقد دول الأطراف مصدرًا حيويًا رئيسيًا للدخل وتصبح معتمدة كليًا على فرض الضرائب على مواطنيها وفرض وتنفيذ وصفات المصرف والصندوق الدوليين.

أحد مظاهر هذا القطاع هو نقل المركز لجزء من صناعاته إلى المحيط، فإن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أنه ينوي تطوير المحيط وفقًا للمركز نفسه (كما جادل ماركس ذات مرة).

أهم مكونات/مظاهر القطاع الرأسمالي العام المعولم هي الشركات متعددة الجنسيات في الخارج، والتي تدعمها الدولة، أو هي غالبًا توظف الدولة في خدمتها وانتشارها على الكوكب. لكنه كقطاع معولم يقتصر على الدول الأساسية التي لها مصالح في جميع أنحاء العالم ولها القدرة على الحفاظ على هذه المصالح بالقوة إن لزم الأمر.

ترافقًا مع اعتماد السياسات اللبرالية الجديدة، غدا هذا القطاع مضاربًا غير منتج. إن خضوع دول المحيط الحالي للسياسات النيوليبرالية التي فرضتها الدول الإمبريالية الأساسية قد فتح جميع الأسواق العالمية أمام الصادرات الإمبريالية وسهّل هروب الفائض العالمي إلى البلدان الأساسية، وخاصة الولايات المتحدة، وحتى للملاذات الآمنة التي هي أساسا لرأس المال من المركز.

أدى ذلك إلى تفكك الاقتصاد الوطني وتحدي أي تماسك للصناعات المحلية.

وترافق مع هيمنة هذا القطاع انتقال المركز إلى ما بعد الديموقراطية، أي التحضير النظري والعادي للفاشية. هناك بالطبع عدة شروط ضرورية لاستكمال الدولة الفاشية العالمية، بصرف النظر عن اللامركزية في المركز والمركزية المتزايدة في المحيط. أحد الشروط الرئيسية لهذا الشكل من الدولة، هو تقليص سيادة الدولة المحيطية إلى الحد الذي يتم فيه تقليصها إلى مستوى مستعمرة. يجب أن يكون لهذه المستعمرة جهاز قمعي قوي يعارض الطبقات العمالية والشعبية. هذه هي العوامل السياسية والاقتصادية اللازمة لوجود هذه الدولة الفاشية العالمية. ومع ذلك، فهي بحاجة إلى العوامل الفكرية والنظرية أيضًا. يتم تحقيق ذلك من خلال قدر كبير من الثناء الزائف على الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا هو السبب في أن بعض المثقفين يتظاهرون بأن هناك تحسنًا ديمقراطيًا جوهريًا يتطور في دول الأطراف.

ولكن من الناحية العملية، فإن النظام الاقتصادي/ السياسي العالمي يدمر الديمقراطية، في كل من المركز والمحيط. في المركز، تتركز الثروة في أيدي قلة، والأجور متخلفة باستمرار عن الأسعار، والحاجة المتزايدة للوظائف الثانية والثالثة للتعويض عن الأجور المنخفضة للأولى، ومن المفترض أن تعود المرأة إلى المنزل لتصبح "مسيحية طيبة دورها هو توفير التكاثر البيولوجي". أما في المحيط، حيث الظروف تتدهور بشدة، هناك زيادة في الفقر وارتفاع في معدلات المواليد والبطالة. ترافقًا مع هذا، تشن الطبقات الحاكمة في كل من المركز والأطراف حملات استباقية ضد المثقفين اليساريين والقوميين من خلال تجنيدهم واستدراجهم إلى وظائف ذات رواتب عالية في المنظمات غير الحكومية/الأنجزة بهدف إبعادهم عن السياسة والثورة. هل هذا القطاع منسجم في داخله؟ الجواب كلا، لأن رأس المال، بل الرأسماليين، في تناقض وتنافس وحتى -اقتتال في ما بينهم، أي قلما "يتآخى اللصوص –ماركس".

كانت سنوات عز هذا القطاع حينما تم التهام الكتلة الاشتراكية في السوق الرأسمالية العالمية، باستثناء بعض البؤر المتبقية (كوبا، كوريا الشمالية، ربما فقط).

اتضح أن انتقال الرأسمالية إلى الإمبريالية في طورها الاحتكاري (كما كتب لينين) وحتى المعمم (كما يصف سمير أمين) لا يعني نهاية المنافسة بل اتخاذها دورا وأطوارًا أعلى توحشا وضخامة بين الضواري؛ إنه تنافس في مستوى القضاء من أحدها على الآخر حتى وهو يحبو أو ينمو.

اتضح هذا في حدثين تاريخيين في القرن الحالي:

أزمة كوفيد 19، التي كشفت مدى جشع رأسمالية المركز، جشع كل دولة تجاه الأخرى وتجاه الأمم الأخرى، وحتى استغلالها لشعوبها كي تستحلبهم لجني الأرباح ومن ثم تحقيق التراكم من خلال شراء منتجات شركات الطبابة حيث تحول الاستهلاك من الرفاه والعلم والغذاء إلى الطبابة فبقي تدفق رأس المال إلى نفس الطبقة.

وأزمة الحرب الدفاعية الروسية ضد الإمبريالية بداية من أوكرانيا حيث يتضح يوما بعد آخر أن المركز الإمبريالي الغربي يهدف إلى تدمير روسيا والصين الرأسماليتين! فالاحتكار لا ينفي المنافسة لكنه يرفعها إلى أخطر منزلة عشرية. وهذا يعني الصراع داخل الجزء الرأسمالي المتقدم في القطاع العام الرأسمالي المعولم، أي أن حقيقة رأس المال لا تُكذَب نفسها، فهي في التحليل الأخير مذبحة ذاتية داخلية. وعليه، يغدو السؤال هل يدفع هذا روسيا والصين إلى خيار غير رأسمالي؟ ليس هذا مكان الإجابة، إن كان ذلك ممكنًا.

اتضح خلال هذه الحرب كيف أخذ هذا القطاع بالتفكك ضاربا بعضه البعض، تعطلت أو انقطعت شبكات التوريد التي كانت شبكة شرايين على صعيد معولم سواء للمواد الخام، وخاصة الريعي منها النفط والغاز وأشباه الموصلات ...الخ، مما يعني انكسارات كبيرة في سلاسل التصنيع.

وعليه، فإن العدوان الاقتصادي ضد روسيا (ما يسمى بالعقوبات) يعني قيام روسيا بوقف صادرات المواد الخام الروسية وهذا يهدد بإحداث انقطاع في سلاسل التوريد للمواد الرئيسية، بما في ذلك الكوبالت والبلاديوم والنيكل والألمنيوم، ولنقل عموما الرقائق وأشباه الموصلات. هذا التشابك هو ما أسماه مايكل هدسون "صُنع في العالم" بدل أن كان "صنع في فرنسا" مثلاً.

وهذا ما أسميته عام 2001 في كتابي ***Epidemic of Globalization*** Chapter One, p.p. 1-19, 2001)

تحوُّل العالم إلى قطاع عام رأسمالي معولم (Globalized Capitalist Public Sector -GCPS) لصالح تحالف طبقة/طبقات رأسمالية من مختلف البلدان لكن بدرجات. وهذا يعني أن محاولة خروج بلد من هذه الشبكة أمر صعب. وهذه الصعوبة هي المقتل لاستراتيجية فك الارتباط.

ربما هذا التشابك وغيره يغرينا بالقول: ولماذا بل وكيف يمكن توظيف هذا التشابك العالمي الذي خلقته الرأسمالية ليكون شيطانَ قتلها بمعنى توظيفه لصالح عالم اشتراكي؟ لهذا قول آخر.

إن مضمون القطاع العام الرأسمالي المعولم، أو آلية عمله، هي توسيع وعولمة اقتصاد التساقط (Trickle-down Economy) ليتسع من علاقة دولة استعمارية مع مستعمرتها، بل الطبقة الحاكمة التابعة في المستعمرة ليصبح اقتصاد التساقط المعولم Globalized Trickle-down

Economyحيث تصبح أممٌ قليلة العدد تأكل على الطاولة وتملك القطاع العام الرأسمالي المعولم وأممٌ كثيرة العدد تجلس على الأرض ترمُّ الفتات. لكن أزمتي كوفيد 19 والحرب الأوكرانية تشيان بما هو أخطر.

لذا، كتبت سابقا أنه في هذه الظروف فإن الخروج من شباك النظام الرأسمالي العالمي، بل السوق الرأسمالية العالمية، يتطلب ثلاثة مقومات أو درجات:

- الانسحاب إلى الداخل استهلاكًا وإنتاجًا لتقوية السوق المحلية، بمعنى مقاطعة منتجات الأعداء والمنتجات التي لها بدائل محلية أو يمكن سريعا توفير تلك البدائل.
- التنمية بالحماية الشعبية، بمعنى وجود قوى شعبية طبقية تقوم بالمقاطعة وتطوير تبادل أو سوق محلية بقانون قيمة محلي تقطع مع السوق العالمية قدر الإمكان وتشكل بهذا ضغطا على السلطة كي تخرج من السوق الدولية. وبالطبع يكون الأمر أسهل إذا تبنت السلطة استراتيجية التنمية بالحماية الشعبية، ولكن غالبا تكون الدولة بيد طبقة انخراطية في السوق العالمية مما يجعلها ضد التنمية بالحماية الشعبية إلا إذا أجبرت على ذلك من تحت.
- فك الارتباط وهي اللحظة التي تتمكن الطبقات الشعبية بالحماية الشعبية حينها من فرض استراتيجيتها على السلطة أو قرار السلطة في الخضوع وإرغامها على تبني البديل، أي الحماية الشعبية، فتتبنى فك الارتباط.

سلام رأس المال

في تسويق وترويج لاتفاقات أوسلو، والتي يسميها أصحابها "اتفاق إعلان المبادئ" مما يوحي بأنها اتفاقات أولية أي هناك إمكانية لمغادرتها بسهولة أو أنها لمرحلة انتقالية، أُطلق عليها "سلام الشجعان" في وصف لغوي ليس أكثر، فليس هناك سلام شجعان أو سلام جبناء، هناك سلام مصالح وهو نتيجة صراع عسكري ميداني ودبلوماسي وسياسي وثقافي وبالعموم قووي (من قوة) بين عدوين.

ما تم بين قيادة م.ت.ف. والكيان هو سلام رأس المال، وهذا وصف حقيقي لجوهر اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني. فهذه الاتفاقات لم تأخذ قط بالاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني في المحتل 1948 لأنها تؤكد اعتراف منظمة التحرير بأنَّ المحتل 1948 هو "إسرائيل" وليست ثلاثة أرباع أراضي فلسطين العربية. كما أنَّ هذه الاتفاقات قد أبقت على سيطرة الكيان على المحتل 1967 في مستوى الأرض والسيادة. فلم تأخذ سلطة الحكم الذاتي سيادة حقيقية على المحتل 1967، حيث أُعيد انتشار جيش العدو فيها دون أن ينسحب منها واحتفظ الكيان بما يسمى "حق المطاردة الساخنة"، أي أنْ يدخل هذه المناطق متى وجد ذلك في مصلحته كي يطارد المقاومين. وحتى الإشراف الإداري لسلطة الحكم الذاتي فهو فقط على منطقة (أ)، أي مسطحات المدن ولا يشمل مناطق (ب) و (ج)، وبشكل خاص لا إشراف لهم على منطقة (ج) وهي 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، أي المساحة الأكبر من الأرض.

كان استنتاجي مبكرًا أنَّ هذا "السلام" ليس سلام الشجعان كما وصفه ياسر عرفات، بل سلام رأس المال، لأن المستفيد الوحيد من الفلسطينيين هي الشرائح الرأسمالية الثلاث: الرأسمالية البيروقراطية، ممثلةً في قيادة منظمة التحرير وهي التي تحولت إلى رأسمالية خلال 40 سنة من وضع يدها على تحويل ضرائب فرضتها كيانات النفط على الفلسطينيين العاملين هناك كي تذهب لصالح اليمين في تلك القيادة، هذا إضافة إلى وضع يدها على مختلف مصادر تمويل منظمة التحرير وهو ما حول هذه القيادة إلى فريق رأسمالي؛ ثم شريحة الرأسمالية الفلسطينية في الشتات، وخاصة التي في الخليج العربي، وهي يمكن تسميتها رأسمالية مالية؛ والثالثة هي الجزء الأكبر من الرأسمالية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخاصة الكمبرادور منها. هذه الشرائح الثلاث هي التي أيّدت هذه التسوية أو السلام، وهي التي استفادت منه وليس الشعب الفلسطيني، وبالتأكيد استفاد منه رأس المال الصهيوني بشكل خاص، من هنا أتت التسمية. تجب الإشارة هنا إلى أن تحويلات الخليج وفلسطينيي الخليج إلى م.ت.ف. ما كان يمكن لكيانات الخليج السماح بتحويلها إلى م.ت. ف. دون إذن العدو الأمريكي الذي يُدير تلكم الكيانات بأسهل سيطرة ممكنة بل بأسهل من إدارة هذا العدو لأية ولاية أمريكية، لأن كيانات الخليج مجرد مستعمرات تابعة تم تنصيب أدوات محلية عليها معادية للشعب وللعروبة معًا بينما داخل أمريكا هناك قوانين برجوازية وحقوق فردية...الخ.

منذ توقيع تلك الاتفاقات عام 1993 وحتى حينه تدهور النضال الوطني الفلسطيني بهذا التطبيع/استدخال الهزيمة، وتحول التطبيع الفلسطيني إلى فراخة وحاضنة لتطبيع الأنظمة العربية وكذلك للتطبيع من قِبل مثقفي الطابور السادس العرب المثقفين المنشبكين لتجد الطبقات الشعبية الفلسطينية والعربية نفسها في شبكة من تقييد النضال بأدوات القمع من جهة، والضخ الإعلامي الخطير والخبيث والمُبالِغ من جهة ثانية.

لم يقتصر "سلام رأس المال" على الرأسمالية الصهيونية من فوق، وعلى عدد محدود من رأسماليين محليين فلسطينيين من أدنى، كتابعين، بل دخل رأس المال المعولم على الخط وطبعًا في صالح الكيان حيث تم في السنوات العشر التي تلت ذلك الاتفاق ضخ ما يزيد على مئة مليار دولار كاستثمارات أجنبية ويهودية دولية في الكيان مقابل فتات في المحتل 1967 ذهب معظمها لصالح إقامة قوة قمع محلية بقيادة جنرال فاشي أمريكي "دايتون" وإقامة أجهزة قمع أخرى وتعبئة جيوب الفاسدين إلى حد وصفنا ذلك النظام بـ "الاقتصاد السياسي للفساد".

صحيح أن أي اتفاق "سلام" أو هدنة بين أي نظامين رأسماليين يمكن وصفه ب "سلام رأس المال"، ولكن في حالة دول مستقلة يأخذ ذلك السلام، ولو شكليًا، ما يسمى مصلحة كل بلد من البلدين المتصالحين. لكن في حالة المحتل 1967 والكيان، فإن مصلحة رأس المال في الكيان هي هائلة تصل حتى تساقطاتها إلى فقراء هؤلاء المستوطنين، بينما في الحالة الفلسطينية جرى تمويل شرائح محدودة من الشعب الفلسطيني على حساب وطنه، ومن هنا، فإن أي اتفاق أو سلام على حساب الوطن ليس سلامًا.

ولذا، نجد المفارقة التي تتسع وتتضح كل يوم بمعنى أنه لم يعد هناك من يتمسك أو يدافع عن هذا "السلام"، حتى أن من نظَّروا وفاوضوا ووقعوا عليه أخذوا يتنصلون منه بلغة انتهازية تبينهم وكأنهم كانوا قد رفضوه. وهذا يكشف مدى النفاق والقدرة على الكذب المكشوف.

أوسلو ستان

وأقصد بذلك مناطق الحكم الذاتي المنصوص عليها في اتفاق إعلان المبادئ/أوسلو، أي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام 1967، بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني. فمناطق الحكم الذاتي هذه جرت تسميتها بـ السلطة الفلسطينية في المراسلات الرسمية بين هذه السلطة والكيان، بينما في الأوراق ألـ ما بين-فلسطينيين فيسمونها السلطة الوطنية الفلسطينية؛ أي أنَّ الكيان يمنع رسميًا استخدام كلمة الوطنية في مراسلات السلطة، كما يمنع الاحتلال على السلطة مراسلته بترويسة "الدولة الفلسطينية" أو "دولة فلسطين" حيث تبقى هذه التسميات بين السلطة وفلسطينيي مناطق الحكم الذاتي/ حسب اتفاق إعلان المبادئ/أوسلو الذي هو اسمه الحقيقي.

ليس المقصد هنا الإساءة لهذه السلطة وإنما تبيان جوهرها كي لا ينطلي على الجيل الجديد بأن هناك استقلالًا حقيقيًا في تسمية السلطة الفلسطينية، حيث قصدت أنّ هذه السلطة أتت من اتفاق أوسلو ولم تأتِ من عملية تحرير. ناهيك عن الأهم، أي ضرورة التوضيح للجيل الفلسطيني القادم بأن فلسطين هي فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر وليست فقط الجزء منها الذي جرى احتلاله عام 1967.

فاتفاق أوسلو تتم ترجمته من كثيرين على أنه دولة، وهم أنفسهم يسمون الضفة والقطاع باسم فلسطين، ودولة فلسطين. وهما ليسا سوى جزأين صغيرين من فلسطين جرت تسميتهما بمناطق الحكم الذاتي حسب نصوص اتفاق إعلان المبادئ/أوسلو، ومن هنا وجدنا الأصح تسميتهما باسم هذه الاتفاقية. إنّ تطويع وتطبيع القارئ والمواطن والعالم على تسمية الضفة والقطاع "فلسطين" يعني اقتلاع فلسطين المحتلة من الذاكرة وتكييف الذهن والثقافة على أن المحتل 1948 هو إسرائيل!

احتلال المصطلح

يعود نحت هذا المصطلح إلى التطورات السياسية العالمية التي تضمنت تفكك دول الاشتراكية المحققة وهيمنة المركز الرأسمالي العالمي في حقبة العولمة، حيث بدأ الزعم بنهاية التاريخ وخلود الرأسمالية. في هذه المرحلة جرى نهب المصطلحات الاشتراكية من قبل الثورة المضادة، حيث أخذ المصرف الدولي مثلا يستخدم مصطلحات مثل التنمية والتنمية المستدامة ليعطيها معانٍ لا تمت إلى معناها الأصلي بصلة. هذا الاحتلال هو جزء من الحرب الفكرية بين الاشتراكية والرأسمالية أو من الصراع الإيديولوجي.

تكمن خطورة اغتصاب المصطلح في تأثيره على الثقافة التقدمية والاشتراكية مما يخلق حالة من ميوعة المصطلحات الاشتراكية وإفراغها من محتواها الطبقي ومن ثم الإنساني، وهذا من العوامل التي تقود إلى دعم أُحادية الثقافة الغربية الرأسمالية، وخاصة الأمريكية على حساب الاشتراكية، بل على حساب مختلف الثقافات أو التعدد الثقافي العالمي.

ليس احتلال المصطلح بالأمر الطبيعي والساذج، بل هو موجه ومقصود. فتسمية العالم العربي يُقصد بها نفي تسمية وحقيقة وجود وطن عربي، أي أنها تسمية تتقصّد إنكار وجود أمة عربية، وتحديدًا القومية العربية؛ بل الأصح العروبة بما هي تشمل كل من في الوطن الكبير دون تمييز العرق واللون والقومية والإثنية، بل هي كمحتوى ثقافي تاريخي والأهم مصلحي مادي للطبقات الشعبية في كل هذا الوطن من أجل التحرر والحرية والوحدة والتنمية والاشتراكية. كمثال آخر، فإن تسمية الضفة والقطاع كأجزاء من فلسطين باسم "فلسطين" بعد اتفاق أوسلو هو نفي لوجود فلسطين التاريخية وإقرار بأنَّ المحتل 1948 هو "إسرائيل/الكيان الصهيوني الإشكنازي".

لقد دأب الاستعمار، قديمه وحديثه، على تسمية خبيثة هي الشرق الأوسط، وهي تسمية عسكرية يُقصد بها عدم اعتبار الوطن العربي وحدة جغرافية واحدة، فدأب الاستعمار على توزيعه في تسمية فضفاضة هي "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". هي تسمية شرق أوسط وأدنى وشرق أقصى...الخ طبقًا لمتطلبات جيوش الإمبريالية وتوزيعها في المستعمرات.

وكنت كتبت هذا المصطلح، أي احتلال المصطلح، في كتابي

Beyond de-Linking: Development by Popular Protection vs Development by State, 2005 p.3.

الرابط التالي متعلق بهذا المصطلح:

https://www.facebook.com/watch/?v=470414730655214

تطوير اللاتكافؤ

مقصود بهذا المصطلح السياسات السلبية التي تقوم بها الأنظمة القُطرية العربية بحيث يزداد التفاوت في التطور بين كل قطر عربي والآخر مما يقلل الضغط والحاجة والمصلحة للوحدة العربية على اعتبار أنَّ أحد أهم دوافع الوحدة هي الضرورة والمصلحة الاقتصادية وبشكل أوسع وأعمق المصلحة المادية. تطوير اللاتكافؤ مقصود به تقليل المشترك العربي ونفي المشترك العربي وتعزيز غير المشترك. وهذا المصطلح يرتبط بمصطلح القومية الحاكمة التي تعني بوضوح قيام الرأسمالية الكمبرادورية بتقليص المشترك القومي سواء المشترك المصلحي الاقتصادي أو الثقافي كي تتلافى أي ضغط شعبي (بحكم ضرورة توحيد السوق أو بحكم الثقافة أو أية عوامل ومكونات قومية أخرى) من أجل الوحدة[17]. إنها سياسة مقصود بها الحيلولة دون تبلور سوق عربية لأن هذه تتضمن تشارك أو تشريك البُنى التحتية، وبالتالي تقود إلى الضغط الشعبي لتعميق هذا التشريك والنضال من أجل الوحدة والتنمية وهذا مضاد لمصالح الطبقات الكمبرادورية الحاكمة والتي هي بحكم تبعيتها محكومة أيضًا.

ليس هنا مجال توفير أرقام وإحصاءات عن ضعف وتراجع التبادل التجاري بين الأنظمة العربية وتخارج تجارتها مع المركز الرأسمالي الإمبريالي ومع بلدان الاشتراكية المحققة سابقًا وبلدان أخرى في العالم.

وحتى أنظمة الجمهوريات التي كانت تتسلح من الكتلة الاشتراكية كانت متاجرتها مع الغرب الرأسمالي تصل إلى ما نسبته سبعين في المئة من تجارتها الخارجية مع أن هذا الغرب هو استعمار سابقًا وعدو حتى حينه وحتى اليوم!

لقد عالجت هذا الأمر بنفس العنوان في دراسة لي نُشرت في مجلة المستقبل العربي (العدد 197 تموز 1995، ص ص. 16-27). كما يمكن الاطلاع على التبادل البيني للأنظمة العربية

في كل من كتابَيَّ:

- دفاعًا عن دولة الوحدة: إفلاس الدولة القطرية، رد على محمد جابر الأنصاري، منشورات دار الكنوز الأدبية، بيروت 2003 ومركز المشرق/ العامل للدراسات الثقافية والتنموية/ رام الله 2004.

---

[17] - انظر عادل سمارة، ***دفاعا عن دولة الوحدة: إفلاس الدولة القُطرية***، منشورات دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2003.

- البريسترويكا. حرب الخليج، والعلاقات العربية السوفييتية "النظام العالمي يعيد إنتاج نفسه". منشورات مركز إحياء التراث العربي/الطيبة المحتلة عام 1991.

ولكن، بعد هذه المعالجات، اتسع تورط عدد كبير من الأنظمة العربية الحاكمة في التطبيع مع الكيان الصهيوني حيث توسع هذه الأنظمة متاجرتها مع الكيان الصهيوني بأوسع من متاجرتها مع العديد من البلدان العربية. ولعل اتفاقات "كويز" بين الأردن من جهة ومصر من جهة ثانية أوضح الأمثلة على تعميق المتاجرة مع الكيان. ومن جهة ثانية فإن استيراد الأردن للغاز المغتصب من فلسطين على يد الكيان يشكل أبشع أشكال التبادل المطلق والتفضيل لصالح العدو تجاريا ووطنيًا.

وإذا كان الحصار ضد العراق قد حصل واستطال بأمر العدو الإمبريالي الأمريكي في فترة صدور هذه الدراسات وبعدها، فإن الحصار ضد سوريا وحتى لبنان وصل حدًا مطلقًا وقاتلًا وكل هذا يصب في تطوير اللاتكافؤ، بل هو في الحقيقة إيصال الوضع العربي إلى تحوُّل أنظمة التبعية والكمبرادور والرجعية النفطية السوداء إلى لعب دور إمبريالية ذاتية ضد الأمة العربية، وهذا أخطر بلا شك من تطوير اللاتكافؤ، وإن كانت من نتائجه الطبيعية.

ولعل الفضيحة المدوية أن ما يسمى أنبوب الغاز العربي بين مصر والأردن ولبنان وسوريا، والمعطل منذ عشرين عامًا بأمر من العدو الأمريكي الذي سمح لهذا الخط بالعمل في هذا العام 2022 فقط لأن حزب الله تمكن من استجلاب نفط من إيران بلا مقابل. ومع ذلك كان السماح الأمريكي مجرد مناورة، أي دون تنفيذ مما أهان أنظمة مصر والأردن بشكل خاص.

مراكمة الثروة أم المعرفة للثورة

التراكم هو الترجمة العملية والمآل النهائي لرأس المال عبر عمليات السوق سواء بالمعنى الفيزيائي للسوق أي المكان والموقع ومواجهة العاملين والباعة والمُستهلكين لبعضهم بعضًا أو السوق بمعناه الافتراضي على الشبكة العنكبوتية. وعمليات السوق الأساسية هي العمل/الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار بهدف الاستثمار والتي مبتداها ومنتهاها الإنسان منقسم بوضوح وإن لم يكن دومًا بصراع واضح ومكشوف إلى عامل (منتج) ومالك يضع يده على الإنتاج.

يتضح التفارق بين العامل والمالك في الهدف من عملية العمل. كما يرى ماركس. فالعمل كان بهدف الاستعمال مما أعطى المنتجات معنى قيمتها الاستعمالية، ليأتي تورط الإنسان في الملكية الخاصة فيحرف إنتاج القيمة للاستعمال إلى التبادل، وتكون سلسلة صراع بشري هائل حتى اليوم بين المنتجين وواضعي يدهم على الإنتاج.

تتضح إشكالية الإنسانية في اقتصارها انحصارها زمنيا النسبي على مراكمة الثروة، بغض النظر عن حصة كل طبقة أو فرد، أي حين يكون الشاغل الرئيسي للناس هو السباق على الثروة في وضع تنافسي أشبه بصراع وحشي. فالمنافسة ليست مباراة إنسانية حتى في مستواها الأولي، هي إخراج فرد لفرد مشروع لمشروع طبقة لطبقة من السوق أي من الوجود المؤثر أي من الحصول على حصة من الاقتصاد بل الإنتاج لاحتكار الثروة وصولًا إلى احتكار التراكم. وحينما تقتصر العلاقات الاجتماعية على هذا المستوى يتم تأجيل التغيير التاريخي لزمن قادم ما. فالأصل في الإنسان العمل لإنتاج القيمة الاستعمالية وليس التبادلية التي تحمل في أحشائها آليات الاستغلال بما هو أي الاستغلال استلاب العمل وتغريب العامل وتعظيم التراكم لصالح من لا يعمل.

تكمن مسافة التخطي لما هو قائم في انتقال الإنسان من مراكمة الثروة إلى تراكم المعرفة بمعنى الوعي، أي تفعيل المعرفة اجتماعيا وبالتحديد طبقياً. إن وصول المعرفة وتحويلها إلى وعي وتفعيل الوعي هي الاستجابة الإنسانية لتحدي الواقع الاجتماعي مجسدًا في حضور مادي دعنا نختزله في موقع العمل، الإنتاج الاستغلال الاستلاب ومن ثم وصول التراكم الرأسمالي وحصول العامل على أقل قدر ممكن مقابل بيع جهده قوة عمله. وعملية البدء والوصول المعقدة هذه لا تتسنى أو تتم لكل إنسان فرد بنفس القَدر والفرصة مما يحولها إلى مسألة تكاد تنحصر في النخبة مما يحقق للنخبة فرصة مراكمة المعرفة أو مراكمة الوعي أو مشروع الوعي.

كلما ازداد التعليم والقراءة والمعلومة وتوفرت للناس أكثر كلما تزايدت المعرفة التي تظل كتيمة وكامنة ما لم يتم تفعيلها، وهنا يأتي دور النخبة على شكل إما الفرد أو الحزب أو الطبقة في تحديد من أجل ماذا يحمل المعرفة وهل يوصلها إلى التفعيل ومن أجل من؟ وفي، أو لكل من هذه جهد وثمن.

لعل احتكار النخبة للمعرفة هو بمستوى خطورة احتكار الطبقة للثروة. وتصبح المسألة ورطة حقيقية حين يتواطأ أهل المعرفة مع أهل المال مما يقود إلى انسداد اجتماعي سياسي حرياتي وتحرري.

من يقرأ الوضع العربي وإلى حد كبير العالمي يلاحظ تحالف الاحتكار مجسدا في الطبقة/ات الرأسمالية مع النخب الثقافية التي قد لا تتحكم ولا تحتكر كل المعرفة ولكنها توظف معرفتها في تحريف وتشويه الوعي في خدمة للثورة المضادة. إنها حالة تحويل المعرفة والوعي إلى سلعة من الاستعمال إلى التبادل.

وإلا ماذا نسمي ثرثرة مثقفين عربٍ عن الدمقرطة محصورة في النزول إلى الميادين، أي حق الصراخ من خواء الأمعاء دون تحريرها من مسببات الخواء! وماذا نسمي التسليم بثروات الخليج لأسر بطرت من البطر بينما تنام عشرات الملايين على الطوى، وتعتقد أن هذا المال لتلك الأسر وتتجند للقتال والاقتتال كما توجهها فتاوى رجال الدين السياسي سواء ضد العلمانية وتحرر المرأة أو لتبرير التطبيع مع الكيان الصهيوني أو البحث في التاريخ عن مبررات للمصالحة معه أو عقد هدنة لعشرات السنين؟ وماذا نسمي دور مثقفي الاستدعاء العرب للناتو لغزو هذا القطر العربي أو ذاك بل وتشكيل ناتو رسمي عربي كأداة ضد الأمة العربية لصالح الناتو الأم؟

قد تكون من الأهمية بمكان مقاربة فك هذا التحالف بين أهل المال وأهل المعرفة في رفع الوعي إلى قوة مقاومة واشتباك، وهنا يكون دور المثقف المشتبك.

القَلَش المالي للحكم الذاتي

منذ أن بدأت ظاهرة تحويل الأموال من دول إلى منظمة التحرير بمعزل عن طهارة مصادرها دخل القلق إلى نفوس وعقول الثوريين الفلسطينيين الحقيقيين وهم ربما قِلَّة نادرة هذه الأيام أو كثرة اختارت الاختفاء عن الأضواء. أما قيادة منظمة التحرير فأخذت تُحوِّل بدورها من هذه الأموال إلى قيادات تابعة[18] لها في الأرض المحتلة لتمكينها من تجنيد موالين وخاصة مع انتخابات البلديات 1976.

يمكننا اعتبار هذه السياسة مثابة دورات تدريبية على العيش بريـع من مواقف سياسية.

وكانت الخطوة الأكثر خطورة في تدفق المال الأجنبي وخاصة مع بداية الانتفاضة الكبرى 1987، فهو تخريب لعذرية الانتفاضة وكسب ولاء لدول أجنبية وتقويض لنشاطات الاعتماد على الذات والاقتصاد المنزلي ومختلف أشكال الإنتاج في القطاع الزراعي والتي جميعًا من مكونات التنمية بالحماية الشعبية. ولمن يرغب في معرفة أكثر عليه مراجعة مساهمة قطاعات الإنتاج منذ 1967 وحتى اليوم وحينها سوف يفهم جيدًا أهمية الاقتصاد السياسي عامة وخطورة الاقتصاد السياسي للتبعية والريـع والفساد. أما أين انتهت هذه الأموال؟ فلا وجود لمؤسسات إنتاج مادي لها على الأرض! لكنها خلَّفت وراءها جيشًا من المعتمدين على عائدات غير منظورة، جيش كبار موظفي السلطة في رام الله[19] وكبار مديري الأنجزة. وأعتقد أن جيش الأنجزة ربما القوة الثالثة بعد حماس وفتح من حيث العدد لا سيما بعد أنْ امتص الكثير من الكوادر الثورية للجبهة الشعبية، وإن لم ينخرط في حزب موحد بعد، وليس هذا مستبعدًا حيث سيكون هو التيار البرتقالي ولكن في أرض البرتقال الحزين (غسان كنفاني).

منذ أن بدأ التمويل الأجنبي، خالطني قلق مخيف بمعنى، إذا اعتمدنا على هذا الريـع كيف سيؤول الحال؟ وأذكر أنني ناقشت هذا مع أحد موظفي المصرف الدولي وكنت حينها أعمل في UNDP بالقدس 1992 وقد جاء ليناقش وضع النظام المصرفي في الأرض المحتلة. لم يعجبني سؤاله حيث لم يكن حينها أساسًا أي نظام مصرفي في الأرض المحتلة 1967 فقد أغلق الاحتلال كافة المصارف بأمر عسكري في الأشهر الأولى لاحتلال 1967، واستبدلها بـ 38 فرعًا للمصارف التجارية الصهيونية،

---

[18] - أذكر عام 1979 أنني التقيت مع أحد هؤلاء القادة في سجن رام الله وكانت تهمته تلقي أموال من منظمة التحرير وتصادف الإفراج عني وعنه يوم 25 أيار 1979، لكنه غادر الأرض المحتلة وفتح مشروعا له سلسلة فروع في الأردن وغيرها. والطريف أنه كان ثريا قبل تورطه في التموُّل أو اختياره لهذه "الأمانة"!

[19] - أما في غزة وتمفصلات حماس في الضفة، فالأمر ما زال على المستور، والله أعلم. ولكن حينما وضع الشيخ إسماعيل هنية عباءته على الشيخة موزة داخلني شعور بأن العباءة ستعود مليئة بالمال وعليها نجمة داوود. وحين رحل مشعل عن سوريا إلى قطر، أصبح بوسع المرء رؤية أنبوب نفط يتدفق على الإخوان في غزة، هل هذه تهمة؟ أتمنى أنْ أكون مخطئاً. ملاحظة: لم تفهم موزة وربما هنية أنه في التراث الفلسطيني حينما تستجير امرأة برجل من الاغتصاب يرمي الرجل عباءته عليها حماية لعِرضها وإعطاءها الأمان منه أيضاً! من المستجير في هذا الموقف؟

ولا شك أنَّ موظف المصرف الدولي يعرف ذلك قبل لقائي حيث رأيت الخبث في عينيه الصهيونيتين وهو أمريكي طبعاً! وبالطبع لم يعجبه ردي وانصرف.

كان تخوفي: ماشي الحال، ولكن ماذا لو قرر الممولون وقف التمويل ذات يوم؟ ولماذا لا يقدمونه بشروط لاحقًا، فالكرم الشكلي في البداية كان هدفه اختراق المجتمع بتجنيد أشخاص يكونون حصان طروادة لعبور هذه الأموال، ووجدوا إسطبل طروادة ومن هؤلاء كثيرون أصبحوا رجال/نساء أعمال وسفراء وخبراء...الخ.

حينها تذكرت القلش وقلت سيكون مصيرنا كمصير الدجاج في مرحلة القلش[20]. والقلش جزء من العلم الزراعي في مجال تربية الطيور حيث يقوم مربي الدجاج البياض في نهاية العام الأول لإنتاج القطيع، يقوم بتصويمه لثمانية أيّام عن العلف ومنها الأيام الأربعة الأولى عن الماء، ثم يبدأ بإعطاء الدجاج 10 بالمئة من العلف بعد الأسبوع الأول ويزيد كل أسبوع عشرة بالمئة حتى يصل المقدار الطبيعي للعلف. تسمى هذه العملية القلش أو تساقط الريش وفيها يتساقط ريش الدجاج في عملية دفاع طبيعي لتوفير الطاقة للبقاء وتكون النهاية موت أعداد كبيرة، وتكوين عنقود بيض جديد للدجاج الذي تجاوز المعركة ويكتسي بالريش مجددًا ليعطي نسبة إنتاج تصل 70-80 بالمئة. والفارق بين دجاج المزارع المعتقل في أقفاص أن ليست له خيارات أخرى بينما الدجاج البلدي منفلت في الحقول بشكل طبيعي! لأنه ابن البيئة!

لست أدري متى بدأ المانحون سياسة القلش. هل هي مع وثيقة الولايات المتحدة بمناهضة "الإرهاب" أي مناهضة المقاومة، أي الخيانة. وماذا تريد هذه الدولة من العرب والمسلمين سوى أن يخونوا أنفسهم؟ هل بدأت مع قيام الكيان بوقف تحويل أموال المقاصة إلى سلطة الحكم الذاتي طبقًا لقراره السياسي؟ وهل تحويل تمويل حكومة غزة إلى قطر حيث قيادة الإخوان المسلمين وحكومة رام الله إلى السعودية حيث قيادة الوهابية هو جزء من سياسة القلش؟ أما ماذا يريد حكام قطر والسعودية منا وهم يقيمون علاقات التطبيع مع الكيان؟ وآخر تصريحات حمد بن جاسم وزير خارجية قطر الأسبق ضم الكيان لجامعة العربية؟ أما السعودية فقد تجعل أول الحرمين هو الأقصى تحت الاحتلال ليكون التآخي بينه وبين إعادة بناء الهيكل بدل هدم الأقصى. أليس هذا تعايش أديان وخاصة مع تصنيع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للديانة الإبراهيمية! إذن ما الثمن غير شطب حق العودة! هل توكيل الغرب عملية التمويل لدول عربية نتاج الأزمة الاقتصادية المالية في الغرب الرأسمالي هو تعريب التمويل والقلش؟ هذا الاحتمال الجانبي. فالأساس هو دع العرب يمولوا مشروع إسقاط حق العودة.

---

[20] - هذه المعلومة جزء من خبرتي الطويلة لثلاثين سنة حيث أنشأت مزرعة دواجن في قريتي بيت عور الفوقا 1973-2003. كانت تلك هوايتي الآتية من ثقافة والدي الفلاح بامتياز، وكانت مصدر دخل لي حيث حُرمت من العمل الأكاديمي في ظل الاحتلال المباشر وبعده. كان الخيار دومًاهو تبديل الموقف. في الانتفاضة الأولى أحرقها المستوطنون فالمستوطنة شرقي القرية بيوتها تلاصق بيوتنا، ترى هل يفهم هذا أمير قطر وآل سعود! وفي الانتفاضة الثانية أوقفتها حيث وضعني تأثير الإغلاقات بين خيار التوقف أو تصريف الإنتاج للمستوطنة بثلاثة أضعاف السعر المحلي فأغلقتها.(أنظر موضوع القلش في الكتاب).

كان القلق من وصول مرحلة القلش يصاحبني دومًا حتى حين أحاول التفكير في هذا التمويل بأنه حسن النية. ربما مقصد هذا الغرب تركيزه على دفع ريع لبلدان أخرى من جهة، وتحويل الفاتورة على بلدان الريع النفطي التي بوسعه توجيهها كما يريد، وهي لا شك غاية في الطاعة.

شبح القلش تمارسه سلطة الحكم الذاتي منذ سنين: هذا الشهر لا توجد أموال لتغطية الرواتب، السلطة في أزمة مالية، ستدفع السلطة ربع الراتب، السلطة مدينة...الخ. ثم تظهر الرواتب ويكون ذلك بعد حلقة من المفاوضات أو صفقات سياسية سرية مغطاة تلبس اللباس "التقليدي جدا المسمى شرعياً" (مع الاعتذار والاحترام لخيار السيدات لابسات الشرعي) فلا تبين لنا سوى عيون الصفقات وأظافرها. وماذا نعلم بعد ذلك عن بقية الإنسان!

ويغدو القلش سياسة في منظمات الأنجزة. فكلما قل التمويل تضطر هذه المنظمات للتفريط بمن استخدمتهم لفترة ليصبحوا من فلول جيش العمل الاحتياطي وتكون هذه القرارات الصعبة بعد توقيع كل تعهدات عدم تمويل "الإرهاب" ومع ذلك يقلّ التمويل، إنه القلش. نقول فلول لأن للجيش عادة خطة.

أما في الأكاديميا فتلافيًا لوصول مرحلة القلش أو حتى انتهائه فيستميت هؤلاء في تدريس مساقات العولمة، والمابعديات، وتسامح فوكو وديريدا، واعتذاريات تشومسكي، وكتابات بندكت أندرسون عن القومية المتخيَّلة، وتعميق الثقافة القطرية والتكفير بالسرديات...الخ. ومن جانبهم يلجأ مثقفو التسوية إلى كتابات غزيرة تتخصص في نقد كل ما هو قومي أو اشتراكي، وهي كتابات حين تقلبها على وجهها الآخر تجدها مديحا تكسُّبيًا لأنظمة الريع النفطي، بمعنى حين تقرأ نقدًا للقمع والفساد في أنظمة شهداء الأمة قبل وفي حقبة الربيع/الخريفي صدام والقذافي وعبد الناصر والآن سوريا واليمن ولا تجد كلمة واحدة عن أنظمة الريع النفطي فعليك أنْ تقلب هذا التابوت على وجهه الآخر.

أولاد هيلاري

قد تكون الصدفة التاريخية هي التي منحت هذه السيدة هيلاري رودني كلينتون فرصة الظهور تزامنًا مع الحراك العربي بمسمياته، ثورة وثورة مضادة وحراك وإرهاصات...الخ فلو حصلت هذه التطورات أثناء شغل كونداليزا رايس، أو جيمس بيكر أو كولن باول لخارجية الولايات المتحدة لنُسب المقصودون إليها/ه.

والمغزى هنا أن هؤلاء أولاد النظام السياسي والثقافي والإعلامي والاختراق الغربي لمثقفين وفتية وشيوخ في الوطن العربي وغيره بالطبع بما أنهم طابورٌ خامسٌ لا يجري الالتفات إليهم/ن وبالتالي يندسون في كل مكان ومستوى والأهم بل الأخطر هو قِلَّة التنبه لهم/ن.

كشفت التطورات الأخيرة في الوطن العربي عن مخزون هائل من العرب المرتبطين بالمركز الإمبريالي. بمعنى، أن هؤلاء كانوا قد اختُرقوا في فترات سابقة على لحظة الحراك. وحين نقول المركز الإمبريالي فذلك يعني الارتباط بالصهيونية بدرجة أو أخرى وبمستوى أو آخر، وعلى الأقل، من باب شبه تطابق الاستراتيجيات.

وليس سؤال هذا الحديث إن كانت الولايات المتحدة هي التي أشعلت هذا الحراك أم لا، لأنها ليست هي. ولكن دولة بطموح إمبراطوري، وتعيش على ريع نهب العالم وخاصة الوطن العربي هي لا شك لديها خططٌ وسيناريوهات لكل بلد في العالم وخاصة الوطن العربي حيث الثروات المباحة من قبل الطبقات الحاكمة، إلى جانب عداء الشعب لهذه الإمبراطورية مما يُبقي لديها القلق، وهذا ما نعتقده بوجود سابق وبفعل للثورة المضادة. وعليه، فالسؤال أو الحقيقة هي أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بل ومختلف الأنظمة/الطبقات الحاكمة في الغرب لها من قامت بتجنيدهم هنا وهناك ومن هذه الهنا والهناك، الوطن العربي.

لذا، فإن تسمية أولاد هيلاري هي مجازية لأن الحدث حصل إبان شغلها ذلك المنصب، أي أنَّ مختلف المخترَقين قد اخترقوا من قبل أجهزة تلكم الدول وضمن سياسات تلك الدول، وهذه أمور يمكن العودة بها ومعها إلى الوراء لأجيال كثيرة مضت.

قد يساعد قولنا هذا انكشاف حقائق عن معسكرات تدريب على التقنية وعلى استثارة الشارع وتحريك الجماهير وإثارة الفتن، وتدبيج المقالات، والظهور الإعلامي والتعلم والمنح الأكاديمية، وبيوت الصداقة والمراكز الثقافية والمحاضرات ودورات تثقيف في الحرية والديمقراطية وحقوق

الإنسان وحق المرأة... الخ. وبقدر ما كانت الولايات المتحدة قد افتتحت معتقلات سرية في دول تعمل حكوماتها أو أنظمتها كعميلة لهذه الإمبراطورية لتزج فيها بمعتقلين على ذمتها، فقد افتتحت مراكز لتدريب المخترَقين على كيفية اختراق أوطانهم وأحزابهم. فقد شاهد الكثيرون فيديوهات لمحاضرات وتدريبات في نفس الولايات المتحدة وأوكرانيا وبلغاريا، وكوسوفو وألبانيا...الخ. وما الذي يمنع من تدريب على السلاح والقتل. ولا شك أن هذه سابقة لوجود هيلاري في منصبها.

لا نزعم أن مشروع الاختراق هذا بدأ مع زبجنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي في بداية سبعينات القرن العشرين، وهو الذي نظَّر بضرورة قيام بلاده بالتركيز على المثقفين ذوي النزعات القومية واختراقهم، وإنما نشير إليه لأنه خصص اهتمامًا شديدًا لاختراق المثقفين. ولذا نحصر الحديث هنا في المثقفين بعيدًا عن الإرهابيين المسلحين.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نسب التخريب والاختراق الغربي أي الثورة المضادة لأفراد مثل هيلاري كلينتون أو برنارد ليفي، هو أمر خاطئ لأن كل واحد من هؤلاء يقوم بدور ضمن خطط نظام حكم بلاده وقد يكون لأدائه تميز ما عن غيره، غير أن الأساس هو استراتيجيات الاستهداف الرسمية بما يحيط بها ويُجند لها من إمكانات. لذا، نتحدث عن أولاد الدولة وليس عن أولاد وزيرة الخارجية.

ربما كان مغريا تسمية أولاد هيلاري لأن التسمية مستوحاة من دخول هيلاري كلينتون إلى ميدان التحرير في مصر، وهو الأمر الذي كان له معنى خطرٌ، مفاده أن الحراك الشعبي المفتقر إلى طليعة قيادة واعية قد تم اختراقه بأولئك الذين تدربوا في الغرب لمثل هذه المهام الشكلانية التي تحمل اللغة وتطمس المعنى: الحرية، الديمقراطية، الشفافية.... الخ. فلا يُعقل في حالة حراك ثوري مليوني ضد نظام عميل للولايات المتحدة أن تجرؤ وزيرة خارجية هذا العدو على السير بين هذه الملايين الغاضبة دون خوف! بل لا يُعقل أن تصل هناك أصلًا بل حتى أنْ تطأ أرض مصر! فالأمر إما ثورة وإما مظاهرة. ثم لا يُعقل أنْ تذهب إلى ميدان التحرير دون آلية، فريق رتب ذلك وخاصة في غياب أجهزة الدولة. فهي قد تحل ضيفة على مباني السلطة وليس على ميدان "الثورة". لا شك أن فريقًا ما، وليس قليلا، هو الذي رتب الزيارة ليس بمضمونها الأمني وحسب بل كذلك بمضمونها السياسي المضاد للثورة. والاستنتاج نفسه ينطبق على تبختر برنارد ليفي في شوارع طرابلس الغرب بقميصه مفتوح الأزرار، فما كان له ذلك لولا أولاد هيلاي المسلحين هناك. فالموقف نفسه بين أولاد هيلاري في ميدان التحرير مسلحين بـ الفيس بوك، ونفس أولادها مسلحين باللحى والدين السياسي والبنادق!

وإن شئنا الرجوع المتوازن إلى الوراء، فأولاد هيلاري الحاليون هم أبناء وأحفاد أولادها منذ عقود، وهم موزعون بين قصور الحكام، وحكام بأنفسهم، وإلا ماذا يعني بالنسبة للمواطن العربي حسني مبارك؟

خط الفقر المعرفي

ومقصود به وجوب بلورة حملة ثقافية سياسية لاجتثاث فقر الوعي السياسي أو التجريف لا سيما في لحظة هيمنة الإعلام المخصص لتجهيل الناس سياسيًا وتضليلهم وطنيا وقوميا وطبقياً. المقصود شكلا من أشكال تعليم المضطهدين أي ***The Pedagogy of the Oppressed*** كما طرح باولو فريري.

ليس المقصود هنا بخط الفقر المعرفي نفس الشعار الشكلي والخيري الذي يردده المصرف الدولي تحت تسمية خط الفقر واجتثاث الفقر. بل ما نقصده وجود حركة اجتماعية سياسية ثورية تعمل على التوعية الشعبية تبدأ من الحد الأدنى أي خط الفقر المعرفي لترفعه إلى وعي شعبي سياسي وجماهيري وتحديدا نقدي. وربما يجوز لنا القول إن إصرار لينين على ضرورة دور للحزب لتثقيف الجماهير بدل الاعتقاد أنَّ الطبقة العاملة تعي لوحدها، هو قول صحيح ولأن دور الحزب الثوري أساسي في تجاوز تجويف الوعي. ولعل العبرة في ما حصل في مصر وتونس حيث قاد تجويف الوعي إلى سرقة نتائج الحراك الشعبي لصالح الثورة المضادة. إنَّ الحد الأدنى لتجاوز تجويف الوعي هو البدء بالوصول بالجمهور إلى درجة نسميها كحد أدنى خط الفقر المعرفي كي نتجه منها عاليا.

فتوفر المعلومة والخبر وإتقان القراءة والكتابة...الخ ليس شرطًا أن يصبح المرء/الحزب/الطبقة واعٍ نقديا طبقيا وسياسيًا، فلا بد من عمل جماعي ضمن حركة ثورية يكون الحوار والمحاورة والنقاش وتلاقح التحليل أساسي فيها.

رأسمالية كمبرادورية ريعية كمب/ريعية

نقصد هنا حكم أو سلطة طبقة برجوازية مُركَّبة مزدوجة من الرأسمالية الكمبرادوريّة ومن الرأسمالية الريعية وهي حالة سائدة إلى حد كبير في بلدان المحيط وخاصة الوطن العربي.

كلمة الكمبرادور هي كلمة في الأصل من اللغة البرتغالية ولكن الثورة الصينية في حقبة ماو تسي تونغ طورتها كمفهوم وتعريف ودور لطبقة رأسمالية في المجتمع قد تكون في السلطة وقد لا تكون قد وصلت السلطة ولكنها حين تصل السلطة تصبح اشد خطرًا على المجتمع.

فالرأسمالية الكمبرادورية طبقة تعيش أساسا على وكالاتها لاستيراد المنتوجات الأجنبية لترويجها في مجتمع بلادها مما يقود إلى احتجاز تطور الصناعات والزراعة المحلية في بلدان المحيط التي هي غالبًا في مرحلة الطفولة مما يقضي على الصناعة والزراعة المحلية أو يحتجز تطورها أو يرغمها على التكيُّف مع منطق مصلحة اقتصادات الدول التي تستورد منها هذه الطبقة الكمبرادورية.

ولعل ما يوضح هذا هو التغير السالب الذي حصل في بنية التجارة في السوق العالمية، فبعد أن كانت بلدان المحيط، غالبًا حتى خمسينات القرن العشرين تُصدِّر لبلدان المركز منتجات زراعية وتستورد منتجات صناعية، أصبحت بلدان المركز هي التي تصدر كلتي المنتجات إلى بلدان المحيط.

وقد لاحظنا خلال أزمة جائحة كورونا ولاحقا الحرب الدفاعية الروسية في أوكرانيا ضد الناتو درجة انكشاف بلدان المحيط غذائيًا لأن بلدان إنتاج القمح وتصديره هي روسيا، أوكرانيا، ألمانيا، أمريكا، فرنسا...الخ.

أما الحليف المباشر والحميم لطبقة الرأسمالية الكمبرادورية خاصة والأخيرة في الحكم فهي الرأسمالية الريعية متلقية المال المتأتي من خارج العملية الإنتاجية أو من خارجٍ ما أي دول معنية بسيطرة أو هيمنة ما على بلد/بلدان أخرى، خاصة من المحيط وذلك عبر التمويل الأجنبي بما يسمى المساعدات أو تمويل الأنجزة...الخ.

في هذه الحالة تكون الرأسمالية الريعية هي متلقية سيولة مالية من خارج قطاعات الإنتاج أو من خارج البلد وتكون الرأسمالية الكمبرادورية ماسورة تصريفه إلى الخارج مجدداً! تعيش هذه الطبقة المزدوجة على غير إنتاجها وإنتاج البلد.

إن ما أسميناه القطاع العام الرأسمالي المعولم هو المكوَّن من شِقَّيْن:

- الشق الأول هي الطبقة الرأسمالية /الإمبريالية الاحتكارية في المركز
- والشق الثاني هي الطبقة الرأسمالية الكمبرادورية الريعية في أو من المحيط.

وهذا يكشف خطورة هذه الطبقة في المحيط على مجتمعها حيث تلعب دور تخليد تبعيته

جيوب المقاومة

يعني مصطلح جيوب المقاومة حالة حرجة في حياة شعب تحت الاستعمار أو الاحتلال وخاصة حالة جيش أُصيب بهزيمة وأخذ يتراجع تاركا خلفه مجموعات فدائية تقوم بتأخير تأجيل لَحاق العدو بالجيش المتراجع كي يكسب الوقت المناسب لإعادة اصطفافه والقدرة مجددًا على المواجهة.

جيوب المقاومة شعبيًا هي المجموعات أو المفارز المسلحة أو المثقفين المنشبكين الذي يتصدون للاستعمار و/أو الاحتلال في فترات الاستعمار أو الاحتلال بحيث يلعب دورهم أو وجودهم وأدائهم دورا فدائيًا طليعيًا في استعادة الروح المعنوية وانتقال المجتمع من الهزيمة إلى المقاومة الجماعية.

جيوب المقاومة حالات بطولية فردية مثل الإضراب عن الطعام في سجون الاحتلال لشهور مديدة أو القيام من فرد أو اثنين بعملية نضالية فدائية بطولية حتى دون ارتباط بفصيل مقاوِم.

لقد أسميت هذه المساهمات بأنها روافع لتجاوز الأزمة في كتابي "المثقف المشتبك والعمليات الفردية: روافع لتجاوز الأزمة- الصادر عام 2017".

طابور سادس ثقافي

كما أشرنا في السابق، هناك تنويعات من المثقفين بين إيجابي ثوري وبين منحرف متهالك نفعي وأناني وفرداني...الخ. لكن، ربما أسوأ فئة من المثقفين هي فئة الطابور السادس الثقافي، وهي الفئة النُسخة عن الطابور الخامس من حيث دوره الخياني.

هذه الفئة، بما هي خائنة، فهي تحظى بتمويل ومؤسسات وترويج من مختلف الأنظمة المعادية للعروبة مما يسمح لهذه الفئة بضخ إعلام وأموال وتأثير على الوعي الجمعي وتخدعه أو ترشي البعض منه. وعليه، فإن قوتها ليست في أطروحاتها بل في أموالها والترويج الرأسمالي الغربي والعربي التابع لها.

هنا الخيانة في الثقافة لما لها من تأثير سلبي وطويل الأمد على وعي المجتمع وخاصة الطبقات الشعبية.

مختلف فئات المثقفين الإيجابية والسلبية تعمل في العلن بينما الطابور السادس الثقافي إما يعمل سرًا أو يعمل علانية بغلاف مموه ليبدو معه وكأنه ليس منحرفاً.

فمثقفو هذا الطابور يمكن أن يتبنوا شعارات "إنسانية، ضد العنف، لصالح السلام، وأممية، وحتى لصالح التنمية...الخ" بينما توصلنا قراءة دقيقة لما يطرحون بأنهم دعاة استسلام واستدخال الهزيمة وخدمة رأس المال...الخ.

يطرح كثير من هؤلاء مشاريع تسوية للصراع العربي الصهيوني مثل:

- دولة لكل مواطنيها في فلسطين
- دولة علمانية واحدة في فلسطين
- دولة ديمقراطية في فلسطين
- دولة ثنائية القومية في فلسطين
- وحتى دولة مع المستوطنين.

قد تبدو هذه العناوين إنسانية، تقدمية مسالمة...الخ لكنها في جوهرها تقوم على بقاء الكيان مسيطرًا ومغتصبًا لأرض وأملاك وبيوت الشعب العربي الفلسطيني. فهذه الدعوات ترتكز على استكثار خير الصهيوني وتبجيله إذا أعلن تخليه عن الإيديولوجيا الصهيونية!

وبالطبع، يمكن لكثير من الصهاينة في حالة ضعف مشروعهم أن يعلنوا التخلي عن الصهيونية والبقاء في ارض وبيوت الشعب الفلسطيني. وحينها ينطبق عليهم المثل العربي: "وفاز بالإبل".

هذا التيار يعلم جيدًا أن مصير الوطن العربي بما فيه فلسطين هو دولة عربية واحدة وليست دولة في فلسطين وحدها، دولة عربية يكون لكل من هُم فيها حقوقه كاملة.

الكيان الصهيوني الإشكنازي- معنى ومصداقية المصطلح

رغم مضي أكثر من سبعين عامًا على اغتصاب فلسطين لم نصل بعد إلى اختصار اسمه في مصطلح متفق عليه، يسميه البعض أو الأكثرية "إسرائيل"، أو الكيان، أو دولة اليهود أو الكيان الغاصب...الخ.

ويزداد أو يأخذ الأمر أبعادا أخطر بوصول كثيرين منا إلى اعتبار الكيان "شرعيا" وأن الفلسطينيين هم المعتدين على أرض لليهود، وهذا منتشر في الأوساط المخابراتية والجاسوسية في بلدان عربية وخاصة الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والمغرب وغيرها بدرجات مختلفة.

ولذا، فإن عدم الاتفاق على الاسم أو المصطلح كان مقدمة لعدم الاتفاق على الحق بل والوصول إلى الغدر والخيانة والاصطفاف لصالح العدو.

ولا شك بأن هذا أمر متوقع طالما هذا الوطن بلا وحدة فالاختلاف حتى على حق لا جدال فيه هو أمر متوقع من قِبل أنظمة للغرب الرأسمالي الإمبريالي وحتى للكيان دور في خلقها وبقائها.

فطالما المشروع الحقيقي قيد التفكيك والتفريط فمن الطبيعي أن تنتشر الانقسامات والانشطارات بشكل أميبي.

لم يكن نحت هذا المصطلح من قبيل فائض الوقت أو اللغة، ولكن بهدف تحديد طبيعة الكيان بشكل يحول ما أمكن دون التغطية على جوهره أو ربما التغطية بسبب الجهل ب جوهره.

هنا تجدر الإشارة إلى أن اليهود الذين خلقوا الحركة الصهيونية المدعين أنهم امتداد لبني إسرائيل قبل ثلاثة آلاف سنة، هم اليهود الأبعد عن فلسطين والوطن العربي سواء من حيث الجغرافيا أو الثقافة أو اللون أو الانتماء القومي. فهم اليهود الإشكناز من أوروبا الشرقية ولاحقًا من مختلف بلدان المركز الرأسمالي الإمبريالي. وهذا ما قاد إلى تفشي العنصرية داخل الكيان نفسه بين اليهود نظرا لتعددهم الثقافي والقومي رغم الجامع الديني. بل إن آباء الكيان طالما مارسوا الانتقائية الثقافية والعرقية واللونية أيضاَ.

" في ما يخص الانتقائية الثقافية، قال ناحوم جولدمان رئيس مجلس الإدارة الصهيونية "وزن يهودي من شرق أوروبا يفوق مرتين ونصف يهوديًا من كردستان" وأضاف "ينبغي إعادة مئة ألف يهودي شرقي إلى بلدانهم" (انظر كتاب سامي شالوم شطريت، النضال ***الشرقي في إسرائيل: بين القمع والتحرر وبين التماثل والبديل،*** 1948-2003. ترجمة: سعيد عياش، صادر عن مدار- رام الله، 2005، هامش 101). نقلًا عن كتاب ح. مالكه "***الانتقائية والتمييز في هجرة واستيعاب يهود المغرب وشمال أفريقيا في سنوات 1948-1956،*** إصدار داني سفراديم 1997 ص. 44)

في حديث لـ بن غوريون أمام القيادة العليا للجيش "الإسرائيلي" عام 1950 عن اليهود الشرقيين: "رعاع، وحثالة، دون لغة ودون ثقافة، ودون جذور أو رابطة بتقاليد الأمة وحلمها... أناس أميون جهلة، يفتقرون لأي ملمح من ملامح التربية اليهودية أو الإنسانية" (شطريت 2005، ملاحظة 37 ص 125، نقلًا عن الوكالة اليهودية، شعبة الهجرة 1950. "***أوراق الهجرة***" القدس ص ص. 33-34).

ورغم أن زعم امتداد قبيلة لثلاثة آلاف سنة هو فزاعة مختلقة وغير علمية بالقطع، فإن يهود فلسطين والوطن العربي ليسوا هم دُعاة هذه المزاعم، وهم ليسوا، أو لم يكونوا في عِداد مستوطني الدولة اليهودية في نظر هرتسل أصلاً. يقول شطريت:

"وكما سبق وأشرت فإن اليهود العرب ويهود البلدان الشرقية لا وجود لهم في مشروع هرتسل" (شطريت 2005 ص 79 هامش 42)

ومن جهة ثانية، فإن استجلاب اليهود العرب ويهود بلدان مجاورة للوطن العربي من الشرق وأفريقيا عموما قد تم بشكل أساسي بعد أن أقام اليهود الإشكناز كيانهم الغاصب في فلسطين حيث اكتشف الإشكناز بأنهم بحاجة لعنصر بشري هو حسب ثقافتهم، أدنى منهم، ليقوم بثلاث مهام دونية أو عمل اسود خاصة وأنهم كانوا يرفضون تشغيل العمالة الفلسطينية بهدف احتكار عبري للأرض والعمل واللغة والمهام هي:

- الجندية كي يعتاش الجندي منها ويقاتل الفلسطينيين والعرب على ألا تكون لهؤلاء الشرقيين مراتب عالية في سلك الجندية. ولذا، فإن المناصب العليا في الجيش الصهيوني هي في غالبيتها الساحقة للإشكناز الذين تم تخصيص الكيبوتسات لهم بينما حُشر الشرقيون في الموشافات (القرى الزراعية). يقول شطريت: "لقد ذهبت صحيفة ***هآرتس*** (1959/8/10) شوطا أبعد عندما أكدت على أنه ... لا يوجد في الكيبوتسات، مثلًا، تمييز ضد الشرقيين، لكن الصحيفة نسيت أو تناست فقط الإشارة إلى أن الكيبوتسات تخلو بصورة شبه تامة من وجود أعضاء شرقيين!! (شطريت 2005، ص 172)
- والعمل الأسود في الاقتصاد.
- والسكن في المناطق الحدودية في القرى الزراعية الموشاف. "ففي عام 1964 حاولت ثمانون عائلة مستوطنين من شمال أفريقيا النزول من الباخرة التي جاءوا على متنها ما لم يتم التعهد بأنه لن يتم إرسالهم للسكن في مستوطنات وبلدات حدودية لكنهم أجبروا في نهاية المطاف بقوة الشرطة على النزول من الباخرة إلى الشاحنات التي أقلتهم إلى البلدات المحددة لهم" (شطريت 2005 ص 206، نقلا عن أوفير 1999 ص 162 وص 185- للأسف لم أجد اسم مؤلف أوفير في الهوامش!). ويبدو أن هؤلاء المحتجين كانوا قد سمعوا عن التمييز ضد اليهود الشرقيين وإزاحتهم إلى الحدود كي يكونوا عرضة لضربات المقاومة الفلسطينية.

إن تركيز الشرقيين في الموشاف والجيش وحرس الحدود وقرى الحدود هو بهدف وضعهم في المواجهة مما يجبرهم على القتال وليس الانتماء فالجندي في الميدان سواء أحب الحرب أم لا سوف يقتل كي لا يموت.

يقوم هذا الكيان على قائمتين: الإيديولوجيا الصهيونية والسلطة البرجوازية الإشكنازية، ومن هنا وجدت أن هذه التسمية هي الأصح.

فمن حيث الأيديولوجيا، فإن الصهيونية كأيديولوجيا علمانية لم تنبت بين يهود اليمن أو العراق أو المغرب ولا حتى تركيا بل في الغرب، ولكنها انتهازية بفجاجة حيث قامت بمراكبة بين العلمانية والدين السياسي بهدف أقبح من براغماتي كي تبرر اغتصاب فلسطين واستجلاب اليهود للاستيطان مرتكزة على ما تسميه الوعد الإلهي: "وأدخلكم إلى الأرض التي رفعت يدي أن أعطيها لإبراهيم واسحق ويعقوب. وأعطيكم إياها ميراثا. أنا الرب" (شطريت 2005 ص 158، عن ***سفر الخروج، الإصحاح السادس*** الفقرة 8)

أما السلطة فبدأت ولم تتغير لصالح اليهود الإشكناز بل وإن استجلاب المستوطنين من الاتحاد السوفييتي السابق وخاصة بعد تفككه قد عزز سيطرة الإشكناز سياسيا وسلطويا وتعليميا ...الخ.

والمفارقة في أن اليهود غير الإشكناز لم يقفوا ضد الإيديولوجيا الصهيونية بل اعتنقوها بتعصب ملموس وذلك إلى حد كبير كي يُقبلوا في أوساط اليهود الإشكناز وهذا يجعل الفصل بين مواقف المكون الثقافي وبين المكون العرقي وكذلك اللون، امر صعب. هذا مع الأخذ بالاعتبار أن المكون الثقافي متعدد كما هو الأصل القومي لكل مجموعة من المستوطنين، فرنسي، روسي، أمريكي، كندي إيراني، عربي، إثيوبي...الخ.

الحقيقة، انه لا يمكن فصل المسألة الإيديولوجية عن السيطرة السياسية الإشكنازية علمًا بأن دمجهما يختزل غير الإشكناز في أو تحت سيطرة الإشكناز.

وحتى الوقت الحاضر، فإن التمييز العنصري داخل الكيان موجود ليس تحت الجلد الثقافي بل في الممارسة اليومية سواء في انعزال مناطق السكن عن بعضها وعزل مقابر الشرقيين عن الغربيين وتركز السلطة والثروة بيد الإشكناز...الخ. وهذا رغم أن مناحيم بيجن قد تمكن من اختراق الشرقيين وتجنيدهم ليكسب الأكثرية في برلمان الكيان الكنيست 1977 لأول مرة، ولكن هذا لم يغير كثيرًا في الفُصام العنصري في الكيان.

ملاحظة: قدمت هذا المصطلح محاضرة في جامعة القدس/أبو ديس، كلية الدراسات العليا، في 21 آذار 2010، ونُشرت في مجلة كنعان، العدد 142 صيف 2010، ص ص. 90-123، بدعوة راحيل مزراحي من المُحاضِرة في تلك الكلية. وقد أرسلت لي شيكًا بمئة دينار مقابل المحاضرة فأعدته لها لأنني مبدئيًا أرفض تقاضي مال مقابل الفكر.

الاستشراق الإرهابي

يستمر تقييم الاستشراق بمختلف جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والنفسية وحتى الجنسية، وتختلف الآراء في ذلك. لكنني لا أرى الاستشراق إلا كتوجه عدواني من الغرب ضد الشرق وخاصة ضد الوطن العربي، وهو أحد تجليات الغزوات الأربع الغربية الكبرى ضد الأمة العربية أي:

- غزوة الإسكندر الإغريقي
- الغزو الروماني
- غزوة الفرنجة
- والغزوة الدائمة للغرب الاستعماري الرأسمالي الإمبريالي.

صحيح أن الاستشراق ترافق مع الغزو الغربي الرأسمالي ولكنه كظاهرة يمكن تصنيفها كغزوة قائمة بذاتها أو كمكون أساسي من الغزوة الاستعمارية حيث تقترن البندقية بالفكرة وتنتهي للتراكم.

يمكن للغرب أن يزعم أننا كعرب غزونا أوروبا على يد الدولة الأموية في الأندلس وهي الغزوة التي توقفت إثر معركة بلاط الشهداء بقيادة عبد الرحمن الغافقي (114 هجرية 732 ميلادية) على حدود فرنسا، ولكن الفارق أن العرب في الأندلس أقاموا وتركوا حضارة وعمرانًا لم يترك مثله الغُزاة في التاريخ، وقد يكون الوحيد من نوعه وهذا لا شك مأثرة للنمط الأموي في الحياة.

يزعم الغرب أن الغزو العثماني التركي لأوروبا هو أيضاً عربي، وهذا غير صحيح لأن العرب كانوا مجرد مستعمرة كبرى لتركيا بتبرير تركي أن تركيا دولة مسلمة، أي كان العرب مجندين بالقوة في الجيوش العثمانية.

ولكن، تطور لدي هذا المصطلح إثر حرب إرهاب قوى الدين السياسي ضد سوريا ولاحقًا ضد اليمن، مع تطبيقه بأثر رجعي على الإرهاب في ليبيا والعراق.

إن ما يجري في الوطن العربي مع بدء الربيع/الخريف العربي على الأقل هو تطبيق استراتيجية جديدة هي طبعة من الاستشراق جوهرها الإرهاب حيث التخطيط والتدريب والتثقيف هو من المركز الإمبريالي والأدوات إرهابية محلية. لذا هو استشراق وبالإرهاب استشراق عبر الإرهاب هذه المرة. وإذا كانت مجالات الاستشراق الأخرى هي استغلال واضطهاد وثقافة واستعمار، فالاستشراق الإرهابي أقرب إلى مشروع إبادة البشرية للعرب وبأيدٍ عربية ومسلمة!

ولا يمكن فهم التقلبات والمحاور والتكتلات السياسية:

- لأنظمة الحكم التابعة
- ولأنظمة وقوى الدين السياسي

- والطابور السادس الثقافي

دون وضعها على مشرحة الاستشراق الإرهابي هذه والذي دور الكيان الصهيوني فيه هو دور من يجلس على ماكينة "الكاشير" يقبض ولا يبذل بعدُ أي كبير جهد.

ولكن، تبقى أسئلة وأكثرها إلحاحًا، هل خنق لبنان مقصود به فقط اقتلاع المقاومة أم هو أيضا الإصرار على تدمير سوريا وتعويض الهزائم في اليمن؟ بل هي متواشجة.

المهم، فإن من يصر على المواجهة والتصدي أن يلتقط ويحلل ويتابع الاستشراق الإرهابي، وإلا يكن بلا بوصلة.

وللتوضيح: هل يمكن لذي عقل أن يُخدع بتصريحات حكام قطر مثلا" الأسد انتهت مدته" بأنها من لدُنهم! أو عدوان قطر والإمارات ضد ليبيا وإقامة الإمارات قواعد في سقطرة، واحتلال جزء من اليمن، أن يضع هذه القُزيمات في مستوى دول "إمبريالية ولها سياسة جيوبوليتيك" كالمألوف؟

الوطن العربي اليوم في تضاد محورين:

محور المقاومة اعتمادًا على الطبقات الشعبية بشرط استعادتها لحرب الشعب

ومحور الثورة المضادة الاستشراق عبر الإرهاب

صحيح أن الاستشراق الإرهابي يتضمن كافة مجالات الاستشراق الأخرى وهو أيضاَ كما كتب إدوارد سعيد بدقة القيام بإنتاج صورة للشرق كما يراها الاستشراق الغربي، وصحيح أن دور القوى المحلية في الاستشراق المتعدد لم يكن ذي قدر وبال، ولكن الاستشراق الإرهابي مختلف ليس فقط لأنه إلى جانب الاستغلال والنهب بل التقشيط هو إبادي بل لأن القوى البشرية التي تمارسه ليست غربية.

إنه رأس غربي بلحية شرقية إسلامية، هو تخطيط غربي من ناحية وتمويل وتجنيد وتدريب وغزو ومواصلة غزو عربي إسلامي ضد الأمة العربية.

وبقدر ما نحترم إنجاز إدوارد سعيد لكتاب الاستشراق والجهد الذي بذله في ذلك وكشفه كم هو معادٍ هذا الاستشراق وعنصري وعسكري...الخ لكن ما نستغربه أن كل هذه المعرفة بالاستشراق لم تُحوِّل سعيدًا إلى مشتبك ضد هذا الغرب!

ملاحظة: الاستشراق الإرهابي، وإمبريالية ذاتية/تذويت الإمبريالية هما جزآن أساسيان من كتابنا القادم بالإنجليزية الذي سيصدر في كاليفورنيا قريباً.

ARAB NATION VS SELF-IMPERIALISM & TERRORIST ORIENTALISM

إمبريالية ذاتية - تذويت الإمبريالية

اقترح علي الرفيقان ماثيو كباسو وعلي قادري المشاركة في كتاب من إعدادهما بعنوان "الإمبريالية في الشرق الأوسط" بالإنجليزية. واخترت بدوري أن أكتب عن الإمبريالية في الوطن العربي نظرًا لأن للإمبريالية ضد الوطن العربي خصوصية في جوانب كثيرة. ولكن، لأسباب أكاديمية خارجة عن إرادتهما، كان من الصعب نشر مسودة ورقتي.

وحيث اشتغلت على الورقة بطريقتي، توصلت إلى أن من فرادة الإمبريالية في الوطن العربي أن الأنظمة العربية في معظمها تقوم بدور الإمبريالية في وطنها دون أن تكلَّف الإمبريالية الأم شيئا، أي تقدم للإمبريالية ربحًا صافيًا مما يعزز التراكم في بلدان الغرب الرأسمالي الإمبريالي.

هي ظاهرة غربية أن تكون أمة معينة محكومة من أنظمة محلية تقوم بدور إمبريالي في وطنها! هناك في تجارب الأمم أنظمة تابعة، وأنظمة مقيدة بالتبادل اللامتكافئ، ولكن أن تقوم سلطة في بلد بدور الاستعمار أو الإمبريالية لوطنها، فهذه حالة خاصة، ولكنها قائمة في الوطن العربي.

إن أنظمة من هذا النمط هي أنظمة خائنة ولا يمكنها أن تقوم بهذا الدور المتخارج بوضوح إلا ٧اذا كانت مفروضة على الشعب، ديكتاتورية وخائنة بلا شك.

هناك أنظمة فاسدة في العالم، لكن فسادها في أغلبه خدمة لمصالحها هي، أو في تقاسم مع المركز الرأسمالي الإمبريالي، ولكنها أيضاً ليست خائنة بحيث تلعب دورًا إمبرياليًا.

يمكننا تتبُّع هذه الظاهرة في الوطن العربي على الأقل منذ عام 1991 حينما شاركت جيوش عربية في العدوان ضد العراق بحجة أن الكويت دولة عضو في الأمم المتحدة.

لقد شكل هذا الدور من أنظمة عربية ترسل جيوشها لاحتلال بلد عربي أخطر تقويض للمشترك القومي العربي بل العروبة عامة. ومنذ ذلك الحين، والأنظمة العربية وخاصة النفطية العميقة التبعية تقوم بدور إمبريالي نيابة عن الإمبريالية في اليمن وسوريا والعراق وليبيا وتحاول ذلك في كل قطر عربي.

ملحق

قائمة بكتب عادل سماره

علمًا بأن مختلف المصطلحات المدرجة في هذا الكتاب هي تكثيف لمحتويات هذه المؤلفات:

- صين اشتراكية أم كوكب اشتراكي 2022
- DEBATABL ISSUES: POLEMIC CRITIQUE 2020
- هزائم منتصرة وانتصارات مهزومة 2019
- التعاونيات/الحماية الشعبية إصلاح أم تقويض للرأسمالية 2018
- المثقف المشتبك والعمليات الفردية، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2017، والطبعة الثانية عن مكتبة بيسان-بيروت 2018
- La Contagion de la Mondialisation: Les nouveaux risqué de l'ordre mondial, de la Nation arabe, et du Sionisme. Published IN English 2001 and in French 2017 by ALBA MALTA NORTH AFRICA COORDINATION,
- الاقتصاد السياسي والطبقة، منشورات بيسان، رام الله 2016. صدرت الطبعة الثانية عن دار فضاءات – عمان.
- تحت خط 48: عزمي بشارة وتخريب النخبة الثقافية، منشورات مكتبة بيسان –بيروت 2015 ومنشورات جت المثلث فلسطين المحتلة 48، 2016
- ظلال يهو-صهيو تروتسكية في المحافظية الجديدة. منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية رام الله، 2015.
- السياق التاريخي لجهاد النكاح: سياسي لا ديني. منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية رام الله 2013، وفي **بيروت دار أبعاد 2013.**
- ثورة مضادة، إرهاصات أم ثورة، منشورات **دار فضاءات عمان 2012**، وفي رام الله عن بيسان 2013.

- تأنيث المرأة بين الفهم والإلغاء: **منشورات دار الرواد دمشق** ومركز المشرق/العامل رام الله 2011.
- التطبيع يسري في دمك: **منشورات دار أبعاد بيروت** ومركز المشرق/العامل رام الله، 2011.
- في القطرية والقومية والاشتراكية: مقدمات في تفكيك مفاصل الدولة القطرية، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية-رام الله 2009
- الاقتصاد السياسي للصهيونية. منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية- رام الله 2008.
- مساهمة في الإرهاب: الإرهاب طبعة من الحرب الرسمية وطبعة من المقاومة الشعبية، مركز المشرق/العامل .... رام الله 2006
- Beyond De-Linking: Development by Popular Protection vs Development by State, 2005. Palestine Research and Publishing Foundation, P.O.Box 5025, Glendale, CA 91221, USA.2005 ومركز المشرق/العامل رام الله
- دفاعًا عن دولة الوحدة: إفلاس الدولة القطرية. رد على محمد جابر الأنصاري. منشورات دار الكنوز الأدبية، بيروت 2003. ومركز المشرق/العامل 2004
- مثقفون في خدمة الآخر، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية-رام الله 2003. (بالعربية)
- منظمات غير حكومية أم قواعد للآخر، منشورات مركز المشرق العامل للدراسات الثقافية والتنموية-رام الله 2003 (كراس بالعربية)
- بيان اشتراكي عربي: منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية- رام الله، 2003 (كراس)
- The Epidemic of Globalization, 2001, Published by Palestine Publishing Foundation, Palestine Research and Publishing Foundation, P.O.Box 5025, Glendale, CA 91221, USA

صدرت الترجمة الفرنسية باريس 2017

- اللاجئون الفلسطينيون: بين حق العودة واستدخال الهزيمة: قراءة في تخليع حق العودة، منشورات دار الكنوز الأدبية-بيروت 2000، ومركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية- رام الله 2000، وPalestine Research and Publishing Foundation, P.O. Box 5025, Glendale, CA 91221, USA, 2000.

- نقد الثقافوية البرجوازية الكولونيالية في أطروحات إدوارد سعيد، إعداد، مساهمة عادل سمارة وآخرين، مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2000

- Imprisoned Ideas: A Discussion of Palestinian, Arab, Israeli and International Issues. Published by Al-Mashriq, Ramallah 1998.

- البنك الدولي: المانحون والمادحون. مركز المشرق/العامل ...رام الله 1997

- الفقر والعمل والمرأة ضد المرأة. مركز المشرق/العامل ...رام الله 1996

- Women vs Capital in the Social Formation in Palestine Al-Mashriq...Publications 1996. (English) (Booklet 110 و pages)

- Political Islam: Fundamentalism or National Struggle. Al-Mashriq Publications 1995.(English) (Booklet, 98 pages)

- الديمقراطية والإسلام السياسي واليسار. منشورات مركز الزهراء، القدس 1995

- المستضعفون وصد التسوية. منشورات مركز العامل، 1993 (كراس 100 صفحة)

- رأس المال يعيد اصطفافه الطبقي. منشورات مركز العامل 1993 (كراس)

- Industrialization in the West Bank. Al-Mashriq Publications 1992.

- البريسترويكا، حرب الخليج والعلاقات العربية السوفييتية. منشورات مركز إحياء التراث-الطيبة الأرض المحتلة 1948، صدر 1991

- الرأسمالية الفلسطينية: من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال. منشورات مركز الزهراء – القدس 1990.

- احتجاز التطور في الضفة والقطاع. منشورات مركز العامل 1987، ودار كنعان-دمشق

- من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية. منشورات دار الأسوار –عكا الأرض المحتلة 1948 صدر 1988، وعن دار كنعان –دمشق 1992.

- التنمية بالحماية الشعبية 1990

- The Political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development. Khamisn Publications London 1988.

- اقتصاد تحت الطلب: دراسة في التبادل اللامتكافئ بين المجموعة الأوروبية والمناطق المحتلة. منشورات مركز الزهراء-القدس، 1988.

- ا لحرب العراقية الإيرانية. منشورات دار العامل 1981 (كراس)
- اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع. منشورات دار العامل ومفتاح 1979.
- أزمة الثورة العربية وانحطاط كامب ديفيد. منشورات دار العامل 1979 (كراس)
- النضال الموحد في مواجهة دولة التسوية. منشورات؟؟؟؟ 1978 (كراس)
- رقيق العصر: العمال العرب في فرنسا، منشورات دار العامل 1978(كراس)
- الصراع السياسي في الوطن العربي منشورات الجامعة-بيت لحم 1976.
- اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الإلحاق. منشورات صلاح الدين –القدس 1975